



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir



الجمهورية الإيرانية

في

تصنيفها

على

مخطوطات

رقم 111

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النجاه فى القيامه فى تحقيق امر الامامه

كاتب:

ابن ميثم، ميثم بن على

نشرت فى الطباعة:

موسسه البعثه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٧	النجاه فى القيامه فى تحقيق امر الامامه
٧	اشاره
٧	كلمة المجمع
٨	من حياه المؤلف و عصره
١٥	نحن و كتاب النجاه فى القيامه فى تحقيق أمر الإمامة
١٦	المقدمة
١٦	اشاره
١٦	تعريف الإمامة
١٦	ضبط المذاهب فى الامامة
١٩	فى الشرائط المعتبرة فى الإمامة
١٩	اشاره
١٩	فى كون الإمام معصوما
١٩	اشاره
٢٠	على وجوب عصمة الامام
٢٠	على وجوب عصمة الامام
٢١	على وجوب عصمة الامام
٢٢	فى أن الامام يجب أن يكون أفضل من رعيته فيما هو امام
٢٢	اشاره
٢٢	على وجوب أفضلية الامام
٢٢	على وجوب أفضلية الامام
٢٣	على وجوب أفضلية الامام
٢٣	على وجوب أفضلية الامام

- ٢٣ في أن الإمام يجب أن يكون عالما بكل الدين
- ٢٣ في السبب الذي يتعين به الإمام
- ٢٦ في تعيين الإمام
- ٢٦ المقدمة
- ٢٦ في بيان أن الإمام بعد رسول الله على بن أبي طالب
- ٢٦ انواع الادلة على ذلك
- ٢٦ اشاره
- ٢٦ النصوص الجلية
- ٣٠ الاستدلال بالنصوص
- ٤٤ الاستدلال بالبراهين العقلية
- ٤٩ في تعيين باقى الأئمة
- ٥٠ في تقرير شبهة الخصوم والجواب عنها
- ٥٠ اشاره
- ٥٠ المقدمة
- ٥١ في شبهة المنكرين لإمامة على
- ٥٤ في مطاعن الخوارج و غيرهم فى على
- ٥٥ فى فساد ما قالته الطوائف من الشيعة المنكرين لواحد واحد من الأئمة الإثنى عشر
- ٥٨ فى غيبة الإمام
- ٥٩ باورقى
- ٧٥ تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

النجاه في القيامة في تحقيق امر الامامه

اشاره

- سرشناسه : ابن ميثم، ميثم بن علي، ٦٣٦ - ٦٨٩ ق.
- عنوان قرار دادی : تحلج القيامة في امر الامامه.
- عنوان و نام پديد آور : النجاه في القيامة في تحقيق امر الامامه / كمال الدين ميثم بن علي البحراني ؛ تحقيق قسم الدراسات الاسلاميه
موسسه البعته قم.
- مشخصات نشر : تهران: موسسه البعته، مركز الطباعه والنشر، ١٤٢٩ ق = ١٣٨٦.
- مشخصات ظاهري : ٢٦١ ص.: نمونه.
- شابك : ٩٧٨-٩٦٤-٣٠٩-٧٧٩-٠
- وضعت فهرست نويسى : فييا
يادداشت : عربى.
- يادداشت : چاپ قبلى: مجمع الفكر الاسلامى، ١٣٧٥.
- يادداشت : كتابنامه: ص. [٢٣٣] - ٢٥٧؛ همچنين به صورت زيرونويس.
- يادداشت : نمايه.
- موضوع : على بن ابى طالب (ع)، امام اول، ٢٣ قبل از هجرت - ٤٠ ق. -- اثبات خلافت.
موضوع : امامت.
- شناسه افزوده : بنياد بعثت. واحد تحقيقات اسلامى.
- شناسه افزوده : بنياد بعثت. مركز چاپ و نشر.
- رده بندى كنگره : BP٢٢٣/الف ٣ ن ٣ ١٣٨٦
- رده بندى ديويى : ٢٩٧/٤٥
- شماره كتابشناسى ملي : ١١٨٥٨٤٣

كلمة المجمع

بسم الله الرحمن الرحيم لا- شك أن الحوار العلمى والاحتجاجات والمناظرات القائمة على الأسس المنطقية والأخلاقية من أبداع الوسائل للوصول إلى الحقائق والكشف عنها، وقد حث القرآن الكريم على هذه الطريقة من البحث العلمى إذ قال تعالى: ((... فبشر عبادى - الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه...)) [١]. ومن السابقين فى هذا المضمار هم أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، فالكتب الروائية مشحونة بالاحتجاجات العقلية التى دارت بينهم وبين أصحاب المذاهب الفكرية الأخرى من المسلمين وغيرهم فى جانبى المعارف الاعتقادية والأحكام الشرعية. وقد سار علماءنا رضوان الله عليهم على هذا الدرب المنير، فأجروا حوارات ومناظرات مع من يخالفهم فى الآراء الاعتقادية والفقهية عبر المشافهة والتخاطب أو التأليف والكتابة، ولم يكتفوا بالمناظرة مع الأشخاص والمفكرين المعاصرين لهم أو السابقين عليهم، بل ربما كانوا هم الذين يثيرون الشبهات، ومن ثم يتصدون للإجابة عليها. ونظرا إلى أهمية موضوع الخلافة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) والدور التاريخى والاجتماعى المهم لهذا الأمر فقد بادر علماءنا منذ البدء إلى تأليف الكتب [صفحة ٦] والرسائل فى موضوع الإمامة وشتى جوانبه العقلية والنقلية والتاريخية، كما تصدوا أيضا للرد على الشبهات الواردة

في هذا الموضوع سواء كانت الشبهات المثارة فعلا أو التي يمكن أن تثار في المستقبل. والكتاب الذي بين يديك أيها القارئ الكريم - بالرغم من وجازته - هو من خيرة الكتب المؤلفة في هذا الموضوع فمؤلفه - كما ستقف على نبذة من حياته العلمية - هو من فطاحل متكلمي الشيعة كما تدل على ذلك تأليفاته الثمينة. والكتاب (النجاة في القيامة) يحتوي على أهم المسائل المتعلقة بمبحث الإمامة. ومنهج البحث فيه هو ذكر المسألة والآراء المتضاربة فيها ثم بيان الرأي الراجح ثم العود إلى الآراء المخالفة لمناقشتها استدلاليا، ويذكر المؤلف ما يثبت الرأي المختار عنده، كما أنه يبين المناقشات الجارية في دلالته هذه الأدلة مع الإجابة عنها. هذا كله مع القناعة والالتزام بالطريق العقلي المستقيم والتجنب عن كل نزعة ذاتية والاقتران على الدفاع عن الحق والدين القويم. إن هذا الكتاب حلقة مكملة لما قدمه المتقدمون عليه في هذا المجال كالشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسي ومن حذا حذوهم ونتاج زاخر بالعطاء يمتاز بالدقة وعمق النظر للمتأخرين عنه. ومجمع الفكر الإسلامي إذ يقدم الطبعة الأولى المحققة لهذا السفر الجليل إلى قراء المكتبة الإسلامية يأمل أن ينال هذا الموضوع مزيد عناية من العلماء والمفكرين وطلاب الحقيقة. كما ويقدم جزيل الشكر لمحققه صاحب الفضيلة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد هادي اليوسفي الغروي حيث بذل جهدا مشكورا لإحياء هذا التراث الخالد راجيا الله تعالى أن يوفقه وإيانا لمراضيه إنه ولى التوفيق. مجمع الفكر الإسلامي [صفحة ٧]

من حياة المؤلف و عصره

ولادته ووفاته ومرقده: يبدو من كتب التاريخ القديم أن اسم البحرين كان يطلق قديما على مجموعة من المدن والقرى فيما بين البصرة إلى عمان، ثم تقلص تدريجا حتى اختص بمجموعة جزر بالقرب من الشاطئ الغربي من الخليج الفارسي، هي: المنامة - العاصمة - والمحرق، وحترة، والنبي صالح، وأم نسعان، وجدة، ومن قراها المعروفة: البلاد، والخيط، والدراز، والدونج، والدمست، والمهر، والماحوز [٢]. وقد ترجم لعلماء البحرين عدة منهم في عدة كتب ورسائل، منهم الشيخ علي بن الحسن البلادى البحرانى (م ١٣٤٠) في كتابه (أنوار البدرين في علماء البحرين: ٦٢ - ٦٩) فذكر أن في (الدونج) و (هلتا من الماحوز) بقعتان كلتاهما مشهورتان بأنها بقعة (ابن ميثم البحرانى). ولكن المحقق البحرانى (م ١١٨٦) ترجم له في كتابه (لؤلؤة البحرين: ٢٥٤ - ٢٦١) فعين أن قبر المترجم له في قرية "هلتا" وفي قرية "الدونج" قبر [صفحة ٨] جده. يعنى الميثم بن المعلى [٣]. وعليه يبدو أن أسرة المترجم له قد نزحت بعد وفاة الجد من قرية الدونج إلى قرية هلتا من ضواحي الماحوز فأما قبل ولادة المترجم له أو بعدها. وأول من أرخ مولده هو الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزى البحرانى (م ١١٢١) في فهرسه (فهرست آل بويه وعلماء البحرين: ٦٩) ولكنه أرخ وفاته بسنة (٧٦٩) وهذا تاريخ غريب عن ترجمته في سائر المصادر وعليه يكون عمره مائة وثلاثا وثلاثين سنة، أى يكون من المعمرين، ولو كان لذكر اللهم إلا أن يكون من خطأ في الطبع أو النسخ بوقوع تأخير وتقديم في الترتيب بين العديدين بأن يكون الأصل (٦٧٩) كما جاء ذلك في أكثر المصادر. ويبدو أن أول من أرخ وفاته بذلك الشيخ بهاء الدين العاملى (م ١٠٣٠) في (الكشكول ٣: ٣٨٩، الطبعة الحجرية) بالأرقام كذلك، بينما نقل ذلك عنه السيد إعجاز حسين الهندي في كتابه (كشف الحجب عن أسماء المؤلفين والكتب: ٣٥٧) فقال: "توفى سنة تسع وتسعين وستمائه" بالحروف. فلعله اعتمد نسخة معتمدة، أو اطمأن إلى اشتباه السبعين عن التسعين، بدلالة ما تنبه إليه العلامة الطهرانى في كتابه (طبقات أعلام الشيعة ٧: ١٨٧) حيث أرخ ابن ميثم فراغه من كتابه (اختيار مصباح السالكين = الشرح الصغير لنهج البلاغة) بسنة ٦٨١ [٤]. ولا شك أن الأولى بالتشكيك تاريخ الوفاة، دون تأريخه لفراغه من تأليفه لكتابه، [صفحة ٩] وعليه فلا يمكن تصحيح ذلك التاريخ لوفاة إلا باحتمال تحريف السبعين عن التسعين أو تصحيفه عنه. وعليه يكون عمره ثلاثا وستين سنة، عمرا يكاد يكون طبيعيا، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم "): ما بين الستين إلى السبعين معترك المنايا... الحديث الشريف [٥] ومنسجما مع كثرة كتبه ومؤلفاته. وبهذا يضاف استبعاد آخر لصحة التأريخ السابق (٦٧٩) فعليه يكون عمر المترجم له ابن ميثم ثلاثا وثلاثين سنة، وهذا أيضا لو كان لذكر بقصر العمر، ولم يذكر بذلك، هذا أولا. وثانيا: كان من المستبعد جدا أن يكون

قد كتب كل ما سنذكره من كتبه خلال أقل من عقد ونصف. إذن فالمختار في تأريخ حياة المؤلف المترجم له العلامة ابن ميثم البحراني هو أنه عاش ثلاثا وستين سنة من ٦٣٦ إلى ٦٩٩ هـ. عصر المؤلف: كانت ولادة المؤلف في أواخر عصر المستنصر بالله العباسي (٦٢٣ - ٦٤٠) (١٢٤٢ - ١٢٥٨ م) وفي الرابعة من عمره توفي المستنصر وخلفه ابنه عبد الله المستعصم بالله (٦٤٠) فأوكل تدبير الملك إلى وزيره أبي طالب محمد ابن علي بن محمد القمي العلقمي، واشتغل هو باللعب بالطيور، وضرب الطنور، واللهو والفجور، وأغار ابن الخليفة أبو بكر علي محله " الكرخ " مسكن الشيعة في بغداد فنهبا، وأسر جمعا كثيرا من سادة الشيعة، ومعهم ألف امرأة أو فتاة منهم! فتصدى الوزير العلقمي القمي لزوال آل العباس آملا في أن يليها أحد السادة العلويين. [صفحة ١٠] ومن قبل المستنصر وعلى عهد جده أحمد الناصر لدين الله (٥٧٥ - ٦٢٢) كان الملك في المشرق الإسلامي إيران وما والاها بيد تكش الخوارزمشاهي، وتوفي هذا في سنة ٥٩٦ وخلفه ابنه علاء الدين محمد خوارزمشاه ووسع ملكه من أقصى المشرق إلى حدود العراق وملك كل هذه البلاد، وأساء التصرف مع وفود جنكيزخان المغولي فاحتج بذلك وأغار على المشرق الإسلامي، وانهمز علاء الدين خوارزمشاه، ولم يبق فيها من يحمي البلاد ويمنع الأوغاد فاستولوا عليها، وتوفي علاء الدين سنة ٦١٧ وخلفه ابنه جلال الدين، وجهاز جيشا وحارب المغول وانتصر في بعض المواقع وانكسر في أواخرها فانهمز إلى الهند، ورجع سنة ٦٢٢ واستجاب دعوته المسلمون لحرب المغول، واستولى على البلاد، ولكنه بدأ يحارب الملوك: كيقباد السلجوقي والملك الأشرف فتصالحا لحربه فانكسر وانهمز. وانتهاز فرصة ضعفهم هولاء حفيد جنكيز مع قومه التتار، فكانت الحملة التتارية بقيادة هولاء بعد الحملة المغولية بقيادة جنكيزخان سنة ٦٢٨ وقتل فيها جلال الدين وانقضى ملك الخوارزمشاهيين. وانتهاز الفرصة دعاه الإسماعيليين بقيادة الحسن بن الصباح، فنشروا دعوتهم في أوساط إيران: قروين وما والاها، حتى قضى عليهم التتار في سنة ٦٥٣ هـ ١٢٥٥ م [٦] واستصحب هولاء الخواجه نصير الدين الطوسي القمي [٧]. [صفحة ١١] هذا والملك في غربى إيران إلى جانب الروم بأيدي أخلاف الملك كيقباد السلجوقي: قلع ارسلان السلجوقي ثم أبناءه الثمانية! وفي الشامات الكبرى سورية وفلسطين والأردن ولبنان ومصر، بأيدي أخلاف الفاطميين الإسماعيليين: أبناء صلاح الدين الأيوبي الثلاثة، وأبناء أخيه أبي بكر الخمسة! والشيطان يوقع بينهم العداوة والبغضاء بخمر الدنيا وميسرها، فالفتنه قائمة على قدم وساق، وبشق الأنفس. فأدى اختلاف الكلمة بين ملوك المغرب الإسلامي إلى تجرؤ متفيثي ظلال الصليب عليهم، فأجلبوا عليهم بخيلهم ورجلهم، فاستولوا على كثير من مدن آسيا الصغرى وحكموها وأكثروا القتل والفساد فيها. وفي أوائل المحرم سنة ٦٥٥ هـ ١٢٥٧ م حاصر هولاء بغداد، وقد استصحب الخواجه نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي (٥٩٧ - ٦٧٢) وقرر هولاء إرسال المحقق الطوسي سفيرا إلى الخليفة العباسي المستعصم للتفاوض معه [٨]، وحاول الطوسي أن يقنع الخليفة بالتنازل للأمر الواقع لتهدئة الأوضاع والحد من إراقة الدماء، إلا أن الخليفة أصر على رفض كل الحلول المطروحة، فرجع الطوسي صفر الديدن، وبدأ هولاء بتضييق الحصار على بغداد. وحيث تصدى وزير الخليفة مؤيد الدين العلقمي القمي لزوال آل العباس، آملا في أن يليها أحد السادة العلويين، فقد كاتب التتار وراسلهم خفية، وأطمعهم في الاستيلاء على بغداد بغير قتال وجلاد، وفرق جيش المستعصم، وأبلغه أن هولاء-كو يريد أن يزوج ابنته ابنك أبا بكر، ثم يكون لك كما كان لك السلاجقة وتبقى أنت الخليفة، فإن رأيت أن تخرج إليهم وتصلحهم وتصاهرهم، فلا تراق [صفحة ١٢] الدماء وينتهي الأمر بالسلام والوثام! وحيث لم يكن للخليفة تدبير إلا في تطير الطيور، لذلك فقد نجحت فيه خدعة الوزير، واستدعى الوزير من فقهاء بغداد وسائر علمائها أن يحضروا مجلس السلام، وخرج الخليفة ويده قضيب النبي [٩] (صلى الله عليه وآله) وعليه بردته [١٠] مع جماعة من العلماء والأعيان وأكابر الدولة إلى بلاط هولاء، وأدخلهم هولاء في مخيمه، وحيث اجتمع جمعهم جرد جنوده سيوف الخيانة والحتوف فيهم. أما المستعصم وابنه أبو بكر فقد وضعوهما في جولقين (خرجين) وضربوهما بمكدم الجص حتى ماتا، وكان ذلك في اليوم الثامن والعشرين من شهر محرم سنة ٦٥٦ هـ ثم استباحوا بغداد أربعين يوما، وقتلوا سائر أولاد المستعصم واسترقوا بناته، وكان دخولهم بغداد كان بعد أسبوع من قتل المستعصم ومن اعتصم به، في الخامس من شهر صفر سنة ٦٥٦ هـ ١٢٥٨ م. وكان هولاء قد اتخذ تبريز عاصمة له، واستوزر بهاء

الدين محمد الجويني بعنوان صاحب الديوان، لإدارة الدولة في إيران، فتركه في بغداد ورجع هو ونصير الدين الطوسي إلى عاصمته تبريز، بعد عام من دخوله بغداد في أوائل سنة ٦٥٧ هـ ١٢٥٨ م. ورجع الطوسي هولاًكو في اختيار قاعدة جديدة، ليقم فيها أعظم رصد [صفحة ١٣] ومكتبة من الكتب المنهوبة من خراسان وبغداد والموصل ودمشق [١١] ومدرسة علمية، وأن يوفد وفوداً إلى العلماء في البلدان يدعوهم إليها، واستجاب هولاًكو لذلك، واختار الطوسي مراغة قرب مدينة زنجان لذلك، وأوفد فخر الدين لقمان المراغي لدعوة العلماء إليها [١٢]. وفي سنة ٦٦١ هـ توفي بهاء الدين محمد الجويني صاحب الديوان ببغداد، ففوض هولاًكو حكومة بغداد إلى ابنه علاء الدين عطاء الملك الجويني واستوزر له أخاه شمس الدين محمد بن محمد الجويني. وفي سنة ٦٦٢ هـ ١٢٦٣ م أوكل هولاًكو إلى الطوسي ولاية الأوقاف والتفتيش العام في شؤون البلاد. وفي سنة ٦٦٣ هـ. هلك هولاًكو، وخلفه ابنه أبا خاقان، وفي سنة ٦٧٢ هـ. سافر الطوسي إلى العراق، وأصابه في بغداد داء عضال توفي به في يوم الغدير ١٨ ذي الحجة سنة ٦٧٢ هـ. ١٢٧٢ م فدفن في رواق الإمامين الكاظمين (عليهما السلام). مشايخه في البحرين: وقد ترجم له ثلاثة من علماء البحرين في كتبهم [١٣] ولا نرى لديهم في مشايخه من علماء البحرين سوى شيخ واحد هو الشيخ كمال الدين علي بن سليمان البحراني (م ٦٧٢) وهو من قرية مصترة، وله كتاب الإشارات، ومفتاح الطير في [صفحة ١٤] شرح رسالة الطير وشرح قصيدة ابن سينا في النفس. وهذه كلها رسائل فلسفية وفيها شئ من العرفان، فلعل المؤلف قرأ عليه الفلسفة، وابن سليمان هذا هو تلميذ الشيخ كمال الدين أبي جعفر أحمد بن علي بن سعيد بن سعادة، من قرية مصترة، وله رسالة باسم "رسالة العلم." ذكر هذه الرسالة العلامة الطهراني فقال: بعثها إليه (المؤلف المترجم له) أستاذه الشيخ علي بن سليمان البحراني. وذكر أن المؤلف أرفقها برسالة الخواجه نصير الدين الطوسي، فيها المدح له والثناء عليه في غاية البلاغة، وطلب فيها المؤلف من الخواجه شرح "رسالة العلم" لابن سعادة [١٤]. فالمعلوم من هذا: المرسل والمرسل والمرسل إليه بالوساطة "المؤلف" والمرسل إليه بالنهاية "الطوسي" هؤلاء معلومون، ولكن المكان والزمان مجهولان، فمتى؟ ومن أين؟ وإلى أين أرسلت الرسالة؟ لقاءه بالخواجه: وقد ذكروا اسم المحقق الطوسي (رحمه الله) في عداد تلامذة المؤلف المترجم له ابن ميثم في الفقه [١٥] فأيضاً متى؟ وأين كان ذلك؟ ولم يذكر للمؤلف أي سفر إلى إيران، وإنما إلى العراق فقط. وكذلك لم يذكر للمحقق الطوسي (رحمه الله) سفر إلى البحرين وإنما إلى العراق فقط أيضاً. فمتى؟ وأين كان هذا التلاقي؟ وهل الرسالة قبله أو بعده؟ وقد مر أن المحقق الطوسي (قدس سره) كان ملزماً بملازمة السلطان هولاًكو في [صفحة ١٥] محاصرته ببغداد من أوائل المحرم سنة ٦٥٥ هـ حتى سنة بعد سقوط بغداد حيث رجع مع السلطان إلى إيران في أواخر سنة ٦٥٦ هـ. وسيأتي أن سفر المؤلف إلى بغداد كان في حكومة علاء الدين عطاء الملك الجويني أي بعد ٦٦١ هـ. وعليه فلم يكن التلاقي في هذه السفره. ومر أيضاً أن هولاًكو أوكل ولاية الأوقاف والتفتيش العام في شؤون البلاد إلى المحقق الطوسي (قدس سره) في سنة ٦٦٢ هـ ١٢٦٣ م فأرسله لذلك إلى العراق في تلك السنة فزار البصرة وبغداد والواسط والحلة. وقد أرحوا هلاك هولاًكو بسنة ٦٦٣ هـ ولم يؤرخوا لرجوع المحقق من سفرته هذه إلا أنه بعد عشر سنين سافر إلى بغداد سفرته الأخيرة التي توفي في أواخرها. ففي أي هاتين السفرتين سنة ٦٦٢ و ٦٧٢ كان لقاء المؤلف بالمحقق؟ في سنة ٦٦٢ هـ وبتذكر مولد المؤلف في ٦٣٦ هـ يكون عمر المؤلف ٢٦ سنة، وعمر المحقق بالقياس إلى مولده في ٥٩٧ هـ [١٦] ٦٥ سنة، أفليس من الغريب والبعيد أن يكون المحقق في هذه السفره وهو في ٦٥ من عمره قرأ الفقه على المؤلف وهو في ٢٥ من عمره تقريباً؟! اللهم إلا أن يكون بالعكس، أو يكون للمؤلف طرق رواية ليست للمحقق وأراد أن يتبرك بها منه، كما ذكر ذلك [١٧] وفي السفره الأخيرة للمحقق الطوسي كان عمره ٧٥ عاماً والمؤلف ٣٥ سنة، فهل فيها - دون السابقة - قرأ المحقق الفقه على المؤلف؟ أو استجاز منه للرواية؟ ولعل بين هاتين السفرتين للمحقق الطوسي (قدس سره) من إيران إلى بغداد، سمع [صفحة ١٦] شيخ المؤلف الشيخ كمال الدين علي بن سليمان البحراني - وهو في البحرين - بالتقاء تلميذه المؤلف بالمحقق الطوسي ومعرفته به وسمع بالسمعة العالية للمحقق الطوسي في الفلسفة والكلام، وقد أشكلت عليه "رسالة العلم" لأستاذه ابن سعادة فأرسلها إلى تلميذه ليتوسط له لدى المحقق الطوسي فيطلب منه شرح الرسالة، وكان المحقق الطوسي قد رجع إلى تبريز أو مراغة زنجان، فأرفق الرسالة برسالة منه

إليه يطلب فيه منه ذلك، وقد استجاب المحقق إلى ذلك فشرح الرسالة. صلته بالأمر عز الدين النيشابوري: مر آنفاً: أن الفيلسوف الطوسي رغب هولوكو في اختيار قاعدة جديدة في مراغة زنجان في إيران، وأن يوفد وفوداً إلى العلماء في البلدان يدعوهم إليها، واستجاب هولوكو لذلك، وأوفد فخر الدين لقمان المراغي لدعوة العلماء إليها [١٨]. وكان ممن استجاب للرحلة إلى مراغة السيد أبو الفضل بن المهنا الحسيني ومعه تلميذه الشيخ عبد الرزاق بن أحمد الشيباني المعروف بابن الفوطي البغدادي المتوفى في بغداد (٧٣٢ هـ) وله كتاب "معجم الآداب في معجم الألقاب" جاء في تلخيصه ترجمة: عز الدين أبو المظفر عبد العزيز بن جعفر بن الحسين النيسابوري الملك، صاحب البصرة، له نسب في آل الأشتر النخعي. ذكره لي شيخنا أبو الفضل ابن المهنا الحسيني وكتب لي بخطه قال: "ولد المذكور سنة ٦٢٦ وسافر حتى عد من الرحال الصدور، فتعلق ببيت الأوشادي أي سنقر بيتكجي. ولما فتحت العراق لجأ إلى الصحابين: علاء الدين وشمس الدين (الجويني) ورتب شحنة (مدير الشرطة) بواسط، وفوضت إليه البصرة وضواحيها، وكان كثير الإحسان [صفحة ١٧] إلى العلويين،" ثم أضاف الفوطي: قدم علينا مراغة ورأيت. ومن شعره يمدح صاحب علاء الدين عطا ملك الجويني: عطا ملك، عطاؤك ملك مصر++ وبعض عبيد دولتك العزيز تجازي كل ذي ذنب بعفو++ ومثلك من يجازي أو يجيز ولما استقر ملكه بالبصرة كانت لنجم الدين عبد السلام فيه مدائح كثيرة. وتوفي في ذي القعدة سنة ٦٧٢ هـ ورثاه شيخنا عبد السلام بقصيدته الغراء أولها: لم أبك حتى بكى لك الكرم++ والسيف يوم القراع، والقلم وصنف له شيخنا (ابن المهنا): (المدائح العزبية والمناجح العزبية) [١٩]. وذكر وفاته في كتابه الآخر (الحوادث الجامعة في المائة السابعة) فقال: في منتصف ذي القعدة ٦٧٢ توفي الملك عز الدين عبد العزيز بن جعفر النيشابوري ببغداد تولى شحنيكية (مديرية شرطة) الواسط والبصرة، وكان حسن السيرة عظيم الناموس (الشخصية) ودفن في مشهد علي (عليه السلام) ورثاه الشعراء وتوفي بعده في ١٨ ذي الحجة ٦٧٢ الخواجه نصير الدين الطوسي فرثاهما علي بن عيسى الأربلي بقوله: ولما قضى عبد العزيز بن جعفر++ وأردفه رزء النصير محمد [٢٠]. ونرى مؤلفنا المترجم له يصفه في مقدمته لكتابه هذا الكلامي العقائدي الخاص بالإمامة "النجاه في القيامة في تحقيق أمر الإمامة" بقوله: "ثم أنه تعالى لما وفقني للاتصال بجناب مولانا المعظم، العالم العادل البار، ذي النفس الأبية، [صفحة ١٨] والهمم العلية، والأخلاق المرضية، والأعلاق الزكية، ملجأ الأنام، وواحد الليالي والأيام، عز الدنيا والدين، أبي المظفر عبد العزيز بن جعفر النيسابوري - أعز الله ببقائه الطائفة، وحرس به الملة - فألفتته من أخص الأولياء لأولاد سيد الأنبياء، مع ما خصه الله تعالى به من العلم، وحباه من مزيد الفهم، فهو للعلماء والدة عطوف، ولمعانة أحوالهم برؤوف، يتواضع لهم مع علو مرتبته ويرفع من حاملهم مع شرف منزلته، فشملي بأتعابه، وأحلني محل إكرامه، حتى أنساني الأهل والبلد، وأصدقني عن المال والولد... أشار إلى ياملاء مختصر في الإمامة، أنقح فيه الأدلة والبيانات، وأقرر فيه الأسئلة والجوابات، فهمت أن أعتذر لمشقة السفر وما يستلزمه من تشعب الأذهان، ومفارقة الأهل والأوطان، ثم كرهت أن ينسب ذلك إلى تقصير مني في خدمته، وأداء بعض ما وجب علي من شكر نعمته [٢١]. ولا يؤرخ الكتاب بدءاً ولا ختاماً، ويبدو لي من نفس هذه المقدمة أنه أول ما كتبه لأمر ناخيته البصرة، وكأنه طلب إليه كتاباً آخر مثله في الكلام العام على منهج الإمامية، فكتب له الكتاب الثاني "قواعد المرام في علم الكلام" وعلى العادة ضمن مقدمته وصف الأمير فقال: "وبعد... فلما كان... وكنت ممن وسم فيه (أصول الدين) بالتحصيل، وإن لم أحصل منه إلا القليل، أشار إلى من إشارته غنم وتلقى أوامره العالية حتم، وهو المولى المكرم، الملك المعظم، العالم العادل، الفاضل الكامل، الذي فاق ملوك الآفاق باستجماع مكارم الأخلاق، وفاز في حلبة السباق أهل الفضائل بالإطلاق، الذي ملأ الأسماع بأوصافه الجميلة، وأفاض أوعية الأطماع بألطافه [صفحة ١٩] الجزيلة، حتى أنسى بضروب النعم من سلف من أهل الكرم، وأمت كعبه جوده وجوه الهمم من سائر طوائف الأمم: عز الدنيا والحق، غياث الإسلام والمسلمين، أبو المظفر عبد العزيز بن جعفر - خلد الله إقباله، وضاعف جلاله، وأبد فضله وإفضاله، وحرس عزه وكماله - إذ كانت همته العلية مقصودة على تحصيل السعادة الأبدية، أن أكتب له مختصراً في هذا العلم يجمع بين تحقيق المسائل، وإبطال مذهب الخصم بأوضح الدلائل، المميزة للحق من الباطل [٢٢]. وكذلك لم يؤرخ الكتاب بدءاً ولا ختاماً، ولكن كاتب النسخة في سنة ٧١٧

ه أحمد بن أبي عبد الله الآوى كتب في آخر نسخته " :اتفق فراغ مصنفه ومؤلفه: ملك العلماء علامة الدهر مفتى الطوائف، كاشف الحقائق واللطائف، كمال الملة والدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني تغمده الله برحمته بمدينة السلام في العشرين من ربيع الأول سنة ست وسبعين وستمائة [٢٣] . وعليه وبالقياس إلى تاريخ ولادته في ٦٣٦ ه يكون عمره حينئذ ثلاثين سنة. ولعل نسخ هذين الكتابين بلغا إلى علماء الشيعة في حضرتهم يومئذ بمدينة الحلة المزيديّة، فرغبوا في لقائه فكانت قصته الشهيرة " :كلى يا كمي " بين خروجه من البصرة وقبل انتقاله إلى مدينة السلام (بغداد). قصة " كلى يا كمي! " أنه عطر الله مرقده كان في أوائل حاله، معتزلاً مشتغلاً بالبحث والدراسة والتحقيق، فكتب إليه فضلاء الحلة من العراق صحيفةً تحتوى على عدله ولومه [صفحة ٢٠] على ذلك، فمع مهارته في العلوم والمعارف وحذاقته في التحقيق والإبداع، معتزلاً خامل، فكتب في جوابهم هذين البيتين من الشعر: طلبت فنون العلم أبغى بها العلا ++ فقصر بي عما سموت به القل تبين لى أن المحاسن كلها ++ فروع، وأن المال فيها هو الأصل فلما وصل هذا الشعر إليهم كتبوا إليه " : إن حكمك بأصالة المال عجيب غريب، بل خطأ ظاهر، أقلب تصب " فكتب في جوابهم هذه الأبيات لبعض المتقدمين: قد قال قوم بغير علم ++ ما المرء إلا بأصغريه [٢٤] . فقلت قول امرئ حكيم ++ ما المرء إلا بدرهميه من لم يكن له درهم لديه ++ لم تلتفت عرسه إليه ثم توجه إلى العراق لزيارة الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، وبعد زيارة تلك المشاهد المشرفة، توجه إلى الحلة، فلبس بعض ثيابه العتيقة الخشنه والرثه، ودخل بعض مدارسهم المشحونه بالباحثين والدارسين، فسلم عليهم فلم يرد عليه إلا بعضهم متناقلاً- عنه، ولم يلتفتوا إليه، فجلس أول المجلس في صف النعال! وعكف أولئك في بحثهم على مسألة دقيقة مشككة، فأدلى فيها بدلوه وأجاب عنها بتسعة أجوبة في غاية الجودة والدقة... ومع ذلك أحضروا طعاماً أفردوه بشئ منه على حده ولم يشركوه في مائدتهم! وانفض مجلسهم فقاموا. وفي اليوم التالي عاد إليهم وقد تعمم بعمامة كبيرة وبملايس فاخرة ذات أكمام واسعة وهيئة رائعة! فلما دخل عليهم وسلم قاموا فرحبوا به وأكرموا [صفحة ٢١] وعظموه وأجلسوه صدر المجلس واجتهدوا في تكريمه وتوقيره وبالغوا في ملاطفته ومطايبته... وإنما داخلهم في بحثهم بكلام لا- مشروع ولا- معقول! ومع ذلك فقد قابله بالتحسين والتسليم على وجه التكريم! ولما حضرت المائدة بادروا إليه بالآداب... فألقى الشيخ كمة في ذلك الطعام وقال لها كلى يا كمي! فاستغربوا ذلك وتعجبوا واستفسروه عن ذلك. فقال: أنتم إنما أكرمتكم هذه الواسعة، وإلا فأنا صاحبكم بالأمس، جئتكم بهيئة الفقراء ولكن بسجية العلماء، واليوم جئتكم بلباس الجبارين وتكلمت بكلام الجاهلين وأنتم رجحتم الجهالة على العلم والغنى على الفقر... نعم، أنا صاحب الأبيات التي كتبتها إليكم في أصالة المال وفرعية صفة الكمال، وأنتم قابلتموها بالتخطئة! فاعترف الجماعة له واعتذروا إليه عما صدر منهم من التقصير في شأنه (قدس سره) [٢٥] . ثم إلى بغداد: مر آنفاً أن بهاء الدين محمد الجوينى الوالى التترى على بغداد توفى في سنة ٦٦١ ه ففوض هولاءكو حكومه بغداد إلى ابنه علاء الدين عطاء الملك الجوينى، واستوزر له أخاه شمس الدين محمد بن محمد الجوينى. ولا يؤرخ المؤلف المترجم له لدخوله إلى بغداد واتصاله بالجوينيين وبدئه بشرحه الكبير لنهج البلاغة، ولكن يؤرخ لإتمامه ذلك سنة ٦٧٧ ه. [صفحة ٢٢] ونراه يقول في مقدمته لهذا الشرح الكبير " : إلى أن قضت صروف الزمن بمفارقة الأهل والوطن، وأوجبت تقلبات الأيام دخول دار السلام [بغداد]، فوجدتها زهه للناظر وآية للحكيم القادر، بانتها أحوال تدبيرها، وإلقاء مقاليد أمورها، إلى من خصه الله تعالى بأشرف الكمالات الانسانية... (صاحب ديوان الممالك) السالك إلى الله أقرب المسالك [٢٦] علاء الحق والدين عطا ملك، ابن الصاحب... الفائز بلقاء رب العالمين، ومجاورة الملائكة المقربين بهاء الدنيا والدين محمد الجوينى... وشد أزره بدوام عز صنوه وشقيقه... مولى ملوك العرب والعجم (صاحب ديوان ممالك العالم) شمس الحق والدين، غياث الإسلام والمسلمين محمد... ولما اتفق اتصالي بخدمته وانتهيت إلى شريف حضرته [٢٧ ...] . وقال في نهاية الكتاب " : وإذ وفقني الله تعالى لإتمام شرحه، فله الحمد... وكتب عبد الله الملتجى إلى رحمة... ميثم بن علي بن ميثم البحراني، في منتصف ليلة السبت سادس شهر الله المبارك رمضان، من سنة سبع وسبعين وستمائة [٢٨] . اختيار مصباح السالكين: وفي مقدمة شرحه المختصر لنهج البلاغة الذى سماه هو " اختيار مصباح السالكين " وصف علاء الدين عطا ملك الجوينى بقوله: [صفحة ٢٣] " وبعد... فلما كان من تمام نعم الله

على وكمال إحسانه إلى: اتصالي بخدمة حضرة من تجلت بنجوم كرمه وجوه المكارم... مولى ملوك العرب والعجم صاحب ديوان ممالك العالم: علاء الحق والدين، غياث الإسلام والمسلمين: عطا ملك - بن الصاحب المعظم السعيد الشهيد: بهاء الدنيا والدين محمد الجويني -... وجعل دأبه الكريم... والتأسف لقطع وقته بما عداها (نهج البلاغة والأحاديث الصحاح والأخبار): ككتاب اليميني (م ٤٢٧) و (مقامات الحريري) وسائر منشور كلام العرب... ثم استدرك الفارط منها لكرامتها لديه، فألزم بملازمتها والتمسك بها ولديه: الأميرين الكبيرين المعظمين، العالمين الفاضلين الكاملين: جلالى الدولة وعضدى الملة: نظام الدنيا والدين أبا منصور محمد، ومظفر الدنيا والدين أبا العباس عليا. فندبهما إلى حفظ فصوصها، وحرصهما على اقتباس أنوار نصوصها، وأشغل بها من لاذ بخدمتهما من البطانة والأتباع، وقصد بذلك إحياء ميت السنة وعموم الانتفاع. ورأيت تشوق خاطره المحروس إلى شرح كتاب (نهج البلاغة). فخدمت مجلسه العالى بشرح مناسب لهتمته... فكبر لذلك حجمه... فأشار على أن الخصى منه مختصرا جامعا لزيد فصوله، خاليا من زيادة القول وطوله، ليكون تذكرة لولديه... فيسهل عليهما ضبط فوائده، والوقوف على غاياته ومقاصده، وعلى من عساه يحذو حذوهما في اقتناء الفضائل... فبادرت إلى امتثال أمر العالى بالسمع والطاعة، وبذلت في تهذيبه وتنقيحه جهد الاستطاعة [٢٩]. وقال في نهاية الكتاب " : هذا اختيار مصباح السالكين، لنهج البلاغة من كلام مولانا وإمامنا أمير المؤمنين... وفرغ من اختصاره أقر عباد الله تعالى ميثم بن على بن ميثم البحراني عفا الله عنه، في [صفحة ٢٤] آخر شوال سنة إحدى وثمانين وستمائة [٣٠]. وإذا أعدنا النظر إلى تواريخ انتهائه من الكتب المتقدمة تكون النتيجة: أنه فرغ من كتابيه الكلاميين العقائديين: قواعد المرام، والنجاة في القيامة، في النصف الأول من سنة ٦٧٦ هـ وأتم شرحه الكبير لنهج البلاغة في أوائل الشهر التاسع من سنة ٦٧٧ هـ أى في حدود سنة ونصفها تقريبا، ولكنه لم يفرغ من اختصاره إلا في شوال سنة ٦٨١ هـ بعد خمس سنين. فلعله رحل عن بغداد بعد ما أخذ الأخوان الوزيران الجوينيان: علاء الدين وشمس الدين، وصودرت أموالهما وحبسا في همدان، ورجع إليها بعد ما أطلقا وردت إليهما أموالهما وأعيدا إلى منصبهما في الديوان ببغداد سنة ٦٨١ هـ وهذا وقد توفي علاء الدين محمد في ٤ ذى القعدة من نفس السنة [٣١]. كتاب تجريد البلاغة: وفي مقدمته لشرحه الكبير يقول " : رتب هذه المقدمة على ثلاث قواعد: القاعدة الأولى: في مباحث الألفاظ. وهي مرتبة على قسمين: القسم الأول: في دلالة الألفاظ وأقسامها وأحكامها " ويستمر هذا القسم من الصفحة الخامسة حتى الثامنة عشر. ثم يقول " : القسم الثانى: في كيفية تلحق الألفاظ بالنسبة إلى معانيها فتوجب لها الحسن والزينة، وتعددها أتم الإعداد لأداء المعانى، وتهيبى الذهن للقبول. وهو مرتب على مقدمة وجملتين " ويستمر هذا القسم الثانى من [صفحة ٢٥] الصفحة الثامنة عشر حتى صفحة ستين فيدخل في القاعدة الثانية في الخطابة [٣٢]. وفي " الذريعة " في التعريف بكتابه " تجريد البلاغة " قال: توجد منه نسخة في مدرسة سپهسالار الجديدة بطهران، ألفه باسم نظام الدين أبى المظفر منصور ابن علاء الدين عطا ملك ابن بهاء الدين محمد الجويني. رتبه على مقدمة وجملتين. وقد شرحه الفاضل المقداد السيورى وسماه " تجريد البراعة في شرح تجريد البلاغة " [٣٣]. فيبدو لى أن المؤلف المترجم له كما اختصر شرحه الكبير لهذين الأخوين الجوينيين، كذلك جرد القسم الثانى من قسمى القاعدة الأولى من القواعد الثلاث من مقدمة ذلك الشرح الكبير، لهذين الأخوين، أو للأخ الأكبر الذى سماه المؤلف - كما مر - نظام الدين أبا منصور محمد، وليس أبا المظفر منصور، كما فى " الذريعة. " ونظام الدين هذا هو الذى قلده الملك أبا خاقان التترى المغولى حكومة أصفهان وعراق العجم فى عهد والده شمس الدين محمد صاحب الديوان ببغداد، فكأنه غير لقبه من نظام الدين إلى بهاء الدين بلقب جده، وباسمه وله كتب العماد الطبرى كتابه " كامل بهائى (فارسي) نسبة إلى بهاء الدين هذا وألف له الخواجه الطوسى " أوصاف الأشراف " بالفارسية فى الأخلاق، و " صد كلمه بظلموس " أيضا بالفارسية فى الحكمة. وباسمه أيضا ألف المحقق الحلى كتابه الفقهي " المعترف فى شرح المختصر. " وتوفى فى إصفهان فجأة بالسكتة القلبية عن عمر لا يزيد عن ثلاثين سنة، [صفحة ٢٦] فرثاه الشعراء، ووالده شمس الدين صاحب الديوان [٣٤]. وذكره مادحا له القاضى نظام الدين الأصفهاني فى بعض شعره فى مدح آل محمد (صلى الله عليه وآله): قل للنواصب: كفوا، لا- أبا لكم ++ لشيعه الحق يابى الله توهينا أعاد حكم ملوك الترك رونقمهم ++

وزادهم (ببهاء الدين) تمكيننا يرى (عليا ولي الله) مدخرًا++ للحشر أولاده العز الميامينا [٣٥]. وشرحه للمائة كلمة له: ونرى في قائمة كتب المؤلف المترجم له كتاباى " شرح المائة كلمة للإمام على (عليه السلام)" يصفها في مقدمته بقوله: " مائة من الكلم جمعت لطائف الحكم، انتخبها من كلماته الإمام أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ عفى الله عنه وكان ممن استجمع فضيلتى العلم والأدب، وحكم بأن كل كلمة منها تفى بألف من محاسن كلام العرب. ولم يخصها من سائر حكمه لمزيد جلاله، بل لضمها الوجازة إلى الجزالة... ثم اتفق اتصالي بمجلس الصاحب المعظم، ملك وزراء العالم، العالم العادل، ذى النفس القدسية والرئاسة الإنسية: شهاب الدنيا والدين مسعود بن كرشاسب - ضاعف الله جلاله وأدام إقباله - فألفيته منخرطا فى سلك الروحانيات، معرضا عن الأجسام والجسمانيات، موليا بوجهه شطر القبلة الحقيقية، متلقيا بقوته العقلية أسرار المباحث النفسية، أحظى جلسائه لديه من نطق بحكم، وأكرمهم عليه من حاوره فى علم... أحببت أن أتحدف حضرته العلية بكشف أستار بعض تلك [صفحة ٢٧] الكلمات ورموزها، وإبراز ما ظهر لى من دفتائها وكنوزها. فشرعت فى ذلك... فإنى... أحوالى الحاضرة جارية على غير نظام [٣٦]. حقق هذا الكتاب ونشره المرحوم السيد المحقق الأرموى الحسينى المحدث. وقال فى تقديمه للكتاب: " أما المؤلف له أعنى الوزير شهاب الدين مسعود ابن كرشاسب الذى كتب الشارح هذا الشرح لأجله وأتحفه إياه، فلم أعرفه، إذ لم أعرث على شئ - فى ما عندى من الكتب - يدلنى على معرفه بحاله [٣٧]. ومع الحق فى ذلك، ففى مظان ذلك من كتب التراجم لم نعرث له على ذكر بهذه الصورة " مسعود بن كرشاسب. " وإنما غاية ما فى الباب من كتب التراجم لذلك العهد، أنا نجد اسم " مسعود " لأحد أبناء شمس الدين محمد الجوينى الستة: محمد، وأتابك وفرج الله، ومسعود، ويحيى، الذين قتل أربعة منهم (عدا محمدا) بعد قتل أبيهم، الملك أرغون خان التترى المغولى، بدسائس اليهود، ولهم خامس يدعى زكريا، بقى حيا، وكان ذلك فى ٤ شوال سنة ٦٨٣ هـ [٣٨]. سعى فيه فخر الدين المستوفى القزوينى وحسام الدين الحاجب لدى أرغون خان واتهمه بإعداد السم لقتل آباقا خان، فقتله أرغون خان فى حوالى مدينة أهر (زنجان) وبعد فترة قليلة قتل أولاده الأربعة [٣٩]. [صفحة ٢٨] وقال يحيى بن عبد اللطيف القزوينى (٩٤٨ م) فى " لب التواريخ " بالفارسية: " تملك أرغون خان بن آباقا خان - بعد أحمد خان - فى ٧ جمادى الآخرة سنة ٦٨٣ هـ فقتل الخواجه شمس الدين صاحب الديوان الذى استمرت وزارته وأبيه وجده تسعا وعشرين عاما، بتهمه سمه لآباقا خان، فى ضحى يوم الاثنين ٤ شعبان سنة ٦٨٣ هـ فى آذربايجان... وعاقب أولاده الأربعة، وقبورهم فى قرية " چرند آب " وهلك أرغون خان بعد سبع سنين فى ٥ ربيع الأول سنة ٦٩٠ هـ [٤٠]. ومسعود بن شمس الدين الجوينى هذا هو الذى يعبر عنه السيد ابن طاووس فى كتابه " مهج الدعوات " يقول: " حدثنى صديقنا الملك مسعود، ختم الله له بإنجاز الوعود [٤١]. ولا نملك هنا ولا يسعنا إلا احتمال أن يكون " المسعود " المعهود فى مقدمه المؤلف لشرحه المائة كلمة هو هذا، إن جوزنا أن يكون " كرشاسب " الاسم الفارسى الأصيل لأبيه شمس الدين محمد أو جده بهاء الدين محمد، أو لأحد أجداده، وإلا فالحق مع المحقق المحدث الأرموى فى بقاء المؤلف له هذا الكتاب مجهولا. وإن كان المسعود هو الشهيد بن الشهيد شمس الدين، وقد قتلا فى ٦٨٣ هـ فعليه يكون شرحه للمائة كلمة متأخرا عن شرحه الكبير والصغير لنهج البلاغة، وقبل قتلهم. وليس فى ما بأيدينا ما ينبئنا عن أواخر حياة المؤلف المترجم له، فلا ندرى [صفحة ٢٩] ما الذى حدث له أو عليه بعد قتل هؤلاء الشهداء السعداء، وإنما نرى تاريخ وفاته فى بلاده البحرين، مما نستظهر منه أنه انكمش إلى بلاده بعد النكبة لهؤلاء الأعلام. كتبه ومؤلفاته: لملء الفراغ والإعواز فى النصوص عن حياة المؤلف المترجم له تمسكت بمقدمات بعض كتبه، وإلى هنا نكون قد أتينا على ذكر ستة من كتبه الأساسية الموجودة: ١- قواعد المرام فى علم الكلام. فرغ منه فى ٢٠ ربيع الأول ٦٧٦ هـ بالبصرة لأمرها، وطبع لأول مرة فى الهند بحاشيته (المنتخب فى المراثى والخطب) للشيخ فخر الدين الطريحي سنة ١٣٣٢ [٤٢] وطبع ثانية بإعداد السيد المحقق أحمد الحسينى بقم المقدسة سنة ١٣٩٨ هـ ضمن سلسلة مخطوطات مكتبة آية الله المرعشى النجفى (قدس سره). ٢- النجاة فى القيامة فى تحقيق أمر الإمامة، هذا الكتاب، لم يؤرخه، ولم يطبع [٤٣] كتبه فى البصرة لأمرها عز الدين النيشابورى (٦٧٢ هـ). ٣- شرح النهج (الكبير = مصباح السالكين) فرغ منه سنة ٦٧٧ هـ ببغداد طبع أولا بطهران سنة ١٢٧٦ فى مجلد

ضحخ طبع حجر قديم، وثانية بشئ من التحقيق والتقديم بقلم الحاتمي وهو الشيخ محمد رضا البروجردى المتوفى في ١٤٠١ هـ. واختصره العلامة الحلي، ونظام الدين الجيلاني باسم: أنوار [صفحة ٣٠] الفصاحة [٤٤]. ٤ - اختيار مصباح السالكين، اختصره من شرحه الكبير بطلب علاء الدين الجويني لولديه، فرغ منه سنة ٧٨١ هـ ببغداد. حققه الدكتور الشيخ محمد هادي الأميني، وطبع في مشهد سنة ١٤٠٨ هـ [٤٥]. ٥ - تجريد البلاغة، جرده من مقدمته شرحه الكبير، لابني علاء الدين الجويني أيضا أو لنظام الدين محمد خاصة، لم يؤرخ، ولم يطبع. وتوجد منه نسخة في مدرسة سپهسالار الجديدة بطهران. شرحه الفاضل المقداد السيوري وسماه "تجريد البراعة في شرح تجريد البلاغة" [٤٦]. ولم يعثر له على شرح لنهج البلاغة عدا هذين الشرحين: الكبير والصغير، اللهم إلا أن يراد بالشرح الأصغر. ٦ - شرح المائة كلمة للإمام أمير المؤمنين (عليه السلام). كتبه للأمرير الوزير شهاب الدين مسعود بن كرشاسب، لم يؤرخ، حققه ونشره المحقق المحدث الحسيني الأرموي سنة ١٣٩٠ هـ [٤٧]. سائر كتبه ورسائله: ٧ - آداب البحث، ذكره الماحوزي في السلافة البهية، كما في كشكول [صفحة ٣١] البحراني ١: ٤٥ وعنه في الذريعة ١: ١٤، وأعيان الشيعة ١٠: ١٩٨. ٨ - استقصاء النظر في إمامة الأئمة الاثني عشر، ذكره الماحوزي كذلك وعنه في الذريعة ٢: ٣٢. ٩ - البحر الخضم، ذكره الماحوزي كذلك وعنه في الذريعة ٣: ٣٧. ١٠ - الدر المنثور، الذريعة ٨: ٧٧. ١١ - رسالة في شرح حديث المنزلة - أعيان الشيعة ١٠: ١٩٨. ١٢ - رسالة في العلم، ذكرها الحر في أمل الآمل، وعنه في الذريعة ١٥: ٣١٦ واحتمل اتحادها مع رسالة آداب الحديث. ١٣ - رسالة في الكلام - الذريعة ١٨: ١٠٨. ١٤ - رسالة في الوحي والإلهام - ذكرها الماحوزي في السلافة وعنه في الذريعة ٢٥: ٦١. ١٥ - غاية النظر - الذريعة ١٦: ٢٤. ١٦ - المعراج السماوي، ذكره الماحوزي في السلافة، وعنه في الذريعة ٢١: ٢٣٠. وقد أسلفنا ذكر وفاة الشيخ المؤلف ومرقده في قرية هلتا من قرى الماحوز في بلاد البحرين. قدس الله نفسه الزكية. [صفحة ٣٣]

نحن وكتاب النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة

يتضمن الكتاب مقدمة وثلاثة أبواب. أما المقدمة فهي في تعريف الإمامة ومذاهب الناس فيها. والباب الأول في الشرائط المعتمدة في الإمامة. الباب الثاني: في تعيين الإمام. الباب الثالث: في تقرير شبهة الخصوم والجواب عنها، وهذه هي أهم البحوث في الإمامة ويمتاز الكتاب على الرغم من ضالة الحجم باستيعابه إلى حد كبير: ١ - الآراء المختلفة والمتضاربة حول الإمامة وفي مختلف شؤونها. فهو يتطرق إلى مذاهب المسلمين في وجوب الإمامة وفي تعيين الإمام والشروط المعتمدة فيه. كما ويتناول بالبحث في مذاهب طوائف الشيعة المنكرين لإمامة بعض الأئمة الاثني عشر. ٢ - الأدلة والوجوه التي يقيمها لإثبات ما تراه الإمامية الاثنا عشرية في مختلف مسائل الإمامة فتراه يتطرق إلى بيان الدليل ثم يستمر في ترسيخه وتدعيمه بذكر كل الوجوه المحتملة في المسألة وإبطالها وتعيين الوجه الصحيح منها. [صفحة ٣٤] ٣ - الأدلة والوجوه التي يقيمها أصحاب بقية الطوائف الإسلامية لا سيما مناقشاتهم في أدلة الإمامية، فيذكر كل ذلك بتفصيل ثم يدخل في نقدها وردها بالأسلوب الكلامي المعهود عن المتكلمين. عملنا في تحقيق الكتاب كما يلي: أ - استخراج منابعه ومصادره. ب - تقويم نصه ومنتنه. ج - اعتمادنا في تحقيقه على نسختين مخطوطتين: إحداهما: نسخة مكتبة الإمام الرضا (عليه السلام) في مشهد رمزنا لها ب (ضا)، وقد جاء في نهايتها هكذا: "بقلم أضعف العباد إلى رحمة ربه الغني الجواد: يوسف ابن محمد بن إبراهيم المثاني أعانه الله على طاعته وجعله حجة له لا عليه. وذلك ضحى يوم الثلاثاء السابع عشر من شهر الله المبارك ذو الحجة أواخر سنة اثنتين وخمسين وثمان مائة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل. تم." وثانيتها: نسخة مكتبة خاصة للسيد محمد علي الروضاتي في أصفهان ورمزنا لها ب (عا). د - توضيح الكلمات الغامضة التي وردت في الكتاب. محمد هادي اليوسفي الغروي ٢٩ / ١٢ / ١٤١٣ هـ ق [صفحة ٣٧] بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله مفيض الجود، وواهب وجود كل موجود، الذي أحاط بكل شئ علما، وعلا كل شئ قدرة وحكما، الإله الجبار، الذي لا تدركه الأبصار، ولا تحده الأفكار، ولا يلحقه اختلاف الليل والنهار. أحمده بلسان الحال والمقال، على ما عم به من الأنعام والأفضال. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا

شريك له، شهادة أدخرها ليوم المآل، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي ختم به الكمال صلى الله عليه وآله خير آل. وبعد، فإن الله تعالى لما جعل الإسلام خير الأديان، وأفضل المناهج التي يسلكها الانسان، ولم يكن سلوك ذلك المنهج غنيا عما يرفع فيه في كل حين أعلام الهدى للسالكين، إذ كان المخطئ لمقاصده الحقيقية من أخسر الهالكين لا جرم لم يخل زمان من الأزمنة من إمام معصوم يوضح الدليل ونور مبين. وكان مقتضى الحكمة الإلهية كون تلك الأئمة الهادين من ذرية أفضل الشارعين صلى الله عليه وعليهم أجمعين مراعاة لمناسبة الفضل للفضل، وإلحاقا للفرع بالأصل، أما في الأشباح فإنها بقايا الطينة النبوية، وأما في الأرواح فلكونها أنوار من أنوار الشعلة العلوية، وذلك تقدير العزيز العليم، فسبحانه من مدبر حكيم. ثم إنه تعالى وفقني للاتصال بجناب مولانا الملك المعظم العالم العادل البارع [صفحة ٣٨] ذى النفس الأبية، والهمم العلية، والأخلاق المرضية، والأعلاق الزكية، ملجأ الأنام، وواحد الليلي والأيام عز الدنيا والدين، أبى المظفر عبد العزيز بن جعفر النيسابورى [٤٨] - أعز الله ببقائه الطائفة وحرس به الملة - فألفيته من أخص الأولياء لأولاد سيد الأنبياء مع ما خصه الله تعالى به من العلم وحباه من مزيد الفهم، فهو للعلماء والد عطف، ولمعانة أحوالهم بر رؤوف، يتواضع لهم مع علو مرتبته، ويرفع من حاملهم [٤٩] مع شرف منزلته، فشملنى بأنعامه، وأحلنى محل إكرامه، حتى أنسانى الأهل والبلد، وأصدقنى [٥٠] عن المال والولد. أشار إلى يامله مختصر في الإمامة أنقح فيه الأدلة والبيانات وأقرر فيه الأسئلة والجوابات، فهمت أن أعتذر لمشقة السفر وما يستلزمه من تشعب الأذهان، ومفارقة الأهل والأوطان، ثم كرهت أن ينسب ذلك إلى تقصير منى في خدمته وأداء بعض ما وجب على من شكر نعمته فبادرت في امتثال أمره وسألت الله أن يفسح في مدة عمره وأن يجعل ما كتبت حجة لى لا على إنه المنان ذو الفضل والإحسان. ورتبته على مقدمه وثلاثة أبواب: [صفحة ٤١]

المقدمة

إشاره

أما المقدمة ففيها بحثان:

تعريف الإمامة

الإمامة رئاسة عامة لشخص من الناس فى أمور الدين والدنيا، إذ الرئاسة هى الجنس القريب للإمامة، ومجموع القيود الباقية خاصة مركبة [٥١] إذ كل منهما لا يخص نوع الإمامة دون كل ما عداه وإن خصه بالنسبة إلى بعض الأشياء: فإن كون الرئاسة عامة وإن ميز نوع الإمامة عن نوع القضاء وكل رئاسة خاصة لكنه لا يميزه عن نوع السلطنة الجورية، إذ هى عامة أيضا، وقولنا " لشخص " وإن ميزه عن رئاسة لشخصين أو أكثر غير أنه لا يميزه عن السلطنة الجورية أيضا، وقولنا " فى أمور الدين والدنيا " وإن ميزه عن سلطان الجور غير أنه لا يكفى فى تميزه إذ ليس كل رئاسة فى أمور الدين والدنيا وجب أن تكون عامة، فإذن كل واحد من هذه القيود وإن كان أعم من نوع الإمامة إلا أنها إذا اجتمعت حصل [صفحة ٤٢] من المجموع قدر مميز لذلك النوع تميزا مطلقا يسمى باصطلاح قوم الخاصة المركبة، وبالله التوفيق. [صفحة ٤٣]

ضبط المذاهب فى الامامة

فى ضبط مذاهب الناس فى هذه المسألة وتقرير الصحيح منها الإمامة إما أن تكون واجبة مطلقا أو ليست واجبة مطلقا أو أن تكون واجبة فى حال دون حال، وإلى كل واحد من هذه الأقوال ذهب قوم: فالأول هو مذهب جمهور المتكلمين، والثانى هو مذهب النجدات من الخوارج [٥٢]، والثالث مذهب أبى بكر الأصم [٥٣] والفوطى [٥٤]. أما القائلون بوجوبها مطلقا: فمنهم من أوجبها على

الله تعالى وجعل طريق وجوبها العقل فقط، وهو مذهب الإمامية من الاثنى عشرية وغيرهم ويشتون الوجوب على الله تعالى بأن الإمامة لطف في الدين فتجب على الله تعالى بأن لا يخلى الزمان عنه. ومنهم من أوجبها على الخلق إما سمعا فقط، وهو مذهب أصحاب الحديث [صفحة ٤٤] والأشعرية وجمهور المعتزلة، منهم أبو علي [٥٥] وأبو هاشم [٥٦] وأتباعهما. وإما عقلا وسمعا وهو مذهب الجاحظ [٥٧] وأبي القاسم البلخي [٥٨]. وأبي الحسين البصري ومن تابعه. وهؤلاء لما لم يقولوا بأنه لطف في الدين لا جرم لم يوجبوه على الله تعالى. وأما القائلون بوجوبها في حال دون حال: فقال الأصم: لا يجب نصب الإمام في حال ظهور العدل والإنصاف بين الخلق، إذ لا حاجة إليه، ويجب نصبه عند انتشار الظلم وظهوره. وقال هشام [٥٩] بالعكس من ذلك أي عند ظهور الظلم لا يجب نصبه لأنه ربما كان سببا للفتنة، لتمردهم واستنكافهم عن طاعته فيكون نصبه سببا لازدياد الشرور، فأما عند ظهور الانتصاف وانتشاره فيجب نصبه لسط الشرع وإظهار شعاره، فهذا تفصيل المذاهب في هذه المسألة. [صفحة ٤٥] وأما تقرير ما يتمسك به كل فريق والاشتغال بتزييفه وإبطاله فمما يخرج عن الغرض فيما نحن بصدد، غير أنه عند تحقيق الحق يهتق الباطل. فنقول: الإمامة واجبة عقلا وسمعا، أما العقل فمن وجهين: الأول: نصب الإمام إما أن يكون خيرا محضا أو الخير فيه أغلب، أو شرا محضا أو الشر فيه أغلب، أو متساويين والأقسام الثلاثة الأخيرة باطلة لما يعلم بالضرورة بعد تصفح أحوال الخلق وعاداتهم أنه متى كان بينهم رئيس منبسط اليد قوى الشوكة، يردع ظالمهم وينصر مظلومهم، ويحثهم على الواجبات ويكفهم عن المحرمات، كانوا إلى الصلاح أقرب وعن الفساد أبعد، وإذا لم يكن بينهم مثل هذا الرئيس كان حالهم بالعكس، وفطرة العقل شاهدة بما ذكرنا، وإذا كان الأمر كذلك لم يمكن أن يقال الشر في هذه الحالة مساو للخير فضلا عن القسمين الأخيرين فبقي أن يقال أنها خير أو الخير فيه غالب، وأيما كان فهي تفيد المطلوب. أما الأول: فلأن ذات الله تعالى فياضة بالخيرات، لا توقف لها في إفاضة الخيرات على أمر غير ذاتها، فكان إيجادها لمثل هذا الخير المحض واجبا. وأما الثاني: فهو أيضا كذلك، فأما كونها مشتملة على شيء من الشرور فلا يضر في وجوب وجودها، لأن ترك الخير الكثير لأجل الشر القليل شر كثير في الجود والحكمة. فيثبت بما قررناه أن نصب الإمام واجب من الله تعالى، وهو المطلوب. لا يقال [٦٠]: لم قلتم بأن الأقسام الثلاثة باطلة، قوله: "لأن الخلق إذا كان لهم رئيس يأمرهم بالواجبات كانوا إلى الصلاح أقرب ومن الفساد أبعد" قلنا: [صفحة ٤٦] يدعى هذا مطلقا في كل وقت أو في بعض أوقات دون البعض؟ والثاني مسلم، والأول ممنوع، فلم قلتم: إنه كذلك؟! وبتقدير أن لا يكون كذلك لم يكن الخير فيها أغلب. سلمنا ولكنه معارض، بما أن نصب الإمام يتضمن الإضرار بالخلق، وحينئذ يكون شرا محضا أو الشر فيه أغلب فوجب أن لا يجب، بل ولا يجوز. وإنما قلنا إنه يتضمن الضرر، لوجهين: أحدهما: أنه قد يستنكف أكثر الناس من طاعته فيحاربونه ويحاربهم، فيؤدى ذلك إلى القتل والفتن وذلك محض الضرر، واعتبر الوقائع الحاصلة بسبب إمامة علي (عليه السلام) بحرب الجمل وصفين وحرب الخوارج، فأنا نعلم بالضرورة أن ذلك إنما كان بسبب إمامة علي (عليه السلام) بحيث لو لم يكن لم يكن شيء من ذلك. الثاني: أن الإمام إن لم يكن معصوما فبتقدير فسقه أو كفره إن لم يعزل تعدى ضرر فسقه وكفره إلى الخلق، وإن عزل احتيج في عزله إلى المحاربة والفتنة، وذلك عين الضرر وإن كان معصوما جاز فسقه وكفره، وحينئذ يتوجه التقسيم المذكور فيه. سلمنا أن الإمامة لا تشمل على ضرر، لكن لا نسلم أنها مشتملة على شيء من المصالح، وحينئذ لا يكون فيها خير فضلا عن أن تكون خيرا محضا أو الخير فيها غالبا، وبيان ذلك: أنها إما أن تجب لا لفائدة، فتكون عبثا وهو قبيح عندكم، وأيضا فيكون تسليمها للغرض أو لفائدة، وهي إما منفعة دنيوية أو أخروية أو دفع مضره دنيوية أو أخروية، وعلى كل التقديرات فهو محال: أما أولا: فلأنكم لا- توجبون على الله تعالى تحصيل كل المنافع للعباد ولا دفع كل المضار عنهم، وإذا كان كذلك فلم لا- يجوز أن تكون الإمامة من تلك المنافع أو دفع المضار؟ وأما ثانيا: فلأن إيصال تلك المنفعة أو دفع تلك المضرة مقدور لله تعالى بدون الإمامة فينبغي أن توجبوا ذلك عليه ابتداء. [صفحة ٤٧] والجواب [٦١] عن الأول: أنا ندعى ذلك مطلقا وفي كل وقت، ولذلك فإن العقلاء بأسرهم متفقون على إقامة الرؤساء في كل وقت معتقدون أن الحاجة إليهم في انتظام أمور الدين والدنيا ضرورية، وهو ضروري، ولو كان نصبهم في وقت ما سببا لفساد أكثرى أو متساويا لما كان اعتقاد الخلق كما ذكرناه دائما.

وعن الثاني: لا- نسلم أنه يتضمن الإضرار أو الأكثرية بالخلق أو المساوية للخير. قوله في الوجه الأول من المعارضة " أنهم ربما استنكفوا عن طاعته فيكون ذلك سببا للحروب والفتن كما في الوقائع المذكورة. " قلنا: هذا وإن وقع بسبب وجود الإمام إلا أنه أمر خيري بالنسبة إلى الفتن والأضاليل الواقعة على تقدير عدمه، فإن العاقل إذا رجع إلى عقله علم أن غفلة الخلق عن أمور الدين وثوران الفتن والتغلب وعدم تسليم بعضهم لبعض عندما لا- يكون الإمام المذكر بها والمعاتب على الأخلال بها موجود أكثر مما إذا كان موجودا بكثير. قوله في الوجه الثاني " : إن الإمام إن كان معصوماً جاز فسقه وكفره. " قلت: لا نسلم أنه إن كان معصوماً جاز ذلك منه، وذلك كما سنبين أن العصمة ملكة ترك المعاصي، وهي متمكنة في جوهر النفس، فيستحيل زوالها إلى أصدادها، وبالله التوفيق.

وعن الثالث: لم لا- يجوز أن يكون وجوب الإمامة لفائدة هي تقريب عبادته من طاعته المرادة له تعالى، قوله " تلك المنفعة بدون الإمامة " إن كان ممكنا إلا- أنه ليس بحسن، بل هو قبيح عندنا عقلا، وينبهك على ذلك أن من دعا غيره إلى طاعمه يعلم أنه لا يحضر إلا أن يتولى دعاءه بنفسه وهو قادر على ذلك [صفحة ٤٨] ولا غضاضة عليه في فعله، فإنه متى لم يفعل عد مقصرا في عرف العقل أو استقبح ذلك منه. واستعمالنا لهذا المثال في حق الله تعالى بحسب قياس الغائب على الشاهد، فإن الفطرة شاهدة بعليته أي بمؤثرية هذا الحكم مطلقا، بل للتنبية على ملاحظة عدم حسنه في حق الله تعالى. الوجه الثاني: الإمامة جزء من أجزاء التمكين الذي هو واجب، وجزء الواجب لا- بد وأن يكون واجبا، فالإمامة واجبة، أما الكبرى فظاهرة ومتفق عليها وأما الصغرى فيبانها: أن الداعي إلى فعل أكثر الطاعات واجتناب المعاصي في أكثر الخلق في كل وقت وموقف على وجود الإمام وغير ممكن الحصول من دونه، وهذه ضرورية بعد تصحيح أحوال الخلق والاطلاع على أخلاقهم وطبائعهم ولوازم أمرجتهم، وإذا كان فعل الطاعة غير ممكن بدون الداعي لاستحالة الترجيح من غير مرجح والداعي غير ممكن من أكثر الخلق إلا بوجود الإمام، وجب أن يكون الإمام جزءا من أجزاء التمكين، وكانت أولى بالوجوب. وهذا التقدير [٤٢] أولى من قول أصحابنا: إن الإمامة لطف وكل لطف واجب، لأن تقدير كبرى قياسهم في غاية الصعوبة والتعسر، وبالله التوفيق. لا يقال: لا نسلم أن فعل الطاعات واجتناب المعاصي موقوف على وجود الإمام، وبيانه: أنك إن أردت أن جميع الخلق في زمان وجود الإمام يمتنعون من جميع المعاصي ويفعلون جميع الطاعات فهذا ممنوع، بل الضرورة تشهد ببطالانه، وإذا كان كذلك كان بعض المعاصي واقعا وبعض الطاعات مفعولا في زمان وجوده، وهذا أيضا ثابت في حال عدمه، فإن بعض المعاصي موجود وبعض [صفحة ٤٩] الطاعات مفعول. سلمناه، لكن متى تكون المعاصي مرتفعة والطاعات واقعة إذا كان الإمام ظاهرا نافذ الحكم؟! وإذا لم يكن كذلك فالأول مسلم والثاني ممنوع. بيانه: أن انزجار الخلق عن القبائح بسبب الإمام إنما يكون إذا كان متمكنا من زجرهم عن القبائح، وإذا لم يكن قادرا على ذلك لم يحصل الانزجار. والحاصل: أن الإمام الذي توجبونه لا يفيد مطلوبكم، والذي يفيد مطلوبكم لا- توجبونه. لأننا نجيب عن الأول: أنا ما ادعينا أن كل الخلق يمتنعون بوجوده من كل المعاصي، بل نقول: إن الحازم يجزم بعد تصفح أحوال الخلق أن دواعي أكثرهم إلى الطاعات واجتناب المعاصي موقوف على وجود الإمام، أما في حق تارك أصل العبادة والمترخصين من أنفسهم فيها بما لا يجوز لهم فعله والإخلال به منها، فظاهر مما بيناه، وأما في حق من كان سالكا للعبادة قائما بها فإن الحركات فيها مقولة بحسب التشكيك أي أنها قابلة للأشد والأضعف، فالعلم الضروري حاصل بأن العبادة ممن كان قائما بها قبل وجود الإمام تكون بوجوده أوفى وأتم لتوفر الدواعي عليها بوجوده، فإذا القدر الزائد على العبادة بعد وجوده كان موقوفا على توفر الدواعي إليه وذلك التوفر موقوف على وجود الإمام، والموقوف على الموقوف على الشيء موقوف. وعن الثاني من وجهين: أحدهما: أن الانزجار حاصل بالإمام وإن كان غائبا فإن المكلفين إذا تقرر في عقولهم وجود الإمام وصحة إمامته واعتقدوا أنه لا- حال من الأحوال إلا- ويجوز ظهوره عليهم ويمكنه من التصرف فيهم بالأخذ بالجرائم، فحينئذ لا- حال إلا ويكون المكلف فيه خائفا، فلأجل ذلك يمتنع من القبيح. [صفحة ٥٠] الثاني: أن الانزجار وإن لم يحصل إلا عند ظهوره وتمكنه لكن هذا لا يقدر في وجوبه من الله سبحانه، فإن عدم تمكينه إنما كان لأمر يرجع إلى المكلفين، وهو إخافتهم للإمام وعدم أخذهم بيده، مع قدرتهم على تمكينه وإزاحة علتها، فهم إنما أتوا من قبل أنفسهم. لا يقال على الجواب الأول: إنا إذا توقعنا حدوث الإمام في كل وقت

وعلمنا أنه متى حدث كان مانعا من القبائح، كان الخوف منه في كل وقت - وإن كنا لا نعلم أنه حاصل في ذلك الوقت أم لا - كالخوف الحاصل من وجوده وإمكان ظهوره، وإذا كان كذلك فجزوا أن لا يكون موجودا إلا أن الله تعالى يجب عليه أن يخلقه عند تحقق المصلحة في إيجاده. وعلى الثاني: أنه ضعيف أيضا، لأن العذر الذي ذكر تموه من تخويف الخلق له غير حاصل في أولياته الذين يكونون له في غاية الولاء والإخلاص والمحبة، فكان ينبغي أن يظهر لهم عند شدة حاجتهم إليه لاستفادة ما أشكل عليهم من العلوم. لأننا نجيب عن الأول: بأن الخوف من الإمام إنما هو مشروط بوجود الإمام، لأن الخوف ممن يجزم العقل بعدمه محال وإن جوز وجوده، وما أحسب عاقلا لا يفرق في حصول الخوف بين إمام موجود يتوقع ظهوره عليه في كل لحظة، وبين من يجزم بعدمه ويجوز وجوده حتى يستوى بينهما، نعوذ بالله من عدم الإنصاف. وعن الثاني: أنا لا نسلم أن الإمام الذي نقول بغيبته الآن لا يظهر لأوليائه، بل يظهر لهم ويأخذون عنه الأحكام، وقد ظهرت إليهم عنه أحكام وأجوبة مسائل سألوها وغير ذلك من الأدعية والمكاتبات كما هو مشهور بين [صفحة ٥١] الاثنى عشرية [٦٣]. سلمنا أنه لا يظهر لأحد من أولياته وإن كانوا في غاية الصلاح والمحبة له والحاجة إليه، لكن السبب فيه أحد أمرين: أحدهما: أن الانسان وإن كان في غاية الصلاح إلا أن طبيعته مجبولة على طلب الكمال، وأعظم كمال يتنافس فيه في الدنيا ويتخيل كونه أشرف الكمالات هو الجاه، فإن الانسان ربما يجهد في تحصيله بكل وسيلة، حتى أن كثيرا من الزهاد ربما جعلوا الوسيلة إليه إظهار بغضه، ثم إنه إذا كان مطلوباً للخلق من تعظيم أقل أمير من أمراء الجور لهم، فكيف من الإمام الحق المؤيد بالكرامات، الذي لو عرف الخلق بأسرهم حقيقة وجوده وصحة إمامته وأن الحق معه لبذلوا مهجتهم دونه، إذا اختص انسانا من خلق الله - ربما كان فقيرا مطرحا - فتطرق إليه وظهر إليه، فإنه والحال هذه لا يؤمن أن يفتخر بمثل ذلك ويسره إلى أخ له أو ولد أو زوجة، فينتشر ذلك إلى الأعداء أو ولاء الأشرار فإن لكل نصوص نضوحا [٦٤]. وكل حديث جاوز اثنين شاع [٦٥]، وإذا انتشر ذلك كان سببا للفساد. الثاني: أن ذلك الولي لا يعرفه إلا بالكرامات التي تظهر له منه، ولا يصدقه بمجرد قوله، ثم لا يمتنع أن تطرأ الشبهة على المكلف في ذلك فلا يقف على وجه دلالة الكرامة على مدعى الإمامة، فيعتقد ما جاء به منكر فيستعين بغيره، فيصير خصما وسببا لوصل ذلك الأمر إلى الأعداء. [صفحة ٥٢] واعلم أن للخصم اعتراضات أخر رغبتنا عن إيرادها كراهة التطويل، والله المستعان. [صفحة ٥٣]

في الشرائط المعترضة في الإمامة

إشاره

١ - في كون الإمام معصوما ٢ - في أن الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته ٣ - في أن الإمام يجب أن يكون عالما بكل الدين ٤ - في السبب الذي يتعين به الإمام [صفحة ٥٥] وفيه أبحاث:

في كون الإمام معصوما

إشاره

قالت الإمامية والإسماعيلية: أن العصمة شرط في الإمامة، وإن اختلفوا في علته وجوبها، فإن الإسماعيلية بنوا وجوبها على أنه لما كان الإمام معلما للمكلفين ما يحتاجون إليه من العلوم وجب أن لا يخطئ، وقالت الإمامية: إنما وجبت في حقه لكونه لطفًا، فلو لم يكن معصوما لم يكن لطف إذ لا- إمام غيره. وقال الباكون من الأمة: إنها ليست بشرط. وقبل إثبات هذا المطلوب لا بد من بيان معنى العصمة: فنقول: العصمة ملكة نفسانية يتمتع معها المكلف من فعل المعصية. إذا عرفت هذا فنقول: لنا في وجوب كون الإمام معصوما وجوه:

على وجوب عصمة الامام

الأول: لو لم يكن الإمام معصوما للزم التسلسل في وجود الأئمة، والثاني [صفحة ٥٦] باطل فالمقدم مثله. بيان الشرطية: أن علة حاجة الخلق إلى الإمام إنما هي جواز الخطأ عليهم، بدليل أنا متى تصورنا جواز الخطأ عليهم استلزم ذلك التصور حاجتهم إلى الإمام من غير توقف على تصور أمر آخر، وذلك يوجب كون جواز الخطأ علة حاجتهم إلى الإمام، فلو ثبت جواز الخطأ عليه لكانت حاجته إلى إمام آخر حاصله، لقيام علة الحاجة فيه، ولزم التسلسل. وأما بيان بطلان التالي فظاهر. لا يقال: لا نسلم أنه لو لم يكن معصوما لافتقر إلى إمام آخر، بل يكون خوفه من قيام الأمة عليه وعزله لو ارتكب خطأ يقوم في حقه مقام الإمام في حق غيره، وحينئذ لا حاجة إلى إمام آخر. سلمناه لكن ذلك معارض بأمرين: أحدهما: أن علة الحاجة إلى وجود الإمام هي بعينها علة الحاجة إلى الأمراء والقضاء، وبالتفاه لا تجب عصمتهم، فلا تجب عصمة الإمام. الثاني: مفهوم الإمامة مركب من قيدين: أحدهما: نفوذ حكم الإمام على الغير، والثاني: عدم نفوذ حكم غيره عليه، فلو وجبت العصمة لكان وجوبها إما للقيد الأول، أو للثاني، أولهما، والتالي بالأقسام الثلاثة باطل. لما أن الأمير الذي في الصقع البعيد عن الإمام بحيث لا يصله حكم الإمام يكون كل واحد من تلك الأقسام متحققا فيه، مع أنه لا تجب عصمته بالاتفاق. الثالث [٦٦]: أنا سنين أن إمامة الأئمة الثلاثة كانت صحيحة، مع أنهم ما كانوا معصومين، وحينئذ يتبين عدم وجوب اشتراط عصمة الإمام. [صفحة ٥٧] لأننا نجيب عن الأول: من وجهين: أحدهما: أن الأمة غير معصومة فكان الخطأ عليهم جائزا، فبتقدير أن يرتكب الإمام الكبائر جاز حينئذ أن يتابعوه على ذلك، وعند متابعتهم لا يكون له منهم خشية إنكار عليه، فتحقق حاجته إلى إمام آخر، ويعود المحذور المذكور. الثاني: أن كل من تصفح أحوال العالم وعوائدهم اضطر إلى الحكم بأن الرعية في غالب الأوقات لا- يتمكنون من عزل الملوك الظالمين فجاز حينئذ أن يتغلب عليهم ولا- يكون له منهم خوف. وعن الثاني: أن الفرق بين الأمراء والقضاء وبين الإمام ظاهر، فإننا إنما لم نوجب عصمة من عداه لأنهم عند أن يرتكبوا ما لا يجوز كان الإمام هو الآخذ على أيديهم والرادع لهم عما ارتكبوه من ذلك، وهذا الحكم غير موجود في حقه من جهتهم، لجواز اتفاههم على الخطأ على ما بيناه أولا. وعن الثالث، من وجوه: أحدها: لا نسلم أن الإمامة مركبة من القيدين المذكورين [٦٧]، وبيانه: أن القيد الأول وجودي والثاني عدمي ولا يتركب منهما حقيقة محصلة بل ماهية الإمامة ما ذكرناه أولا [٦٨]، وهذان القيدان لازمان لها. الثاني: لا نسلم الحصر في الأقسام المذكورة، على أنها قد بينا سبب وجوب العصمة وذلك يستلزم عدم الحصر فيما ذكرناه من الأقسام الثلاثة، سلمنا الحصر لكن لم لا يجوز أن يكون وجوبها لأجل نفوذ حكمه على كل من عداه من المسلمين، والأمير المفروض في السؤال غير نافذ الحكم على كل المسلمين، فلم [صفحة ٥٨] تكن علة وجوب العصمة متحققة في حقه فلم تجب عصمته. وعن الرابع: أنا سنين إن شاء الله تعالى أن إمامة المذكورين لم تكن حقا وبالله التوفيق.

على وجوب عصمة الامام

البرهان الثاني: الإمام تجب متابعتهم بمجرد قوله، وكل من كان كذلك كان واجب العصمة، فالإمام واجب العصمة. أما أنه تجب متابعتهم فلو جهين: أما أولا: فبالاتفاه لأنه لا نزاع في وجوب متابعتهم على العامي في الفتوى والحكم، ومتابعة من ينصبه لهما، وأن العالم والعامي يجب عليهما متابعتهم في سياسته، وعدله وتوليته، وأمره ونهيه، وتنفيذه إلى الغزوات، وإقامة الحدود والتعزيرات. وأما أن ذلك بمجرد قوله فلائنه لو كان لأمر آخر ما كان فعلنا متابعه له، لأننا لا نوصف بمتابعة اليهود مثلا في اعتقاد نبوة موسى (عليه السلام)، وذلك ظاهر. وأما ثانيا: فلائنه لو جاز خلافه لجاز إما في كل الأحكام أو في بعضها، والأول محال، لأن الأحكام الحققة لا يجوز خلافها، والثاني أيضا باطل، لأننا على تقدير أننا خالفناه في حكم جاز أن يكون ذلك الحكم في نفسه حقا، وحينئذ يكون قد خالفنا الحق وإنه غير جائز. وبتقدير تسليمه فالمقصود حاصل لأن مقصودنا ليس إلا وجوب اتباعه في بعض الأحكام. وأما الكبرى: فلائنه لو

لم يكن معصوما لجاز أن يخطئ الحق ويرتكب خلافه ونحن لا نعرفه، فبتقدير ذلك منه وقد وجب اتباعه وجب علينا حينئذ ارتكاب ما نهينا عنه، هذا خلف. لا يقال: لا نسلم أن الإمام تجب متابعتة، قوله: "لو جاز خلافه لجاز إما في كل الأحكام أو في بعضها" قلنا: لم لا يجوز أن يكون في بعضها؟ قوله: "يجوز أن يكون ذلك في نفسه حقا فنكون قد خالفنا الحق" قلنا: لا نسلم، وهذا بناء على [صفحة ٥٩] أن الحق في جهته، وذلك ممنوع، فلم لا-يجوز أن يكون كل مجتهد مصيبا؟! وحينئذ يجوز أن يخالفه العلماء ويكونوا مصيبين وإن كان هو أيضا مصيبا. سلمنا أنه تجب متابعتة بمجرد قوله فلم قلت إن كل من كان كذلك وجب أن يكون معصوما؟ قوله: "لو جاز عليه الخطأ بتقدير أن يأتي به نكون مأمورين باتباعه فيه فنكون مأمورين بفعل الخطأ وإنه غير جائز." قلت: هذا معارض بأمور: أحدها: أنه تجب على الرعية متابعة القاضي والأمير بمجرد قولهما، مع أنه لا تجب عصمتهما. وليس لقائل أن يقول: أن الإمام من وراء القاضي والأمير فيكون آخذا على أيديهما ومقوما لزيغهما. لأننا نقول: هذا متصور في أمير قريب الدار من الإمام بحيث يمكنه تدارك ما يهيم من سفك الدماء وإباحة الفرج الحرام، فما القول في أمير يبعد عن الإمام بألف فرسخ [٦٩] فإنه يجب على الرعية الانقياد لقبول قوله، مع أن الإمام غير منتفع به في حق مثل هذا الأمير عند تفريطه. وهب أن الإمام يدارك ذلك في ثاني الحال ولكن كيف ما كان فإنه يجب على الرعية [٧٠] الانقياد للأمير الظالم في تلك الحال، وأيضا فأى نفع للمقتول ظلما والموطوءة حراما في تدارك الإمام بعد ذلك. وثانيها: أن المفتى من الشيعة يجب متابعتة قوله مع أنه ليس بمعصوم. [صفحة ٦٠] وثالثها: يجب على الحاكم الحكم بشهادة من ظاهره العدالة مع أنه لا-تجب عصمة الشاهد. ورابعها: أنه يلزم العبد طاعة سيده فيما لا يعلمه محرما، وكذلك الابن لوالده، مع أنه لا تجب عصمة السيد والوالد. وخامسها: أن المأموم يتبع الإمام في الصلاة وإن جوز أن يكون فعل الإمام محظورا بأن قصد بركوعه وسجوده عبادة صنم، فضلا عن وجوب عصمته. والجواب عن الأول: أنه ثبت في أصول الفقه أن الحق في جهته، وحينئذ يجوز أن تكون تلك الجهة جهة الإمام. فلو جوزنا خلافه لجاز أن يقع ذلك خلاف الحق، وحينئذ يعود المحال! سلمناه، لكن خطأ في أمر منصوص عليه جائز، وحينئذ يعود الإلزام. وعن المعارضات: أما عن الأولى: فهو أنا لا نسلم أن متابعة الأمير والقاضي بمجرد قولهما، بل لقيام قولهما مقام قول الإمام ولأمره لنا باتباع أقوالهما، ولهذا فإنه لو خالفت أوامرهما شيئا من الشريعة وجب على الخلق مراجعة الإمام. قوله: "هذا إنما يتصور في أمير قريب الدار من الإمام أما في البعيد بحيث لا يتمكن تلافى ما يفعله" إلى آخره. قلت: الأمير المفروض إما أن يمكن للإمام تدارك كل الأحكام عنه، أو لا يمكن تدارك شيء منها، أو يمكن تدارك بعضها دون البعض، وعلى التقديرات الثلاثة فاشتراط عصمة الإمام إنما هو للقدر الممكن من تدارك الأحكام، وسواء كان امتناع التدارك لبعد المسافة أو لعدم الاطلاع فإن كل ذلك لا يقدح في اشتراط وجوب العصمة، لأنه لا يلزم من اشتراط العصمة اطلاع المعصوم على كل الكائنات، ولا اقتداره على ما يخرج عن طاقة البشر. [صفحة ٦١] وبه خرج الجواب عن الثانية وعن الثالثة: فإن قبول فعل الشاهد ليس بمجرد قول، بل لأن قوله أفاد لنا أمرنا بوجوب العمل به، حتى [أنه] لو لم يفد قوله الظن لم يجب بمجرد قوله. وعن الرابعة: أن متابعة الإمام في الصلاة ليست أيضا بمجرد قوله، بل لقيامه مقام الإمام الحق، حتى لو اختل أمر إمامته وجبت مراجعة الإمام الأكبر. وعن الخامسة: أن حكم الأب والسيد في حق الولد والعبد حكم الأمير في رعيته، وقد مر الجواب عنه وهو جواب المعارضة الأولى، وبالله التوفيق.

على وجوب عصمة الامام

البرهان الثالث: أنه لو جاز الخطأ على الإمام بتقدير أن ترجح المفسد التي تحصل من نصبه على المصالح يجب عزله وتولية غيره بالإجماع، لكن عزله محال، لأن العازل له إما آحاد الأمة أو مجموعها، والقسمان باطلان، فيمتنع وجوب عزله. [و] إنما قلنا أنه يستحيل أن يكون العازل له آحاد الأمة لوجوه ثلاثة: أحدها: لو صح من أحدهم عزله كما صح عزل آحادهم لم يتميز حاله عن حال كل واحد منهم، فحينئذ لا يكون هو أولى بالإمامة من أحدهم. الثاني: أن كل من شاهد أحوال الملووك والرعايا وتصفح كثيرا من جزئيات

العالم، علم بالضرورة بحسب مقتضى العادة أن كل واحد من آحاد الرعية لا يتمكن من عزل ملك بلده فضلًا عن ملك الأرض بجمليتها. الثالث: أنه يلزم أن يكون كل واحد من الرعية لطفًا في حق الإمام الذي هو لطف في حق كل واحد منهم، فيلزم الدور. وإنما قلنا: أنه لا يجوز أن يكون العازل له مجموع الأمة لوجوه: أحدها: أن رعية الإمام هو مجموع أهل الأرض، لكن اجتماع أهل الأرض [صفحة ٦٢] على الشيء الواحد محال في العرف والعادة، ولو سلمنا في صورة لكن لا نسلمه في كل صورة، فإن اجتماعهم على إزالة ملك الأرض الذي قد خضعت له الرقاب ورغبت فيه طوائف من الأصدقاء وأحاطت به الغلمان، أصعب وأعز من اجتماعهم على دفع منكر لا مخافة في دفعه. الثاني: أنه وإن أمكن ذلك في حق الإمام على سبيل الدور في بعض المعاصي، لكن لا يكفي ذلك في منع الإمام عن جميع المعاصي واجتماعهم على دفعه عند كل معصية [٧١] محال. الثالث: أننا نعلم أن كل واحد من الرعية يخالف غيره لا يوافق على المخالفة على الإمام قتله، فيكون خلافه سببًا لقتله [٧٢] وإذا كان ذلك حاصلًا لكل واحد من آحاد الأمة لم يتحقق المجموع على الاتفاق، وبالله التوفيق. احتج الخصم بأنه لو وجب نصب الإمام المعصوم على الله لفعله، ولو فعله لكان ظاهراً، لأننا نعلم بالضرورة أن هذا المقصود لا يحصل إلا إذا كان ظاهراً متمكناً من الترغيب والترهيب، فأما إذا كان مستخفياً عن الخلق لم يحصل منه البتة شيء من المنافع. والجواب: أن اللطف الحاصل لانسباط يده ذو أجزاء ثلاثة، جزء يجب على الله فعله، وهو إيجاد الإمام المعصوم بجميع شرائط الإمامة، والثاني يجب على الإمام نفسه، وهو تحمل أعباء الإمامة والقيام بأمورها، والثالث يجب على سائر المكلفين، وهو تمكينه والانقياد تحت أوامر أعلامه. ثم إن الماهية المركبة لا تحصل إلا بتمام أجزائها، والجزء الفائت من اللطف [صفحة ٦٣] ها هنا إنما هو المتعلق بالمكلفين، فإنهم لما خوفوا الإمام لا جرم كان مستترا منهم، ولم يلزم من ذلك عدم وجوده، فإن الجزء المتعلق بالله تعالى أو الجزء المتعلق به نفسه موجودان. سلمناه، لكن لا نسلم أنه ليس بظاهر، وقد بينا أنه يظهر لأوليائه والانتفاع به قائم. لا يقال: الله تعالى قادر على أن ينصره بجيش معصوم يزيلون الخوف عنه، سلمناه، لكن لم يخلق الله تعالى في نفسه من القدرة والعلم ما يطلع بها على بواطن الخلق، ويقوى على دفع شرورهم عن نفسه؟! لأننا نجيب عن ذلك بأنه معارض: بخوف الرسول (صلى الله عليه وآله) من المشركين واستتاره منهم، فإنه أمر متفق على وقوعه مع أنه لم ينصره في حال خوفه بجيش معصوم، ولم يطلعه في تلك الحال على ما في بواطنهم، وعلى ما يتخلص به من شرورهم. أقصى ما في هذا الباب أن يفرقوا بين الاستتارين بقصر المدة هناك وطولها ها هنا، لكن هذا لا يصلح فرقا، لجواز أن يكون قد علم [أن] فرصة التمكين التام غير ممكنة في هذه المدة، أو لعذر آخر لا يطلع عليه، وبالله التوفيق. [صفحة ٦٥]

في أن الامام يجب أن يكون أفضل من رعيته فيما هو امام

اشاره

في أن الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته في ما هو إمام فيه وبرهانه من وجوه

على وجوب أفضلية الامام

الأول: أن الإمام يجب أن يكون معصوماً، وكل من كان كذلك وجب أن يكون أفضل من غير المعصوم. أما المقدمة الأولى فقد مر بيانها، وأما الثانية فمعلومة بالضرورة.

على وجوب أفضلية الامام

الثاني: لو لم يجب كون الإمام أفضل من رعيته لكان إما أن يكون مساوياً أو أنقص، والثالثي بقسميه باطل فالمقدم مثله [و] إنما قلنا:

أنه يستحيل أن يكون مساويا لأنه لو كان فى رعية الإمام من هو مساو له فيما هو إمام فيه لما كان متعينا فى الحاجة إليه، فلم يجب أن يوجد، وقد تعين فى الحاجة إليه من بين سائر الأمة فوجب أن يكون موجودا، فوجب أن لا يكون فيهم مساو له فيما هو إمام فيه. بيان الملازمة: أنه إذا ثبت أن هناك مساويا لكان قائما مقامه فيما هو إمام فيه، فلم تتعين الحاجة إليه، فلم يجب وجوده. بيان بطلان التالى ما بينا أن الحاجة إليه معينه وأنه واجب أن يكون موجودا. وأما أنه يستحيل أن يكون أنقص، فظاهر بطريق الأولى. [صفحة ٦٦]

على وجوب أفضلية الامام

الثالث: أنا سنين إن شاء الله تعالى أن الإمام يجب أن يكون منصوصا عليه من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله)، وإذا كان كذلك لزم أن يكون الأفضل، لأن الرسول (صلى الله عليه وآله) لا يخص بتأدية أحكام الله تعالى وأوامره إلا من كان أحفظ لها وأقوم بتأديتها، وأعلم بمواردها، وذلك هو الأفضل الأعم، والعلم بصدق هذه الصفة فطرى فوجب أن يكون الإمام أفضل.

على وجوب أفضلية الامام

الرابع: لو جاز تقديم غير الأفضل لجاز إما تقديم المساوى أو الأنقص، والأول باطل لأن تقديم المساوى إن كان لا لأمر كان ذلك ترجيحا للممكن من غير مرجح وهو محال، وإن كان لأمر فهو إما أن يرجع إلى ذات الإمام فيكون فى نفسه أرجح من غيره وقد فرضناه مساويا هذا خلف، أو إلى غيره مع أن نسبه غيره إليه وإلى من يساويه فى الحكم بالتقديم على سواء فاخصاه بالحكم دون الآخر يستدعى مخصصا آخر، والكلام فيه كالكلام فى الأول، فيلزم إما التسلسل أو الترجيح من غير مرجح، والثانى، أيضا محال لأنك علمت فى حد الإمامة أنها: رئاسة عامة لجميع الخلق فى أمور الدين والدنيا، وذلك يقتضى أن يكون جميع المكلفين فى محل الحاجة فى طرقى الدين والدنيا إلى من تحققت هذه الرئاسة فى حقه، فوجب حينئذ أن يكون الإمام أفضل من سائر الخلق فيما هو إمام فيه. واعلم أنه قد دخل فى هذه المسألة بحسب مقتضى البراهين المذكورة وجوب أن يكون الإمام أعلم الخلق وأشجعهم وأحلمهم وأكرمهم وأتقاهم وبالجملة سائر الكمالات، للمعنى المفهوم من الإمامة، وبالله التوفيق. [صفحة ٦٧]

فى أن الإمام يجب أن يكون عالما بكل الدين

مرادنا بذلك أنه عالم بالأحكام الكلية من الدين بالفعل وأما الأحكام الجزئية المتعلقة بالوقائع الجزئية فله ملكة أخذ تلك الأجزاء من القوانين الكلية من موادها متى شاء وأراد، ومعنى ذلك أنه يكون متمكنا من استنباط كل حكم فى كل صورة صورة متى شاء. وأطلق بعض أصحابنا القول بأنه يجب أن يكون عالما بكل الدين ولم يفصلوا، فإن كان مرادهم ما ذكرناه من التفصيل فهو حق، وإن كان المراد أنه يجب أن يكون عالما بجميع قواعد الشريعة وضوابطها وقوانينها، ثم بجزئيات الأحكام المتعلقة بالحوادث الجزئية التى يمكن وقوعها على سبيل التفصيل، فليس الأمر كذلك، وبرهان فساد: أن الجزئيات التى يمكن وقوعها كالمسائل الجزئية الواقعة فى كل باب من أبواب الفقه التى يمكن وقوعها غير متناهية، وما لا نهاية له يستحيل تعلق علم الانسان به على سبيل التفصيل دفعة، والمقدمتان نظريتان، وما كان محالا استحالة أن يكون شرطا فى صحة الإمامة، وبالله التوفيق. [صفحة ٦٩]

فى السبب الذى يتعين به الإمام

أجمعت الأمة على أن الانسان لا يصير إماما بمجرد أهليته للإمامة وأجمعت أيضا على أن المقتضى لتعيين الإمام ليس إلا أحد الأمور الثلاثة: الأول: إما أن ينص عليه النبى أو الإمام. الثانى: أن تختاره الأمة وتجتمع عليه. الثالث: أن يدعو أهل الإمامة إلى نفسه بشرط أن يكون مبينا للظالمين آمرا بالمعروف عاملا به، ناهيا عن المنكر مجتنباً له، وهذا الإجماع إجماع عرضى ليس مقصودا بالقصد الأول

من جميع الأمة، بل معناه أن أحدا من الأمة لم يذكر سببا رابعا لتعيين الإمام. اعلم أن الاتفاق من كل الأمة حاصل على كون السبب الأول - وهو النص من النبي أو الإمام - سببا إلى تعيين الإمام، واختلفوا في الطريقتين [٧٣] الباقيين، واتفقت الإمامية على إبطال أن يكون أحدها سببا. وذهب الأشعرية [٧٤] وجمهور [صفحة ٧٠] المعتزلة [٧٥] والخوارج [٧٦] والصاحية من الزيدية [٧٧] إلى أن الاختيار سبب لثبوت الإمامة، وذهب الباقون من الزيدية إلى أن الدعوة طريق إلى ذلك، ووافقهم على ذلك أبو علي الجبائي [٧٨] دون غيره من الأمة. لنا في المسألة من الاستدلال أنواع ثلاثة: أحدها: أن نبين فساد الاختيار والدعوة عقلا فيتعين أن السبب هو النص فقط. الثاني: أن نبين أن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يفوض أمر الإمامة إلى الاختيار والدعوة عقلا، فيتعين أن السبب [النص] [٧٩] وإن جاز ذلك عقلا - الثالث: أن نبين أن النص وجد من الرسول (صلى الله عليه وآله)، فيكون الاختيار باطلا. أما النوع الأول فمن وجوه: الأول: أنا بينا أن الإمام يجب أن يكون معصوما، وذلك مما لا يصح معرفته بالاختيار والدعوة عقلا، فتعين أن السبب هو النص فقط. الثاني: أنا بينا أن الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته في كل ما هو إمام فيه، وذلك مما لا يمكن معرفته بالاختيار والدعوة. [صفحة ٧١] الثالث: القول بالاختيار يؤدي إلى خلو الزمان عن الإمام، وذلك غير جائز. بيان الأول: أن الاختيار ليس لكل أحد بل لأهل الحل والعقد من الأمة الذين هم أقل الأمة عددا، وهؤلاء بالاتفاق غير معصومين، فبتقدير أن يختلفوا في إمامين مثلا فتعين كل فرقة إماما باختيارهم تعادل الفرقتان، فأما أن يعمل باختيارهما، وهو باطل بالاتفاق، وإما أن يعمل بأحدهما، وهو تحكم محض، لأنه ترجيح فيه على الآخر. وإما أن ينتفى الاختياران فيكون ذلك إخلاء للزمان من الإمام. وأما بيان الثاني فبالاتفاق، ولمثل هذا الدليل يبطل القول بالدعوة. لا يقال على الأول: أنه لا امتناع في أن ينص الله تعالى على قوم بأعيانهم ثم يفوض اختيار العقل. وعلى الثاني: أنا لا نسلم أن الإمام يجب أن يكون أفضل، وإن سلمناه لكن أفضل حقيقة. أو في الظاهر الأول ممنوع، والثاني مسلم، وكونه أفضل الخلق في الظاهر لا يتوقف على التنصيص بل يكفي فيه الاختيار كما في تولية الأمراء والقضاء، وإنما قلنا أنه يكفي أفضليته في الظاهر لما أنا قد اكتفينا بالظنون في الشهود وعدالة إمام الصلاة وأمر السيد عبده والزوج زوجته، فيجوز أن يكون هنا كذلك. سلمناه لكن يجوز أن ينص الله تعالى على قوم كثيرين يكون كل واحد منهم أفضل أهل زمانه في الباطن، ثم إنه يفوض الاختيار في إمامتهم إلينا. لأننا نجيب عن الأول: أنا بينا أن العصمة تستلزم الأفضلية، والأفضلية تستلزم التعيين، وحينئذ لا حاجة إلى تفويض الاختيار إلى الأمة، ويظهر اعتباره بتقدير اختيارهم غير الأفضل، وقد سبق بيان ذلك. [صفحة ٧٢] وعن الثاني: أنا بينا أنه يجب أن يكون أفضل، قوله: " في الحقيقة أو في الظاهر " قلنا: بل في الحقيقة، سلمنا أن أفضليته في الظاهر معتبرة لكن لا نسلم أنه يكفي باختياره، بل لا بد فيه من التنصيص، والقياس على الأمراء أو أئمة الصلاة، قد بينا الفرق بين إمام الأصل والمذكورين. قوله: " يجوز مع نص الله تعالى على أفضلية قوم أن يفوض إلينا اختيارهم. " قلنا: لا نسلم، فإننا بينا أن الأفضلية تستلزم التعيين فيكون الاختيار هدرًا، وبالله التوفيق. النوع الثاني: في الاستدلال، بيانه من وجوه: الأول: أن الضرورة قاضية بعد الخوص في أمر الدين أن السياسة هي التي يقوم عليها الدين ولا يتم بدونها، ثم إنه قد علم من حال الرسول (صلى الله عليه وآله) أنه كان يسوس أمته كما يسوس الوالد أولاده الصغار، ومصدق ذلك قوله (صلى الله عليه وآله): " إنما أنا لكم كالوالد الشفيق " أو قال " أنا لكم كالوالد لولده فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها " [٨٠]، ثم إذا كان الوالد تجب عليه الوصية بأولاده الصغار عند موته فلأن يجب عليه أن يوصي بأمره إلى أحد يقوم فيهم مقامه وينفذ فيهم أمر الدين ويحفظه يكون أولى. الثاني: أنه (عليه السلام) قد شاع وتظاهر عنه مبالغته في بيان أحكام الشرع من [صفحة ٧٣] الفرائض والسنن والآداب وشرح كيفية الاستنجاء والمسح على الخفين [٨١] والعقل يشهد بأن أمر الإمام أهم من كل واحد من هذه الجزئيات فإذا ثبت أنه (عليه السلام) لم يخل ببيان هذه الأشياء بطريق الأولى أن لا يخل بأمر الإمامة. الثالث: أن الله تعالى ما قبض نبيه إليه حتى أنزل عليه ((اليوم أكملت لكم دينكم)) [٨٢] ولا يكون مكملا للدين إلا وقد بين كل ما يتعلق به، والإمامة إن لم تكن أعظم أركان الدين فلا شك أنها من الأمور المهمة في الدين، فإذن من الواجب أن يكون تعالى قد بين أمر الإمامة إما في كتابه أو على لسان نبيه (صلى الله عليه وآله)، وذلك يقتضى وجود النص. لا يقال على الأول: أنا لا نسلم: أنه يلزمه في

أتمته كل ما يلزم الوالد في حق أولاده الصغار. لأنه ما كان يلزمه دفع الضرر عنهم ولا الانفاق عليهم وإن وجب ذلك على الوالد. وعلى الثاني: أن الصحابة لما أجمعوا على صحة الاختيار وجب أن يكونوا عالمين بما دلهم على صحة الاختيار لانعقاد الإجماع لا على الدلالة. ثم الذي يدل على جواز الاختيار وجهان: أحدهما: قوله (عليه السلام): "إن وليتم أبا بكر وجدتموه قويا في دين الله ضعيفا في بدنه، وإن وليتم عمر وجدتموه قويا في دين الله قويا في بدنه، وإن وليتم عليا وجدتموه هاديا مهديا" [٨٣] وذلك إشارة إلى صحة الاختيار. ما روى: أن المسلمين ولوا يوم مؤتة خالد بن الوليد ولم ينكر ذلك عليهم [صفحة ٧٤] رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وإذا ثبت أنه (عليه السلام) نبههم على جوازه كان قد بين لهم أمر الإمامة كما بين لهم سائر الشرائع. وهذا هو الاعتراض أيضا على الثالث. لأننا نجيب عن الأول: بأننا ما ادعينا أنه يلزمه في أمته كل ما يلزم الوالد مع أولاده، بل بينا أنه إذا كان قد وجب على الوالد أن يوصى بأولاده الصغار مع أن أمرهم جزئي من جزئيات أحوال الخلق فوصية الرسول (صلى الله عليه وآله) بأمته الذين هم كل الناس في الحقيقة يكون بطريق الأولى. وعن الثاني: لا نسلم أن الإجماع حجة، سلمناه، ولكن لا نسلم على أن الإجماع انعقد على ذلك، فإن كثيرا من الصحابة لم يكن حاضرا، وكثير منهم لم يكن راضيا، وبالجملة فعليكم حصر الصحابة ليتم لكم الإجماع. وأما الخبر الوارد في ذكر الشيخين فلا نسلم صحته، ثم إن سلمناه لكن لا دلالة فيه على صلاحيتها للاختيار، فإن ذكر قوتها في الدين لا يوجب صحة اختيارهما، فإن غيرهما من أكابر الصحابة كانوا أقوى منهما في الدين، فلو كانت القوة في هذين الأمرين موجبة للاختيار لما كانا أولى بالتعيين، بل نقول: إن هذا الخبر كأن فيه تنبيها عظيما للصحابة على وجوب نصب علي (عليه السلام) وتعيينه دونهما، لأن مقصوده الأول إلى الإقامة [٨٤] إنما هو هداية الخلق الطريق المستقيم ممن هو مهتد في نفسه، فإنه لا يصلح لمثل هذا الأمر إلا من كان كاملا في نفسه قادرا على تكميل غيره من الناقصين. فلذلك نبه الصحابة على وجوب اتباعه صلى الله عليه وآله بقوله: "هاديا مهديا" وإنما احتاجها هنا إلى هذه الرموز لما يعلم أن أكثر الصحابة كانوا بطباعهم الحيوانية يرغبون عن علي (عليه السلام)، وتنفر قلوبهم منه، وهذا أمر ظاهر لو كانت لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها. [صفحة ٧٥] وأما قوله: "إن المسلمين ولوا يوم مؤتة خالد بن الوليد ولم ينكر عليهم ذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله)" فنقول: بعد تسليم صحة هذا الخبر فليس فيه أيضا دلالة على صحة اختيارهم، فإن الحجة ليست إلا في تقريره (عليه السلام) لهم على ذلك الاختيار لا في نفس الاختيار، ثم أقله [أنه] كان ذلك لضرورة أو حاجة اقتضت سكوته عن الإنكار عليهم، فأين ذلك من مجرد اختيارهم بعد موته وخلاف كثير من الصحابة لهم؟! وبهذا ظهر الجواب عن الاعتراض الثالث، وبالله التوفيق. وأما النوع الثالث من الاستدلال فسنبينه إن شاء الله تعالى في تعيين الإمام. احتج الخصم في إبطال النص بأن قال: لو نص الرسول (صلى الله عليه وآله) على الإمام بعده نصا جليا لكان ذلك بمشهد أهل التواتر أو لا يكون والتالي بقسميه باطل، فالمقدم كذلك، أما الملازمة فظاهرة، أما بطلان القسم الثاني من التالي، فلأنه يبطل أصل الحجة، وأما القسم الأول فلأنه لو كان كذلك لوجب اشتهاه بين الأمة كسائر المتواترات. وإنما قلنا ذلك لأن تنصيب الرسول (صلى الله عليه وآله) على إمامة شخص معين (أمر عظيم، وكل أمر عظيم) [٨٥] يقع بمشهد أهل التواتر فلأنه لا بد وأن ينتشر في أكثر الخلق، وكل خبر هذا شأنه فلأنه لا بد وأن يحصل العلم لسامعيه فهذا ادعاء بحت... [٨٦] يصح بصحتها المطلوب. [صفحة ٧٦] وإنما قلنا أن تنصيب الرسول (صلى الله عليه وآله) على إمامة شخص معين أمر عظيم، لأن أعظم الأشياء عند الانسان الدين وأعظم الناس الشارع، فإذا أقام الشارع انسانا نائبا له في دين أمته وديناهم فلا شك في كون تلك المنزلة أعظم المنازل. وإنما قلنا أن الأمر العظيم الواقع بمشهد الناس لا بد وأن ينتشر لأننا نعلم بالضرورة أن أهل الجمعة إذا انصرفوا عن المسجد وقد تنكس الخطيب عن المنبر مثلا فإنما يمتنع أن لا يخبروا الناس بذلك وأن تتوفر دواعيهم على نقله. وإنما قلنا: أن الخبر الذي هذا شأنه يفيد العلم، لأن ذلك ضروري. وإذا ثبتت هذه المقدمات لزم من وجود النص انتشاره وظهوره فيما بين الخلق كسائر المتواترات، فلما لم يكن كذلك علمنا كذبه. والجواب: أنا سنبين إن شاء الله تعالى صحة النص الجلي على إمامة علي (عليه السلام) وأنه بلغ مبلغ التواتر، وحينئذ ينتفى الاختيار، وبالله التوفيق. [

فى تعيين الإمام

المقدمة

١- فى أن الإمام بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) على بن أبى طالب (عليه السلام) ٢- فى تعيين باقى الأئمة (عليهم السلام) [صفحة ٧٩] وفيه مقدمة وأبحاث: أما المقدمة، ففي تفصيل المذاهب فى هذه المسألة، فنقول: ذهب جمهور المعتزلة والأشعرية والخوارج والمرجئة [٨٧]: إلى أن النبى (صلى الله عليه وآله) لم ينص على إمام بعده. وقال قوم: إنه نص على إمام بعينه. ثم اختلفوا فى ذلك المنصوص عليه، فقالت الشيعة: إنه نص على على (عليه السلام). وقال قوم من الشذاذ: إنه نص على أبى بكر. وقال آخرون: إنه خص العباس بأقوال وأفعال تستلزم إنه الأحق بالإمامة دون غيره. والذين ذهبوا إلى القول بالنص على أبى بكر فمنهم من قال: إنه نص خفى وهو تقديمه له فى الصلاة وهذا القول محكى عن الحسن البصرى. ومنهم من قال: إنه نص جلى وهو قول جماعة من أصحاب الحديث. فهذا تفصيل المذاهب. [صفحة ٨١]

فى بيان أن الإمام بعد رسول الله على بن أبى طالب

انواع الادلة على ذلك

اشاره

وبيان ذلك بثلاثة أنواع من الأدلة:

النصوص الجلية

النوع الأول: فى النصوص الجلية، وهى ثلاثة: الأول: النص المتواتر على إمامته، وهو قول النبى (صلى الله عليه وآله) مخاطبا لأصحابه: "سلموا عليه بإمرة المؤمنين" [٨٨]. الثانى: قوله وهو مشير إليه آخذ بيده: "هذا خليفتى فيكم من بعدى فاسمعوا له وأطيعوا" [٨٩]. الثالث: قوله (عليه السلام) يوم الدار وقد جمع بنى عبد المطلب: "أيكم يبايعنى ويؤازرنى يكن أخى ووصيى وخليفتى من بعدى" [٩٠] فبايعه على (عليه السلام) فوجب أن يكون أخاه ووزيره ووصيه وخليفته من بعده. لا يقال: لا نسلم وجود هذه الأخبار، بل هى موضوعه وفى المشهور أن [صفحة ٨٢] الواضع لها ابن الراوندى [٩١]، سلمناه، لكن لا نسلم أنها متواترة، سلمناه، لكنها معارضة بأمر تنافى النص: الأول: أنه لما مرض الرسول (صلى الله عليه وآله) قال العباس لعلى (عليه السلام): "ادخل بنا عليه نسأله عن هذا الأمر فإن كان لنا بينه وإن كان لغيرنا وصى الناس بنا" [٩٢]. ومعلوم أن عليا (عليه السلام) لو كان منصوبا عليه لكان العباس أعرف الناس بذلك فكان لا يقول مثل هذا الكلام. الثانى: لما قبض رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال العباس لعلى (عليه السلام) "امدد يدك أبايعك فيقول الناس: هذا عم رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد بايع ابن عمه فلا يختلف عليك اثنان" [٩٣]. ومعلوم أن العباس إنما قال ذلك لأنه وثق بطاعة الناس لمن يبايعه هو لكونه عما لرسول الله (صلى الله عليه وآله) إعظاما منهم لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، والذين يكونون كذلك لا بد وأن يكونوا مطيعين لمن نص عليه الرسول (صلى الله عليه وآله)، لأن من رضيه الرسول (صلى الله عليه وآله) للإمامة فقبول المسلمين له أكثر ممن رضيه غير الرسول (صلى الله عليه وآله) فالعباس كيف يمكنه الجزم بأنه لا يختلف اثنان على من يبايعه عم رسول الله (صلى الله عليه وآله) مع مشاهدته أن الصحابة كلهم تركوا نص الرسول (صلى الله عليه وآله) عليه وآله؟! فإن هذا الكلام إما جهالة مفرطة أو وقاحة. [صفحة ٨٣] الثالث: أن الأنصار لما طلبوا الإمامة وقدم المهاجرون أنفسهم عليهم

لمسأبتهم [٩٤] فى الإسلام، ومزيد اختصاصهم بالنبي (صلى الله عليه وآله) قال أبو بكر: بايعوا عمر أو أبا عبيدة. فدفع عمر ذلك عنه قال: ولكن اقدم فانحر كما ينحر البعير أحب إلى من أن أتقدم قوما فيهم أبو بكر [٩٥] فقال عمر لأبى عبيدة: امدد يدك أبايعك! فقال أبو عبيدة: تقول هذا وأبو بكر حاضر؟! ثم قال لأبى بكر: كنت صاحب رسول الله (صلى الله عليه وآله) معه فى المواطن كلها، شدتها ورخائها، قدمك رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى الصلاة فخص بالإمامة لأجل الدين [٩٦] ومعلوم أن أمثال هذه الكلمات عمن يعلم النص، ويعلم من غيره علمه بكونه كاذبا فيما يقوله، وقاحة. الرابع: أن أبا بكر قال: قد وددت أنى سألت الرسول عن هذا الأمر فى من هو فكنا لا ننازعه أهله [٩٧] وقال عمر: إن استخلف فقد استخلف من هو خير منى - يعنى أبا بكر - وإن ترك فقد ترك من هو خير منى [٩٨] يعنى النبي (صلى الله عليه وآله)، وإنهما بزعم الشيعة كانا عالمين بكونهما غير صادقين وأن السامعين يعلمون كذبهما، [صفحة ٨٤] ولو كانا كذلك لما آمنوا أن يتجاسر واحد ممن حضر مقالتهما على تكذيبهما وتخجيلهما، فكيف يمكن إقدامهما على هذه المكابرة والوقاحة من غير حاجة ولا ضرورة إلى هذا الكلام؟! الخامس: لو ثبت النص لامتنع على (عليه السلام) فى الشورى، لأن دخوله فيها أراضى منه بالنص على أى واحد منهم كان. لا يقال: أنه دخل فيه للتقية. لا نقول: التقية إنما يحتاج إليها فيما يقربه إلى الإمامة لا فيما يبعده منها. السادس: ولما قال على (عليه السلام) لطلحة " إن أردت بايعتك " فقال طلحة: أنت أحق بهذا الأمر منى وقد يجتمع لك [٩٩] من هؤلاء ما لم يجتمع لى. السابع: لما احتج على (عليه السلام) على معاوية ببيعة الناس له لأنه لو كان منصوبا عليه لما كانت إمامته بالبيعة حتى يحتج بها، وقد كتب إلى معاوية " أما بعد فإن بيعتى بالمدينة لزمك وأنت بالشام، فإنه بايعنى الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه [١٠٠]. الثامن: ولما قال: أترككم كما ترككم رسول الله (صلى الله عليه وآله) فإن يعلم الله فيه خيرا يجمعكم على خير كما جمعكم على خير بأبى بكر [١٠١]. التاسع: ولما قال: لولا أخاف عليها تيسا من تيس بنى أمية يحكم بغير ما أنزل الله لما دخلت فيها [١٠٢]. [صفحة ٨٥] العاشر: ولما قال حين دعى إلى البيعة: اتركونى والتمسوا غيرى، فإنى أسمعكم وأطوعكم إن وليتم غيرى [١٠٣]. الحادى عشر: ولما أنكر أكثر أهل البيت هذا النص، فإن من المعلوم فرط حبهم لعلى (عليه السلام)، ومن كان كذلك استحال أن ينكر أعظم فضيلة لمحبيه، ومعلوم أن زيد بن على رضى الله عنهما - مع كمال فضله ودينه - وجميع أتباعه أنكروا ذلك [١٠٤]. الثانى عشر: روى أن السيد الحميرى قال: ما لأمير المؤمنين فضيلة إلا ولى فيها قصيدة [١٠٥] وهذا النص الجلى لو صح لكان أعظم فضيلة له، وما كان كذلك استحال من مادحه إلا ذكره فى أكثر قصائده وأشعاره، ولكن ليس لهذا النص فى أشعار السيد الحميرى ذكر، فدل على كونه موضوعا مخلقا. فثبت بمجموع هذه الأدلة أن النص على إمامة على (عليه السلام) لم يوجد. والجواب عن الأول والثانى أن نقول: إن هذه الأخبار بلغت مبلغ التواتر ولا يمكن إنكارها، أقصى ما فى الباب أن يقال لو كان كذلك لتواتر إلى المخالف والموافق ولما اختصت به الشيعة دون غيرهم. لأننا نقول: إنه كما يشترط صحة النقل فى نفس الأمر اشترط أيضا انتفاء المانع عن الأذهان القابلة له. [صفحة ٨٦] وقد ذكر السيد المرتضى (رحمه الله) شرطا فى التواتر لا يمكن إنكاره فقال: من شرط حصول العلم بالشئ بحسب التواتر أن لا يسبق إلى ذهن السامع اعتقاد نفى موجب الخبر لشبهه [١٠٦] ومعلوم أن هذا شرط صحيح، فإننا نجد من أنفسنا أن متى اعتقدنا نفى شئ اعتقادا جازما استحال لنا أن نعتقد صحة ضده. وإذا كان كذلك فنقول: أن تلك النصوص لما جزم الخصم بنفى موجبها بحسب ما لاح له من الشبهة لا جرم ما يمكنه الجزم بوجود هذا النص المضاد لليقين، أما من لم يسبق له اعتقاد نفى ذلك الموجب لا جرم حصل له العلم بموجب ذلك النص ضرورة، إذا [١٠٧]. كان حصول العلم من النقل هو الدليل على صحة ذلك التواتر. وعن الثالث وهو الأول من المعارضات أن نقول: إن العباس لم يقل لعلى (عليه السلام) ذلك لجهله بالنص والاستحقاق، وإنما مقصوده أن يسأله عن استقامة هذا الأمر فيهم بعده وتسليم الأمة لهم، وهل المعلوم لله الواقع بعد النبي (صلى الله عليه وآله) تمكينهم منه وعدم الحيلولة بينهم وبينه، فيطمئن لذلك قلبه ويسكن، أو لا يستقيم ذلك لهم، بل يكون مع استحقاقهم له كائنا لغيرهم. ويدل على أن المراد ذلك تمام الخبر وهو جواب النبي (صلى الله عليه وآله) عليه وآله للعباس " على سبيلكم معشر الشيعة أتمتم المظلومون المقهورون [١٠٨] وهذه التتمة مما جاءت به الرواية، ولولا أن

السؤال من العباس كان على الوجه الذي ذكرناه لم يكن لجواب [صفحة ٨٧] النبي (صلى الله عليه وآله) بالتمتع المذكورة فائدة تعقل [١٠٩]. وعن الثاني من وجهين: أحدهما: أن دعاء العباس أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى بسط اليد للبيعة إنما كان بعد ثبوت إمامته، لتجديد العهد في نصرته والحرب لمن خالفه وضاده، ولم يحتج (عليه السلام) في إثبات إمامته. ويدل على ذلك قول العباس: "يقول الناس هذا عم رسول الله (صلى الله عليه وآله) بايع ابن عمه فلا يختلف عليه اثنان" فعلق الاتفاق بوقوع البيعة، ولم يكن متعلقه [١١٠]. إلا وهي بيعة الحرب التي يذهب عندها الأعداء ويحذرون من مخالفتها، ولو كانت بيعة الاختيار من جهة الشورى والاجتهاد لما منع ذلك من الاختلاف، بل كانت البيعة نفسها طريقا إلى تشتت الرأي وتعلق كل قبيل باجتهاده واختيار من يراه. وينبئ على ذلك تمام الخبر أنه لما [١١١] أُلح عليه العباس قال: "يا عم إن رسول الله صلى الله عليه وآله أوصاني أن لا أجرد سيفا بعده حتى يأتيني الناس طوعا، وأمرني بجمع القرآن، والصمت حتى يجعل الله لى مخرجا" [١١٢] فدل ذلك على أن البيعة إنما دعا العباس إليها للنصرة والحرب، وأنه لا تعلق لثبوت الإمامة [صفحة ٨٨] بها [١١٣]. الثاني: أن يقال: إن القوم لما أنكروا النص وأظهروا أن الإمام يثبت بطريق الاختيار، أراد العباس (رضى الله عنه) أن يكيدهم من حيث ذهبوا إليه، ويبطل أمرهم بنفس ما جعلوه طريقا لهم إلى جحد النص، فقال: بسط يدك أبايعك، فإن سلموا الحق إلى أهلهم لم تضرك البيعة، وإن ادعوا الشورى والاختيار أنكروا حقه كان لك من البيعة والعقد والاختيار ما لم يكن لهم فلم يمكنهم الاستبداد بالأمر دونك. فكره (عليه السلام) أن يجعل الباطل طريقا إلى حقه [١١٤] مع ظهور النص بينهم عليه في ذلك الوقت. فإن قلت: إن لم تكن البيعة طريقا صحيحا فلم اعتمدها بعد قتل عثمان واحتج بها على معاوية؟! قلت: إنه لما كان يطمع منهم أن يرجعوا إلى النص في حال وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله) وقرب عهدهم به، لأجله لم يجعل البيعة طريقا إلى حقه، خصوصا مع ما انضاف إلى ذلك من إشارة الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى عدم استتمام هذا الأمر له بعده فلما طال العهد وتقدم إنكار النص وصار كأن لم يوجد، ثم رأى إقبال الخلق بأسرهم عليه، لم يمكنه إلا القيام بالحق ونصرة الدين، كما قال (عليه السلام): "والله لولا حضور الحاضر، وقيام الحجّة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظّة ظالم ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها" [١١٥]. وأما أن العباس لما وثق بطاعة الناس في هذا الأمر له، فدل ذلك على أنهم [صفحة ٨٩] أطوع لمن نص عليه الرسول صلى الله عليه وآله [وآله] وارتضاه للإمامة وكيف يمكنه الجزم بأنه لا يختلف اثنان مع مشاهدته أنهم بأسرهم تركوا نص رسول الله (صلى الله عليه وآله) لولا أن النص غير صحيح؟! فنقول: أنه لا يلزم من وثوق العباس بطاعتهم كونهم مطيعين لنص الرسول (صلى الله عليه وآله) لو كان النص موجودا، وكيف لا يعقل الفرق بين طاعة رجل هو عم رسول الله (صلى الله عليه وآله) مع ما يتعلق به من خواص رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته ثم يبايع مثل على (عليه السلام) قيام النص وطراوته في حقه وبين مجرد نص ذكره الرسول صلى الله عليه وآله مرة أو مرتين في حق شخص قد اتفق السامعون لذلك النص على حسده بما خصه الله تعالى به من الفضائل، استحق أن يقال فيه ذلك النص، وعلى بغضهم بما أبلاهم به من قتل الأعداء والأجباء، خصوصا وهم الطالبون لهذه الرئاسة فإنه لا عجب من طبايع انسان تعلقت بحب رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا أن يكتب شهادة ولو أثبتها بخطه في صك وقبول بعد الرسول (صلى الله عليه وآله)، فضلا عن نص ذكره مرة أو مرتين، فإن من لا يعقل مثل هذا الفرق كاد أن لا يكون انسانا. وعن الثالث: من المعارضة أن غايته استبعاد المستدل من أمثال هؤلاء المذكورين أن يكتموا النص ويتواطؤوا على جحده. وقد بينا أن ذلك غير بعيد منهم، ونزيده وضوحا فنقول: إن الناس كانوا بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) على طبقات ثلاث سادات، وأتباع، ومقلدة. أما السادات فإنهم اجتمعوا على كتمان النص لأنهم كانوا على قسمين: حسادا ومبغضين. أما حسد الحساد فلما كانوا يشاهدونه من تفضيل الرسول إياه في المواطن كلها، وأما بغضهم إياه فلأنه وتر أكابر القوم، ولا شك أن مقتضى الطبايع البشرية بغض من قتل أكابرهم وأحبائهم ومحبته قتله والاجتهاد في سد [صفحة ٩٠] أبواب مطالبه مهما استطاعوا. وأما الأتباع والمقلدة فيتابعون السادات في ذلك، فليت شعري ممن يحصل الإنكار عليهم فيما فعلوه من عرض بعضهم البيعة على بعض وردها إلى أبي بكر. وعن الرابع: أنهما يعلمان أن كليهما غير صادق. قوله: لو كان كذلك لم يأمن من ينكر عليهما، وكيف يمكن منهما هذه

المكابرة لو كان النص موجودا. قلنا الجواب ما مر أنهما كانا من الأكابر والباقون أتباع وحسده مبغضون. وعن الخامس: أنه (عليه السلام) لما رأى اعتقاد الجمهور حسن سيرة الشيخين. وأنهما كانا على الحق، لم يتمكن من ذكر ما يدل على فساد إمامتهما، لما في ذلك من الشهادة بالظلم والجور منهما بتحديد القول بأنهما لم يكونا مستحقين للإمامة. وأما أنه (عليه السلام) لم [١١٦] دخل في الشورى فلوجهين: أحدهما: ما قررناه من أنه مأخوذ عليه دفع الظلم والقيام بأمر الدين مهما تمكن، فلما علم عدم التفاتهم إلى النص عليه قصد التوصل إلى حقه بمثل هذا الأمر. الثاني: أنه لم يكن مقصود عمر لإقتله، ولذلك قال: "فإن اختار رجلان رجلا ورجلان رجلا فاقتلوا الثلاثة الذين ليس فيهم عبد الرحمن بن عوف،" لعلمه أن عبد الرحمن لا يقبل إلا عثمان لأنه صهره [١١٧]، وكان على (عليه السلام) من الثلاثة الذين يقتلهم، وإذا كان كذلك كان دخوله في الشورى ليس إلا تقيّة من القوم فإنه [صفحة ٩١] كان يعلم إنه لو امتنع لم يترك. وعن السادس: أنه إنما قال (عليه السلام) ذلك على وجه الغضب من الأمور المتقدمة، أي إن مثل الأمر قد تركته إلى هذا الحين ما نازعت فيه، فإن شئت أن أسلمه أيضا إليك سلمته، وهذا كما يقول أحدنا عندما [١١٨] يتواتر عليه الظلم ثم يجيء وقت يطمع فيه ارتفاع الظلم عنه فيظهر له من يروم ظلمه فيقول: فقد ظلمني الناس وأنت أيضا من جملتهم إن شئت فافعل. وأما قول طلحة له: أنت أحق بهذا الأمر، وتعليقه ذلك باجتماع الذين لم يجتمعوا له، فلا يدل ذلك على عدم النص، إذا [١١٩] كان طلحة في مظنة الجحد [١٢٠]. للنص إذ [١٢١] كان من الحاسدين له، بدليل خروجه عليه بعد ذلك. وعن السابع: أنه إنما احتج على معاوية بالبيعة ليفئ إلى نصرته وترك الحرب والقتال، لأن إمامته لم تثبت بالنص، لأن معاوية ممن جحد بالنص أيضا على إمامته (عليه السلام)، فلم يمكنه الاستدلال عليه إلا ببيعة الناس له ليقوع في قلبه رهبة عساه يفئ إلى الخلق بها، وقد سبق مثل ذلك في الوجه الأول. وعن الثامن: أنا لا نسلم صحة هذا الخبر، سلمناه لكن معنى الخبر: أترككم كما ترككم رسول الله فإن يعلم الله فيكم خيرا يجمعكم على خيركم، أي إن يعلم فيكم انتظام أمر يجمعكم على خيركم بعدى كما جمعكم على خير أي على انتظام أموركم الدنيوية وسكون الفتنة بأبي بكر، وذلك لأن لفظ الخبر لفظ مفرد [صفحة ٩٢] فسواء نكر أو عرف تعريف الطبيعة فإنه لا يعم كل خير، فبقي أن يحمل على بعض الخيرات، وليس تخصيصكم أولى من تخصيصنا. وعن التاسع: أن العلة الحاملة له على الدخول في هذا الأمر هو المحافظة على طاعة الله بتنفيذ أحكامه كما قال (عليه السلام): "لولا حضور الحاضر وقيام الحجّة بوجود الناصر [١٢٢] إلى آخره، وقد تقدم، فكان كل واحد من ظهور الحجّة وقيام الناصر والأخذ من الله تعالى على العلماء العهد المذكور شرطا لدخوله في هذا الأمر، وذلك خوفه من قول بنى أمية لهذا الأمر شرطا أيضا لدخوله فيه، ومعلوم أنه يصدق أن يقال: لولا وجود الشرط لما وجد المشروط، لكن هذا لا ينافي وجود النص لجواز أن يقال: لولا وجود النص أيضا، ولا يكون قبيحا. وعن العاشر: أنه إنما قال ذلك لمعرفته بأنهم لا يفلحون في صحة الاجتماع عليه، ولا يتم ذلك الاجتماع منهم، فيحسن حينئذ منه أن يقول هذا الكلام لوجهين: أحدهما: إنكم ينبغي أن تجروا على قاعدتكم السابقة، بقوله "غيري [١٢٣]". فأنا أعلم أن قلوبكم لا تجتمع معي ولا تصفوا لي، فاطلبوا غيري، وأنا أطيعكم وأسمع كما سمعت لمن سبق، وهذا لا ينافي وجود النص في حقه فإنه يعلم أنهم كما قدموا على كثير النص في حال طراوته حين وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بعد مضي المدة الطويلة أشد إقداما على نفيه، فكيف يحسن منه ذكره في ذلك الوقت. الثاني: يحتمل أنه إنما قال ذلك ليختبر صدق نياتهم في الإقبال عليه، إذا [صفحة ٩٣] كان الانسان حريصا على ما يمنع منه، فإن رأى لهم في الإقبال عليه وطلبه متانة [١٢٤] التزم بهم ما طلبوه، وإلا فلا فائدة. وعن الحادي عشر: لا نسلم أن أحدا من أهل البيت (عليهم السلام) أنكر ذلك النص، والزبديّة بأسرهم على أن عليا (عليه السلام) ثابت الإمامة بالنص الجلي. وعن الثاني عشر: أن للسيد الحميري (رحمه الله) في ذلك شعرا لكن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود، وبيان ذلك، أنه وجد في شعره (رضي الله عنه) في القصيدة التي أولها: ألا- الحمد لله حمدا كثيرا++ ولي المحامد ربا غفورا حتى انتهى إلى قوله: على وصي النبي الذي++ بمحضرهم قد دعاه أميرا وكان الخصيص به في الحياة++ فصاره واجتبه عشيرا [١٢٥]. ألا- ترى إلى قوله أن النبي (صلى الله عليه وآله) دعا عليا (عليه السلام) في حياته بإمرة المؤمنين. وأنت بعد إحاطتك بضوابط أجوبتنا يمكنك أن تطلع منها على فساد كل علة

يذكرونها فى هذا الباب! وبالله التوفيق والعصمة. [صفحة ٩٤]

الاستدلال بالنصوص

النوع الثانى: الاستدلال بالنصوص، وهى ثلاثة: [البرهان] الأول: قوله تعالى: ((إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)) [١٢٦] والاستدلال بهذه الآية مبنى على أمور ثلاثة: أحدها: أن لفظه الولي محتملة فى اللغة [لمعنى] [١٢٧] أولى. الثانى: أن هذا الاحتمال متعين الإرادة ها هنا منها. الثالث: أن المراد بقوله: ((يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)) على (عليه السلام) وحده، ويلزم من هذه المقدمات أن يكون على (عليه السلام) أولى بتدبير الأمة والتصرف فى أمورهم، وذلك معنى كونه إماما. أما المقدمة الأولى: فبيانها بالنقل والعرف، أما النقل فإن المبرد قال فى كتاب (كتاب العبارة) عن صفات الله تعالى: إن الولي هو الأولى أى الأحق [١٢٨]. قال الكميت: ونعم ولي الأمر بعد وليه ++ ومنتجع التقوى ونعم المؤدب [١٢٩]. أراد المقيم بتدبير الأمر. [صفحة ٩٥] وأما العرف: فإن أبا المرأة يوصف بأنه وليها لأنه يملك العقد عليها، ويقال: السلطان ولي من لا ولي له، ويقال: فلان ولي الدم، إذا كان أحق بالتصرف فيه بالأخذ والعفو. وأما المقدمة الثانية: فبيانها أن الولي يقال بحسب الاشتراك اللفظي على معنيين أحدهما: ما ذكرناه. والثانى: الناصر، لكن حملها على الناصر [منتف] [١٣٠]، فتعين حملها على ما ذكرناه، وإنما قلنا: أنه يتعذر حملها على الناصر لوجهين [١٣١]: أحدهما: أن الولاية بمعنى النصره عامه فى حق المؤمنين، والولاية المذكوره هذه فى الآية غير عامه فى حق كل المؤمنين، ينتج من الثانى أن لا تكون الولاية المذكوره فى الآية هى النصره، وإنما قلنا: إن الولاية التى فى الآية يمتنع أن تكون عامه لأن صيغه "إنما" تفيد حصر الولاية - التى فى الآية - فى المؤمنين الموصوفين بتلك الصفات، فأما أن صيغه "إنما" تفيد الحصر فللنقل والشعر أما النقل فلأن القائل إذا قال: إنما لك عندى درهم، أفاد حصر الدرهم ونفى ما سواه، وكذلك قولك: إنما أكلت اليوم رغيفا، فإن مفهومه نفى ما زاد على رغيف واحد. وأما الشعر فقول الأعشى: ولست بالأكثر منهم حصى ++ وإنما العزة للكاثر [١٣٢]. فإنه يفهم نفى العزة عن من ليس بالكاثر وهو مراده. وإنما قلنا: إن كل المؤمنين ليسوا موصوفين بالصفات المذكوره فى الآية لأن [صفحة ٩٦] قوله تعالى: ((وهم راكعون)) إما أن يكون حالا - أو استينافا، والثانى باطل لوجهين: أحدهما: أنه ذكر الصلاة وهى مشتمله على الركوع، فيكون استيناف ذكر الركوع مرة أخرى تكرارا. الثانى: أن من قال رأيت زيدا وهو راكب، فإن المتبادر إلى فهم السامع أن الرؤية كانت فى حال الركوب، والمبادره إلى الذهن دليل الحقيقه [١٣٣]. وإنما قلنا أن الولاية بمعنى النصره عامه لقوله: ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض)) [١٣٤] فثبت بما ذكرنا أن الولاية التى فى الآية غير عامه وأن الولاية بمعنى النصره عامه وإحدهما مغايرة للأخرى وحيث امتنع حملها على الولاية بمعنى النصره تعين حملها عليها بمعنى الأولى والأحق بالتصرف، ضروره أنه لا ثالث لهذين المعنيين. أما المقدمة الثالثة: وهو أنه يلزم من ذلك إمامه أمير المؤمنين (عليه السلام) بيانه من وجوه: الأول: أنه لما ثبت أن المراد من هذه الآية إثبات كون بعض الناس متصرفا فى الأمة، ولا معنى للإمام إلا ذلك، لزم دلالة هذه الآية على بعض الناس، وقد أجمعت الأمة على أن هذه الآية لا تقتضى إمامه غير على (عليه السلام) ولو لم تقتض إمامته أيضا لزم تعطيل الآية، وأنه غير جائز، فلا بد من الجزم بدلالة هذه الآية على إمامته. الثانى: أن الأمة أجمعت على أن عليا (عليه السلام) مراد بهذه الآية، وإنما اختلفوا [صفحة ٩٧] أن غيره مراد أيضا بها أم لا؟ ومتى ثبت أن مقتضى الآية الإمامه، وثبت بالإجماع اندراج على تحتها ثبتت إمامته، ثم يلزم من ثبوت إمامته نفى إمامه غيره بالإجماع، ويلزم من ذلك نفى اندراج غيره تحتها، لأن غيره لو اندرج تحتها لكان إماما. الثالث: أطبق المفسرون على نزول هذه فى حق على (عليه السلام) لأنه لم يتصدق وهو راكع غيره، فوجب أن يكون هو المراد لا- غير، فهذا تقرير هذه الحجته. لا- يقال: إنما لم ننازعكم فى المقام الأول والثالث [١٣٥] بل إنما ننازعكم فى المقام الثانى فلم قلت: إنه ليس المراد بالولي الناصر؟ قوله: الولاية فى الآية بمعنى النصره عامه والولاية المذكوره فى هذه الآية غير عامه. قلت: الولاية بمعنى النصره فى الآية الأولى [١٣٦] وإن كانت عامه فى حق المؤمنين إلا أنها لا تنافى أن تكون فى هذه

الآية أيضا بمعنى النصره، وذلك لأن معنى تلك الآية أن كل واحد من المؤمنين موصوف بالنصره للآخر، والحال ها هنا أيضا كذلك وأنه تعالى قسم المؤمنين قسمين، أحدهما: المخاطبون بقوله: ((إنما وليكم الله ورسوله)). وثانيهما: الذين عناهم بقوله: ((والذين آمنوا)) فكأنه قال لكل بعض من المؤمنين: إنما ناصركم الله ورسوله والبعض الآخر من المؤمنين، وإذا ثبت ذلك ظهر أن إثبات مطلق النصره لكل واحد من المؤمنين لا ينافي نصره أحد، فسمى المؤمنين بالقسم الآخر منها، وحينئذ لا يكون بين [صفحة ٩٨] قوله: والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أنصار بعض، وبين قوله: إنما ناصركم الله ورسوله والذين آمنوا، منافاه. سلمناه لكن لم قلت: إن الولاية التي في هذه الآية خاصة؟ قوله: لأن صيغته "إنما" تفيد حصر الولاية في المؤمنين الموصوفين بالصفات المذكورة وكل المؤمنين ليسوا كذلك. قلنا: لا نسلم أن كلمة "إنما" تفيد الحصر، بيانه من وجوه: الأول: أنه يحسن دخول التوكيد والاستفهام عليها، تقول: إنما جئني زيد وحده، وإذا قال انسان: إنما أكلت رغيفا، حسن أن يقول: كم أكلت، رغيفا واحدا أو أكثر؟ وعندكم أن حسن التوكيد والاستفهام دليل الاشتراك، وليس لكم أن تمنعوا من حسن ما ذكرنا لأنكم تستحسنون دخول الاستفهام والتوكيد على صيغ العموم مع أن اقتضاءها له أظهر من اقتضاء "إنما" للحصر. الثاني: أن قوله: إن زيدا في الدار لا يدل على أن غيره ليس فيها، وكلمة ما دخلت للتوكيد فاقضى أن قول القائل إنما زيد في الدار تأكيد لكونه فيها، ولا يدل ذلك على أن غيره ليس فيها. الثالث: أنهم يقولون في العرف: إنما الناس أهل العلم، وإنما الرجل هو الشجاع، ولا يريدون نفي الانسانية والرجولية عن غير العالم وغير الشجاع، بل المراد أن الانسانية والرجولية في العالم والشجاع أظهر آثارا. ثم إن سلمنا أن صيغته "إنما" تفيد الحصر في المؤمنين الموصوفين بالصفات المذكورة فلم قلت أن المؤمنين ليس كلهم موصوفين بهذه الصفات؟ أما الزكاة حال كونه راعيا، فإننا: لا- نسلم أن قوله: ((وهم راعون)) متعين للحال، بل هو استيناف لوجوه: الأول: أن القائل إذا قال: فلان أدى الزكاة وهو راع، حسن أن يستفهم [صفحة ٩٩] فيقال: أداها حال الركوع أو قبله وهو الآن راع؟ وحسن الاستفهام دليل الاشتراك. الثاني: إن المفهوم من قوله تعالى: ((يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راعون)) إن ذلك من شأنهم وعادتهم فإنه لا يقال مثل هذا القول في من أتى بفعل مرة واحدة، ومعلوم أنه لم يكن إيتاء الزكاة ومن صفتهم أنهم راعون. الثالث: أداء الزكاة في الصلاة مخل بكمال الخشوع والخضوع، وذلك إما أن يكون مبطلا- للصلاة أو لكمالها وذلك لا يليق بأمر المؤمنين. الرابع: أن الآية لو أفادت المدح على إيتاء الزكاة حال الركوع لكان ذلك سنة مندوبا إليها، ومعلوم أنه ليس كذلك في حقنا، فعلمنا أن هذه الواو ليست للحال. وقوله: لما جرى ذكر الصلاة فذكر الركوع بعده يكون تكرارا. قلنا: يحتمل أن غرضه من ذكره على الخصوص تشريفه، فلا يلزم من كون السجود أشرف إذ لا يخص هو بالذكر، لاحتمال أن يكون في تخصيصه بهذا [١٣٧]. التشريف مصلحة لا يطلع عليها، ومع هذا الاحتمال لا يثبت القطع. قوله: إن من قال [١٣٨] رأيت زيدا وهو راع فهم منه الحال. قلنا: لا نسلم، أنه إذا قيل فلان يحارب عني وبينى دارى فإنه لا يفهم منه أنه يحارب عنه حال كونه بانيا ها هنا، وهب أن المراد منه الاستئناف لكن المؤمنين بأسرهم ما كانوا راعين حال نزول الآية قلنا: إذا حملنا الراجع على ما من شأنه أن يكون راعا صار عاما في كل المؤمنين. [صفحة ١٠٠] قوله في الوجه الثاني: أن يكون المؤمنين بعضهم أولياء بعض بمعنى النصره أمر ظاهر عرف من قوله تعالى: ((والمؤمنون بعضهم أولياء بعض)) فلا يكون في حمل الآية فائدة. قلنا: بل فيه ثلاث فوائد: أحدها: أن الحكم العام يصح تخصيصه أى بعض منه كان، وأما التنصيص على البعض المعين فلا يصح ذلك فيه. وثانيها: التشريف بالذكر. وثالثها: أن القصد بالآية إثبات ولاية المؤمنين للمؤمنين، ونفيها عن اليهود والنصارى على ما دل عليه سياق هذه الآية وهذا المقصود غير حاصل في قوله: ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض)). لا يقال: العلم بكون اليهود والنصارى ليسوا أولياء المؤمنين ضرورى فلا- حاجة فيه إلى هذه الآية. لأننا نقول: لا يمتنع أن تكون الآية دلت على سبب يقتضى الشك في وجوب نصره اليهود والنصارى، وإذا لم يمتنع ذلك لم يكن القطع على أنه لا فائدة في نزول الآية لبيان ذلك، كيف وقد روى أنه كان بين الخزرج وبين يهود بنى قينقاع حلف في الجاهلية، فلما أسرهم النبي (صلى الله عليه وآله) أقام عبد الله بن أبى [١٣٩] على نصرتهم ونودى عبادة بن الصامت [١٤٠] ودخل عبد الله بن أبى على رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسأله وألح عليه فأطلقهم النبي

(صلى الله عليه وآله) فأنزل الله هذه الآية [١٤١] تمنعهم عما اعتقدوا من أنه إذا [صفحة ١٠١] تقدم حلف في الجاهلية مع اليهود والنصارى وجب التزام ذلك الحلف. فظهر أن في حمل الآية على ما ذكرنا فائدة جديدة. ثم إن سلمنا أنه لا بد إلى بيان أنه (عليه السلام) قد نص على إقامة على من قبل نصا جليا لأن هذه الآية مدنية وعندهم أنه قد نص عليه بمكة نصا جليا، بل هذا لكم ألزم لأن النص الخفى بعد النص الجلى أولى أن تكون فيه فائدة من نص خاص ورد بعد نص عام، ومعلوم أن قوله تعالى ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض)) يحتمل من التأويل ما لا يحتمله الخاص لأنه قد يمكن أن يقول قائل في بعض الأشخاص أنه غير داخل في ذلك العام، إذ يقول من أين لكم أنه بصفة اللفظ العام بحيث إذا قال الله تعالى هذا الشخص ولى المؤمنين لم يمكن هذا القول، فيثبت أن حمل الآية على ما ذكرنا أكثر فائدة من حملها على المعنى الذى ذكرتموه. ثم إن سلمنا إن ما ذكرتموه يقتضى تعذر حمل الولاية التى فى الآية على النصره ففهيها ما يمنع حملها على الإمامه من وجوه ثلاثة: الأول: أن قوله: ((الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)) يشتمل على سبعة جموع [١٤٢] ولفظ الجميع يفيد أكثر من واحد فحملها على الواحد ترك للظاهر. الثانى: أن الآية تقتضى ثبوت الولاية فى الحال، فلو كان المراد من الآية الإمامه لزم أن يكون على (عليه السلام) إماما حال حياة النبى (صلى الله عليه وآله) وإنه باطل. أما لو حملناه على النصره والمحبة كان ذلك حاصلًا فى الحال فوجب حمله عليه. الثالث: أن ما قبل هذه الآية وما بعدها ينافى حملها على الإمامه، وذلك من [صفحة ١٠٢] وجوه: أحدها: أنه تعالى قال: ((يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض)) ثم قال: ((إنما وليكم الله ورسوله)) الآية والظاهر من ذلك إنها أثبتت الولاية التى نفتها [١٤٣] عن اليهود والنصارى لأن الانسان إذا قال لأقوام الفساق: إنما وليكم [١٤٤] أهل الصلاح، عقلوا [١٤٥] أنه أثبت الولاية المنفية عن اليهود والنصارى وليست هى [١٤٦] الإمامه بل النصره. ثانيها [١٤٧]: قوله تعالى فى صفة اليهود والنصارى ((بعضهم أولياء بعض)) ومعلوم أن الولاية الثابته لبعضهم مع بعض ليست ولاية استحقاق التصرف لأن المستحق لها هو النبى (صلى الله عليه وآله) وإمام المسلمين بعده فإذا يجب حمل تلك الآية على النصره، لأن بعضهم كان ينصر بعضا ويدفع عنه فأخبر الله تعالى عن وجود المناصرة الحاصلة بينهم. وثالثها: قوله تعالى: ((ومن يتولهم منكم فإنه منهم)) والتولية هى النصره والدفع عنهم وما قال ومن يتخذهم أئمة. ورابعها: قوله تعالى بعد الآية: ((ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا)) [١٤٨] فعلمنا أن المراد من الآية تولى النصره لا تولى الإمامه فهذه هى الوجوه المانعة [عن] حمل الولاية على الإمامه. [صفحة ١٠٣] لأننا نجيب عن الأول: أنا وإن سلمنا أنه لا ينافى لكن مطلوبنا إنما هو المغايرة... ولا شك أن المغايرة ثابتة لأن العام مغاير للخاص وغير مناف له، لأن النصره لا تنافى الإمامه لكن المدعى لنا أن الولاية فى هذه الآية بمعنى الإمامه، وقد بيناه. وعن الثانى قوله: لم قلت إن الولاية فى هذه خاصة. قلنا: لما مر من الدليل. قوله: لا نسلم أن لفظه "إنما" تفيد الحصر. قلنا: بينا ذلك. قوله: فى الوجه الأول من نفي إفادتها للحصر أنه يحسن دخول التوكيد والاستفهام عليها. قلنا: دخول التوكيد عليها مما يدل على إفادتها للحصر، لأن معنى التوكيد تقوية المعنى الذى يفيد اللفظ الأول بلفظ ثان، فلما انحصر المعنى [١٤٩] فى زيد صح تقويته لذلك المعنى بقوله (وحده)، وأيضا فهو معارض بحسن قولنا: ما جئنى إلا زيد وحده، مع إفادة (إلا) للحصر ها هنا. وأما حسن الاستفهام فنحن نمناه ها هنا، وبيانه أن قول القائل: إنما أكلت رغيفا، لا يفرق الذوق السليم فى لغة العرب بينه وبين قولنا: أكلت رغيفا واحدا، فكما لا يحسن الاستفهام هناك فكذا لا يحسن ها هنا، سلمناه، لكن لو حسن الاستفهام ها هنا لزم الاشتراك، وأنه خلاف الأصل. قوله فى الثالث: إنه يقال فى العرف: إنما الناس أهل العلم، وإنما الرجل صاحب الشجاعة. [صفحة ١٠٤] قلت: ليس المقصود ها هنا بالناس كل الناس، ولا- بالرجل المختص بالرجولية دون غيره، وإنما المقصود الناس الموصوفون بصفات الكمال وكذلك الرجل، وحينئذ يتحقق الحصر، سلمناه لكن إفادتها للحصر ظاهرة، بدليل أن الجاهل والجهان يستبحان هذا الكلام وتنفر طباعهما عنه، ولولا- إفادتها للحصر لما حصل ذلك الاستبحان. وعن الثالث: قوله: لم قلت إن المؤمنين ليسوا كلهم موصوفين بالصفات المذكورة؟ قلنا: للدليل المتقدم. قوله: لا- نسلم أن قوله: ((وهم راكعون)) متعين للحال، بل هو للاستيناف. قلنا: سبق بيانه. قوله: لوجوه أربعة أحدها: أنه إذا قال: أدى الزكاة إلى آخره. قلنا: لا نسلم أنه يحسن الاستفهام ها هنا فإن

ذكر كونه راعيا لا يحتمل ما بعد الركوع ولا ما قبله، سلمنا لكن حسن الاستفهام دل على الاشتراك وأنه خلاف الأصل. قوله: ثانيا إن المفهوم من قوله: ((يقيمون الصلاة)) إلى آخره. قلنا: لا نسلم أن من عادة علي (عليه السلام) وأهل بيت الرسول (عليهم السلام) ذلك، بل هو من عوائدهم، سلمناه، لكن أهليتهم لذلك وفعلهم موافقة لتلك الأهلية مجرى عاداتهم. قوله ثالثا: إن أداء الزكاة في حال الصلاة محل بالخضوع. قلنا: لا نسلم، بل هو من تمامه فإنه (عليه السلام) جمع بين جهات الالتفات إلى الله بالجمع بين الصلاة والزكاة، وذلك مؤكد ومقو للخضوع والخشوع. [صفحة ١٠٥] قوله: رابعا: لو أفادت المدح على إيتاء الزكاة حال الصلاة، إلى آخره. قلنا: الملازمة ممنوعة، فليس كلما حسن وجب أن يكون سنة، لكن لم قلت: إنه ليس سنة في حقهم (عليهم السلام) إذ [١٥٠] كانوا يلزمون أنفسهم جميع الأمور المقربة إلى الله تعالى وإن استلزمت المشاق والكلفة، فجائز أن يسن في حقهم سنن ليست في حقنا، وإذا كانت كذلك تعين أن الواو للحال كما سبق بيانه. قوله يحتمل أن يكون غرضه من ذكر الركوع على الخصوص تشریف. قلنا: قد سلمتم أنه يكون تكرارا، بقي أن يؤولوا أنه مشتمل على فائدة هي التشریف، لكن التكرار خلاف الأصل، وما ذكرتم أنه زيادة فليس بحق وإنه باطل لوجهين: أحدهما: أن يقول: لو كان الواو للاستئناف لكان الكلام في غاية الركاء، وذلك لأن ذكر إقامة الصلاة أتم وأشرف من إقامة بعض أركان الصلاة، وعادة الكلام الفصيح أن يبدأ بالأشرف فالأشرف [١٥١] لا- أن يبدأ ويختم بما دونه، لأننا إذا علمنا أوصاف المؤمنين على الوجه الأكمل ثم ذكر لنا بعد ذلك وصف دون ذلك لم يكن للوصف الثاني ذوق في النفس، بل يكون ذلك في غاية الركاء. الثاني: لو كان الواو للاستئناف لبقي الكلام منقطعاً عما قبله وصار بمنزلة من يقول ابتداء، هم راعون، وهذا الكلام غير مفيد. بقي أن نقول: أنهم أرادوا بالاستئناف العطف لكن الخطأ قائم من وجهين: أحدهما: أن [١٥٢] واو الاستئناف لا تطلق على واو العطف بالاتفاق. [صفحة ١٠٦] والثاني: إن سلمنا العطف لكن عطف على الذين يؤتون الزكاة فيما أن يكون تقديره الذين يقيمون الصلاة والذين يؤتون الزكاة وهم راعون، وحيث أن يكون عطف جملة على مفرد وأنه غير جائز أو يصير التقدير والذين هم راعون وحيث أن يكون محتاجا إلى الإخبار، والتقدير، وأنه [١٥٣] خلاف الأصل، سلمنا أنه [١٥٤] يحتمل أن تكون في ذكره فائدة زائدة لكن ذكر هذه الجملة عقيب الكلام يوجب سبق الذهن إلى أن الواو للحال، والسبق إلى الذهن دليل الحقيقة. قوله: لا نسلم، فإنه إذا قيل: فلان يحارب عني ويبنى داري، لم يفهم منه الحال. قلنا: الفرق من وجهين: أحدهما: أنه لم تجر العادة [١٥٥] بالمحاربة حال البناء. الثاني: أن الجمع بين البناء والمحاربة غير ممكن، بخلاف ما نحن فيه، فإن الجمع بين إيتاء الزكاة حال الركوع عادة لعلي (عليه السلام)، وهو أمر ممكن في نفسه. قوله: يحمل الراجع على ما من شأنه أن يكون راعيا، وحيث يصير عاما لكل المؤمنين. قلنا: ذلك لا يكون حقيقة بل مجازا وأنه خلاف الأصل. قوله: حمل الآية ها هنا على النصرة فيه ثلاث فوائد. أحدها أن العام يصح تخصيص أي فرد منه كان، أما التنصيص على البعض فقط غير جائز. [صفحة ١٠٧] قلنا: بل هو جائز لأنه لما ثبت أن الواو للحال، وامتنع بالاتفاق أن تكون هذه الصفات حال الركوع ثابتة لكل المؤمنين، وجب الحمل على البعض، خصوصا والآية في سياق المدح والتعظيم، فاستعمال لفظ الجمع في المفرد للتعظيم مشهور في اللغة، كقوله تعالى ((إنا أرسلنا نوحا)) [١٥٦]، ((إنا أنزلناه في ليلة القدر)) [١٥٧]. قوله في الفائدة الثانية: التشریف بالذكر. قلنا: سبق الجواب عنه. قوله في الفائدة الثالثة: المقصود من هذه الآية إثبات نصرة المؤمنين للمؤمنين ونفيها عن اليهود والنصارى. قلنا: هذا المعنى بأسره موجود في الآية التي قبل هذه وهو قوله: ((يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء)) الآية، فإنه أثبت فيها موالاة بعضهم لبعض ونهى المؤمنين عن أنهم يتخذونهم [١٥٨] أولياء، ففهمنا من مجموع هذه الآية أنهم ليسوا أنصارا للمؤمنين، وكل واحد من المؤمنين يعلم بالضرورة [١٥٩] أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسائر المؤمنين ينصرونه، ونعلم ذلك من قوله: ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض)) (ويعلمون أن من كان مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) والمؤمنين فلا بد [١٦٠] وأن يكون معه [١٦١] دليل العقل، [صفحة ١٠٨] والحس [١٦٢] أقوى من [١٦٣] اللفظ) [١٦٤] فكان [١٦٥] حمل الولاية في هذه الآية على معنى غير النصرة أولى وأكثر فائدة. سلمنا لكن النصرة لا شك أنها أعم من الإمامة، فلو حملنا هذه الآية على الإمامة لكان أولى من حملها على النصرة، لما أن الإمامة مستلزمة للنصرة استلزام الخاص للعام، وذلك تكثيرا [١٦٦]

لفوائد كتاب الله عز وجل وصونا له عن كثرة التكرار. قوله: سلمنا: أنه ليس هناك فائدة زائدة لأن النبى (صلى الله عليه وآله) نص على على نصا جليا إلى آخره. قلنا: لما نحن بينا أنه يتمتع حمل الولاية ها هنا على النصره ووجب حملها على الإمامة، أما أن هذه الفائدة زائدة على النص الجلى أو ليست [١٦٧] بزائدة، فحديث آخر لأن لنا أن نحملها على التأكيد للنص الجلى ليوافق كلام الله تعالى سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، أما أتم فزعمتم حملها على النصره من غير ضرورة، مع دلالة الآية المذكورة على النصره وكان تكرر لا حاجة إليه ولا ضرورة بحملها عليه، فافترق الأمران. قوله: ها هنا ما يمنع حمل هذه الآية على الإمامة. الأول: قوله: ((والذين آمنوا)) إلى آخره. [صفحة ١٠٩] قلت: هب أنه يصير مجازا لكن المجاز يصر إلى عدم إرادة الحقيقة، وقد بينا أنها غير مرادة. قوله: ثانيا: الآية تقتضى ثبوت الولاية فى الحال فيلزم أن يكون إماما فى الحال. قلنا: مقتضى الآية ذلك، إلا أن قرينه امتناع اجتماع أوامر الخليفة مع أوامر المستخلف بحسب العرف والعادة صرفت عن حملها على ثبوت الإمامة الفعلية فى الحال، وكانت قرينه فى الحال فعلية بعد عدم المستخلف. وهذا ظاهر. قوله: ثالثا: ما قبل الآية وما بعدها ينافى حملها على الإمامة لوجوه: الأول إلى آخره. قلنا: لا نسلم التنافى فإنه إذا حملناها على الإمامة استلزمت النصره وما يدل على مراديه الملزوم لوجود اللازم فى الملزوم، وهو الجواب عن باقى الوجوه، وبالله التوفيق والعصمة. البرهان الثانى: التمسك بقوله يوم غدیر خم وقد جمع الناس بعد رجوعه عند حجة الوداع، وكان يوما صائفا حتى أن الرجل ليضع رداءه تحت قدميه لشدة الحر، وجمع الرحال [١٦٨] وصعد عليها مخاطبا لهم: "ألست أولى بكم منكم بأنفسكم"، قالوا: اللهم بلى، قال: "من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله" [١٦٩]. [صفحة ١١٠] والاستدلال بهذا الخبر لما كان مشروطا بصحته ووجب تصحيحه أولا ثم بيان وجه الاستدلال به. أما الأول: فعندنا أن هذا الخبر متواتر لكن حصول العلم عقيب خبر التواتر لما كان من باب الوجدانيات مع أنه لا يعم، لم يمكننا الاستدلال به على خصومنا، فلا جرم حاولنا إثباته عليهم من وجهين. أحدهما: أن الأمة أجمعت على نقله، وإجماعهم على مذهب الخصم حجة. أما أنها أجمعت على صحته فلأن الشيعة بأسرهم ينقلونه ليثبتوا به إمامتهم، والخصم ينقله ليثبت به فضيلته، فوجب أن يكون مجمعا على صحته. الثانى: أن عليا (عليه السلام) ذكره فى الشورى عند أن حاول ذكر فضائله [١٧٠] ولم ينكره أحد منهم، فعدم إنكارهم لذلك مع توفر دواعى الخصم على إنكاره فيما يفتخر خصمه عليه [١٧١] ما يشهد بصحته شهادة ضرورية. وأما المقام الثانى، وهو دلالة على الإمامة، فمبنى على أمور ثلاثة: أحدهما: إن لفظه المولى محتملة لمعنى [١٧٢] الأولى. الثانى: أنها متعينة للمراد هنا. الثالث: أنه يلزم من ذلك القول بإمامة على (عليه السلام). أما الأول: فيدل عليه الكتاب، والسنة، والشعر، والنقل. أما الكتاب: فقوله تعالى: ((وأواكم النار هي موليكم)) [١٧٣] قال المفسرون [صفحة ١١١] معناه أولى بكم [١٧٤]. وقوله تعالى: ((ولكل جعلنا مولى)) [١٧٥] أطبق المفسرون على أن معناه من كان أولى بالميراث وأحق به [١٧٦]. وأما السنة: فقوله (عليه السلام): "أبما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن مولاها" فى بعض الروايات [١٧٧] ولا يصح حمل المولى ها هنا على غير المالك لأمرها والأولى به. وأما الشعر فقول لبيد: فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها [١٧٨]. وقال الأخطل: فأصبحت مولاها على الناس كلهم ++ وأحرى قريش أن تهاب وتحمدا [١٧٩]. وقال: كانوا مولى حق يطلبون به ++ فأدركوه وما ملوا ولا لغبوا [١٨٠]. [صفحة ١١٢] لم يأشروا فيه إذ كانوا مواليه ++ ولو يكون لقوم غيرهم أشروا [١٨١]. فكان الولى فى هذه الأبيات ليس المقصود منه إلا الأولى. وأما النقل: فقال الفراء [١٨٢] فى كتاب (معانى القرآن): الولى والمولى فى كلام العرب واحدا. وقال المبرد: هو تأويل الأولى. وقال ابن الأنبارى فى (مشكل القرآن): المولى هو الأولى بالشئ، وأمثال ذلك كثيرة. فثبت بهذه الوجوه أن لفظ المولى محتمل [معنى] [١٨٣] الأولى. وأما بيان الثانى: وهو أن المراد بالمولى فى هذا الحديث "الأولى" فمن وجوه: الأول: أن ذكر مقدمة الكلام وهى [١٨٤] قوله: "ألست أولى منكم بأنفسكم" وذكر المولى عقيب ذلك دليل يوضح أن المقصود بالمولى هو الأولى السابق لوجهين: [صفحة ١١٣] أحدهما: أنه السابق إلى الفهم والسبق إلى الفهم دليل الحقيقة. الثانى: أنه لم يرد إلا الأولى، وإلا لم يبق للمقدمة فائدة وكان ذلك ألغازا لا بيانا مثاله: لو قال انسان لجماعة وله عدة عبيد: ألستم تعرفون عبدى زيدا أشهدكم أن عبدى حر فإننا نفهم أنه أراد عبده زيدا دون غيره فكذا ها هنا، لما

قدم ذكر الأولي ثم أردفه بذكر المولى المحتمل [معنى] [١٨٥] وجب أن يكون المولى هو الأولي. والثانى: أن لفظه المولى تفيد المعنى، والمعنى، والعم، والجار، والحليف، والناصر، والأولى بالتصرف. فلفظة المولى ها هنا إما أن تكون بمعنى المعنى، وهو باطل، لأنه ليس معه صفات النبى (صلى الله عليه وآله) ولا- من صفات على (عليه السلام) وكذلك المعنى، فأما ابن العم فيستلزم كذب الكلام لأن التقدير: من كنت ابن عمه كان على ابن عمه! ومعلوم أنه (عليه السلام) [١٨٦] كان ابن عم لجعفر وعقيل ولم يكن على كذلك بل كان أبا لهما، وأما الجار فهو أيضا ظاهر، وأما الحليف فلم يكن النبى (صلى الله عليه وآله) حليفا. وأما الناصر فغير مراد أيضا، لأن كل أحد يعلم من ضرورة الدين وجوب تولى المؤمنين بعضهم لبعض لقوله تعالى: ((والمؤمنين والمؤمنات بعضهم أولياء بعض)) فجمع الناس لشرح هذا المعنى الواضح الظاهر غير لائق بالنبى (صلى الله عليه وآله) وإذا بطلت هذه الأقسام لم يبق إلا المولى بمعنى الأولي بالنصر وهو المطلوب. الثالث: أنه إما أن نكون نحمل هذه اللفظة على كل هذه المعانى ونجعلها [صفحة ١١٤] حقيقة فى كل واحد منها فيكون ذلك اشتراكا لفظيا، وأنه خلاف الأصل، أو نستعملها فى بعض هذه المعانى دون البعض، وهو ترجيح من غير مرجح وهو محال فتعين أن نحملها على العلة المشتركة بين هذه المفهومات وهو الأولي حقيقة، وعلى كل واحد من هذه المفهومات مجازا، ولا- يمكن المعارضة بأن المجاز خلاف الأصل لأننا إذا ترددنا بين المجاز والاشتراك فالمجاز أولى كما هو مبين فى أصول الفقه. الرابع: أن عمر قال له عقيب كلام النبى (صلى الله عليه وآله): بخ بخ لك يا ابن أبى طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة إلى يوم القيامة [١٨٧] وظاهر بالضرورة أن عمر لم يرد معتقى ولا- معتقى ولا- حليفى ولا ابن عمى، بقى أن يقال: أراد: أصبحت ناصرى، لكنه باطل أيضا لوجهين: أحدهما: أن النصرة معلومة من قوله تعالى: ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض)) وأمثاله. الثانى: أن نصرة على (عليه السلام) وأهله أمر فى غاية الظهور، بل لا نسبة لأحد من الصحابة إليه فى ذلك، وما كان كذلك فلا- يكون تعظيم عمر له بذلك وغبطه به لائقا بذكاء عمر وفطنته فلم يبق إلا أن يقال أنه أراد الأولي بالتصرف فى الأمور، وهو المطلوب. وأما بيان الثالث: وهو أنه لما كان المراد بالولى فى الحديث: الأولي كان ذلك دليلا على إمامته، وبيانه من وجهين: أحدهما: أن تقول: إن الأولي لا يقبل إلا معنى الأولي بالتصرف فإن أهل اللغة لا يطلقون لفظه الأولي إلا فى من تملك تدبير الأمر المتصرف فيه فإنهم [صفحة ١١٥] يقولون: السلطان أولى بإقامة الحدود والولد أولى بالميراث، والزوج أولى بأمرته، ومرادهم ليس إلا- ما ذكرناه، واتفق المفسرون على أن قوله تعالى: ((النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم)) [١٨٨] المراد به أولى بتدبيرهم والقيام بأمرهم [١٨٩]. وإذا ثبت أن المراد بالأولى المتصرف فيه ثبت كونه إماما، إذ لا معنى للإمام إلا الشخص الذى هو أولى الناس بتدبير الخلق والتصرف. والثانى: أن نساعد على أن لفظه المولى [١٩٠] غير متعينة [فى معنى] [١٩١] الأولي بالتصرف، لكن نبين أن المراد بالأولى ها هنا هو الأولي بالتصرف لأنه إذا ثبت حمل قوله "فعلى مولاه" على الأولي بالتصرف بالأمر والنهى لأجل المقدمة أيضا لأن قول النبى (صلى الله عليه وآله): "أست أولى بكم منكم بأنفسكم" معناه: أولى بالتصرف فيكم بالأمر والنهى، فيجب أن يكون قوله "فعلى مولاه" معناه: أولى بهم من أنفسهم فى التصرف فى أمورهم، وهو المطلوب. فثبت أن [١٩٢] المطلوب من هذا الحديث الإمامة. [الشبهات فى الاستدلال بالحديث]: لا يقال: لا نسلم صحة هذا الحديث، أما دعوى العلم الضرورى بصحته فمكابرة، إذ ليس العلم به كالعلم بوجود محمد (صلى الله عليه وآله) والعلم بغزواته مع الكفار [صفحة ١١٦] وفتح مكة وغير ذلك من المتواترات، وأيضا فلأن كثيرا من أصحاب الحديث لم ينقلوا هذا الحديث كالبخارى ومسلم والواقدى وغيرهم، وأيضا فلا تزعمون أنه (صلى الله عليه وآله) إنما قال هذا الكلام بغدير خم بعد رجوعه عن الحج، ولم يكن على (عليه السلام) مع النبى صلى الله عليه وآله فى ذلك الوقت لأنه كان باليمن. وأما دعواكم تواتر هذا الخبر فنقول: مخالفوكم أيضا يدعون تواتر الأخبار الدالة على فضائل الشيخين، فإن قبلتموها تركتم مذهبكم، وإن لم تقبلوها لاحتمال أن يكون ذلك التواتر لا على سبيل الرواية بل على سبيل مذاكرة الخبر ببعضهم مع بعض، واحتمال إنهاء ذلك إلى جمع قليل [١٩٣] فى أول الأمر، فكذلك ما ذكرتموه. وأيضا فتعويلكم على رواية الشيعة إما أن يكون لأجل كثرتهم، أو لما تقولونه من أن إجماعهم حجة، والأول باطل لأن سلفهم بلغوا حد التواتر، ولأن مخالفهم يروون فضائل الشيخين

مع أنهم أكثر ومع ذلك فالشيعة يقدحون في تلك الأحاديث، وإن كان لما يقولون من أن إجماعهم حجة فذلك باطل عندنا، ولأن ذلك فرع من مسألة الإمامة فتصحيحها بها دور. وأما الوجه الأول مما استدلووا به فنقول: الأمة أجمعت على جعله من أخبار الآحاد أو من أخبار التواتر، والأول مسلم والثاني ممنوع، فلم قلت: أن ذلك يدل على القطع بصحته. بيانه: أن أكثر الأمة يجعلونه خبرا واحدا، بمعنى أنهم يعتقدون أن صحته مظنونة لا معلومة، وإن كل ما يكون صحته غير يقينية عند الأمة فإنهم لا يقبلونه، بل أكثر الأخبار التي قبلوها وعملوا بها واجتهدوا في معرفه معانيها [صفحة ١١٧] غير مقطوعة الصحة، فثبت بهذا أنه لا يلزم من عدم رد الأمة لهذا الحديث أو اشتغالهم بحمله تارة على الإمامة وتارة على الفضيلة قطعهم بصحته. ثم إن سلمنا حصول الإجماع، ولكن قد بينا أنه لا يمكنكم التمسك بالاجماع لاحتمال أن يكون الإمام لا يظهر الحق لأجل الخوف من الظالمين. أما الوجه الثاني وهو المناشدة به في الشورى، فهو ضعيف، لأن الحاجة إلى تصحيح المناشدة كالحاجة إلى تصحيح هذا الحديث، بل ذلك أولى، لأن أكثر المحدثين ينكرون تلك المناشدة، وبتقدير صحتها فلا نسلم إنهاؤها إلى جميع الصحابة، وبتقدير إنهاؤها إلى كلهم فلا نسلم أن ذلك يدل على قطعهم بصحة الحديث، بل الظاهر أنهم قبلوا هذا الحديث كما قبلوا سائر الأحاديث من سائر الرواة من العدول وأن يقطعوا بصحتها، وبتقدير أنهم لم يعتقدوا صحة الحديث، فلعلهم سكتوا عن التكذيب تقياً وخوفاً من بني هاشم. وهذه المقدمات ممن لا ينكر تقديرها لا سيما على مذهب من يجوز على الخلو العظيم كتمان ما عملوا به. ثم إن سلمنا صحة هذا الحديث ولكن لا نسلم صحة هذه المقدمة وهو قوله (صلى الله عليه وآله): "أست أولى بكم من أنفسكم" بيانه أن الطرق التي ذكرتموها في تصحيح أصل الحديث لم يوجد في شئ منها هذه المقدمة، فلم يمكن دعوى التواتر فيها، ولم يمكن أيضا دعوى إطباق الأمة على قبولها، لأن من خالف الشيعة إنما يروى أصل الحديث للاحتجاج به على فضيلة علي (عليه السلام) ولا يروى هذه المقدمة. وأيضا فلم يقل أحد، أن عليا (عليه السلام) ذكرها يوم الشورى، فثبت أنه لا يمكنكم إثبات هذه المقدمة، سلمنا أصل الحديث ومقدمته لكن لا نسلم دلالة علي الإمامة، ولا نسلم أن لفظه المولى محتملة للأولى، ويدل عليه أمران: [صفحة ١١٨] أحدهما: أن أولى موضوع ليدل على معنى التفضيل، ومفعل موضوع ليدل على الحدثان أو الزمان أو المكان، ولم يذكر أحدا من أئمة النحو واللغة أن مفعلا قد يكون بمعنى أفعل التفضيل، وذلك يوجب امتناع إفادة المولى بمعنى الأولى. وثانيهما: أن المولى لو كان يجيء بمعنى الأولى لصح أن يقرب بأحدهما ما صح أن يقرب بالآخر، والثاني باطل، فالمقدم كذلك، بيان الشرطية أن تصرف الواضع ليس إلا في وضع الألفاظ المفردة للمعاني المفردة فأما ضم بعض الألفاظ إلى بعض الوضع فهو أمر عقلي، وإذا ثبت ذلك فلفظة الأولى إذا كانت موضوعاً لمعنى آخر فصحة دخول إحداها على الأخرى لا يمكن بالوضع بل بالعقل، وإذا كان كذلك فلو كان المفهوم من لفظة المولى هو المفهوم من لفظة الأولى في العقل نحكم [١٩٤] أيضا بصحة اقتران مفهومها لمفهوم الأولى لأن صحة ذلك الاقتران ليس بين اللفظين بل بين مفهومهما. وأما أنه ليس كلما صح دخوله على أحدهما صح دخوله على الآخر فظاهر، إذ لا يقال: مولى من فلان كما يقال أولى منه، فثبت أنه لا يجوز حمل المولى على الأولى. فأما النقل عن أئمة اللغة فلا حجة فيه لوجهين: أحدهما: أن أبا عبيدة [١٩٥] قال في قوله تعالى: ((وأواكم النار هي موليكم)) [صفحة ١١٩] معناه أولى بكم، وذكر ذلك أيضا الأخفش [١٩٦] والزجاج [١٩٧] وعلي بن عيسى [١٩٨]. واستشهدوا ببيت لبيد، لكن ذلك تساهل من هؤلاء الأئمة لا تحقيق، لأن الأكابر مثل الخليل وأضرابه لم يذكروه، والذاكرون له لم يذكروه إلا في تفسير هذه الآية وآية أخرى مرسلا غير مسند، ولم يذكروه في الكتب الأصلية من اللغة، وليس كلما يذكر في التفاسير كان ذلك لغة أصيلة، ولذلك فإنهم يفسرون اليمين بالقوة في قوله تعالى: ((والسماوات مطويات بيمينه)) [١٩٩] والقلب بالعقل في قوله تعالى: ((لمن كان له قلب)) [٢٠٠] مع أن ذلك ليس لغة أصيلة. وثانيهما: أن أصل تركيب "والى" [٢٠١] يدل على الدنو والقرب، يقال وليته إليه وليا أى دنوت منه دنوا وأوليته إياه أى أدنيتة منه، وتباعدا بعد ولي، ومنه قوله: "كل مما يليك"، وقولهم فلان أولى من فلان، أفعل التفضيل من الوالى: فالأدنى والأقرب من الدانى والقريب، ففيه معنى القرب، لأن الأحق بالشئ أقرب إليه والمولى اسم لموضع الولى كالمرقى والممشى [٢٠٢] لموضع الرقى والمشى. وإذا عرفت ذلك فنقول: أن تفسير أبى عبيدة: ((وأواكم النار هي

موليكم)) بأنه أولى بكم فنقول إن ذلك ليس حقيقة لأن ذلك يقتضى أن يكون [صفحة ١٢٠] للكفار حصه في الجنة إلا أن النار أحق بهم، لأن من لوازم أفعال التفضيل ذلك، وهو باطل، بل الأولى أن نحملها على الناصر أي هي ناصركم ومعناه: لا ناصر لكم غيرها والمقصود نفي الناصر مطلقا. وأما بيت لبيد [٢٠٣] فقد حكى عن الأصمعي فيه قولان: أحدهما: أن المولى اسم لموضع الولي، أي تحتسب البقرة أن كلا من الجانبين موضع المخافه، وإنما جاء مفتوح العين تغليبا لحكم اللام على الفاعل أن الفتح في المولى ألفا قد جاء كثيرا. الثاني: أنه أراد بالمخافه الكلاب ومولاها: صاحبها. وأما قوله تعالى: ((ولكل جعلنا مواليا)) [٢٠٤] فمعناه: وراثا يلون [٢٠٥] ما تركه الوالدان. وأما قول الأخطل: فأصبحت مولاها على الناس كلهم... وقوله: لم يشاروا فيه إذ كانوا مواليه... وقوله: (كانوا) موالى (حق) يطلبون (به) [٢٠٦]... فالمراد به: الأولياء، ومنه قوله (عليه السلام): "مزينه وجهينه وأسلم وغفار موالى [صفحة ١٢١] الله ورسوله [٢٠٧] أي أولياء الله ورسوله. وقوله (عليه السلام): "أيما امرأة تزوجت بغير إذن مولاها [٢٠٨] فالروايه المشهوره مفسره له. وقوله تعالى: ((ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا)) [٢٠٩] أي وليهم وناصرهم هكذا روى عن ابن عباس ومجاهد وعامة المفسرين [٢١٠] فقد ظهر بما قلنا أن لفظه المولى غير محتمله الأولى. سلمناه لكن لم قلت: بتعيين حمله في هذا الحديث عليه في الوجه الأول، وأن من ذكر كلاما محتملا لأشياء عقيب كلام خرج في أحد محتملاته. فإنه يريد بذلك المحتمل ذلك الصريح. قلنا: هذا ممنوع. قوله: الانسان إذا كان له عبيد فيهم زيد فقال للجماعه: أستم تعرفون عبدى زيدا أشهدكم أن عبدى حر، فهم منه أنه أراد عبده زيدا. قلنا: لا نسلم، بدليل حسن الاستفهام والتوكيد ها هنا الذين هما عندكم دليل الاشتراك، فإنه لو أشهد أقواما على ذلك لم يشهدوا حتى يستفسروه: أي عبيدك تريد؟ ويحسن منه أن يقول بعد المقدمة: أشهدكم أن عبدى الذى هو زيد. ثم سلمنا أن تقديم تلك المقدمة يقتضى أن يكون المراد بالمولى الأولى، [صفحة ١٢٢] ولكن [٢١١] مؤخره الحديث وهى قوله صلى الله عليه وآله: "اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله" تقتضى أن يكون المراد من المولى الناصر، وذلك أن لفظه المولى لما كانت محتمله لذلك المعنى ولغيره، ثم ذكر عقبيها لفظا صريحا في ذلك المعنى وهى الموالاه التى هى ضد العداوه، يبادر إلى الذهن أنه إنما أراد بالمولى الناصر. قوله في الوجه الثانى: أن المولى له معان كثيرة لكن لا يمكن حمله ها هنا إلا على الأولى. قلنا: لا نسلم، ولم لا- يجوز حمله على ولاية الدين والنصرة؟ قوله: كون المؤمنين بعضهم أولياء بعض معلوم، فكيف يجوز أن يجمع النبى (صلى الله عليه وآله) الجموع فى مثل ذلك ليقرأ على الخلق إيجاب ما تقدم إيجابه من موالاته. قلنا: فى ذكره فائدتان: إحداهما: أن لفظ العام ممكن للمعانده من أن يقول: إنما أوجب الله تعالى ولاية المؤمنين، فمن أين فلان منهم؟ ولا يمكن أن نقول ذلك إذا عين رسول الله (صلى الله عليه وآله) فلانا بالولاية، لأن ما نص عليه الرسول (صلى الله عليه وآله) فهو أحق. الثانية: أنه (صلى الله عليه وآله) ربما أحس بقوم أنهم غير مخلصين فى ولاية على (عليه السلام) فأراد أن يحملهم على الإخلاص فى موالاته بموالاه نفسه. بيانه: أنه (عليه السلام) إنما قال ذلك بعد الفتح، وقد دخل فى الإسلام بعد الفتح من كان على (عليه السلام) قتل أقاربهم، ولا يمتنع أن يكون النبى (صلى الله عليه وآله) أشفق أن يكون قد بقى فى قلوب أولئك بقايا نفار، فأراد (صلى الله عليه وآله) إزالته، وإذا كانت هذه الوجوه محتمله [صفحة ١٢٣] لم يلزم من حمل المولى على الناصر التكرار وخلوه عن الفائدة. ثم إن سلمنا خلوه عن الفائدة لكن لم لا يجوز ذلك؟ أليس عندكم أن إمامه على (عليه السلام) كانت ثابتة بالنصوص الجليه فإذا جاز بعد سبق العلم بإمامته بالنصوص الجليه جمع الجموع لإثبات إمامته بمثل هذا النص الخفى فلئن يجوز فيما قلناه كان أولى. سلمناه، قوله فى الوجه الثالث: إن لفظه المولى تفيد فى جميع محاملها معنى واحدا وهو الأولى، فوجب حملها عليها دفعا للاشتراك. قلنا: أهل اللغة فى هذه اللفظه فريقان: منهم من جعلها مشتركه بين هذه المعانى، ومنهم من جعلها بمعنى القرب والدين على ما بيناه، فالقول بأنها موضوعه لمعنى واحد وهو الأولى خرق للإجماع. سلمنا أنه لا يكون مخالفا للإجماع ولكن المعتقد يسمى مولى مع أنه ليس أولى بالتصرف فبطل قولكم: أن هذه الأولويه ثابتة فى جميع مفهومات هذه اللفظه. سلمنا أن الأولويه ثابتة فى جميع مفهوماتها، لكن معنى القرب والدين قدر مشترك بينهما، وقد نص أهل اللغة على أنها موضوعه لذلك، فيكون ذلك أولى مما ذكرتموه، وأيضا فمعنى النصرة حاصل فى الجميع فلم لا

تحملونه عليه؟! قوله في الوجه الرابع: إن عمر قال "بخ بخ" إلى آخره. قلنا: لم لا- يجوز أن يكون أراد النصره؟ قوله: النصره أمر ظاهر. قلنا: تقدم الكلام فيه. سلمناه لكن لو كان المراد ما ذكرتموه للزم أن يكون أولى بالتصرف في حال وجود النبي (صلى الله عليه وآله) أيضا، كما كان النبي (صلى الله عليه وآله) كذلك، ومعلوم، أنكم لا تقولون به. [صفحة ١٢٤] سلمنا أن المولى يفيد الأولى فلم قلت: إن ذلك يدل على الإمامة؟ قوله في الوجه الأول: إن أهل اللغة لا يستعملون ذلك إلا فيمن يملك التدبير والتصرف. قلنا: لا نسلم بل قد جاء في القرآن لغير ذلك قال الله تعالى: ((إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا)) [٢١٢] فأخبر أن أتباع إبراهيم كانوا أولى به، ومعلوم أنهم ليسوا بأولى بالتصرف فيه، فكذلك أتباع السلطان يقولون: نحن أولى بسلطاننا، والتلامذة: نحن أولى بأستاذنا، وليس المقصود إلا- الأولوية في أمر ما، لا في التصرف فقط، لأن صحة الاستفهام عما هو فيه والتوكيد بذكره [٢١٣] دليلان على الاشتراك. قوله في الوجه الثاني: إن قولنا: فلان أولى بي من نفسي، وإن كان لا يقتضى الأولوية في التصرف إلا أنه ها هنا كذلك، لأنه لما كان قوله (عليه السلام): "أست أولى بكم منكم بأنفسكم" معناه أولى بالتصرف فيكم، وجب أن يكون قوله: "فعلى مولاه أولى بكم من أنفسكم في التصرف فيكم." قلنا هذا أيضا ممنوع بدليل حسن الاستفهام والتوكيد. [بداية الإجابة عن الشبهات]: لأننا نجيب: عن الأول: أن العلم بصحته ضروري من التواتر. قوله: هذه مكابرة إذ ليس العلم له كوجود مكة وغيرها من المتواترات. [صفحة ١٢٥] قلنا: عندنا أنه كذلك، فأما عندكم فإن زعمتم أنه لم يحصل لكم العلم به أصلا فلم يضرنا ذلك، وغير ممتنع أن يحصل لكم العلم، للعللة التي ذكرناها وهو اعتقادكم لما ينافي موجب الخبر، وإن زعمتم أن العلم به حاصل لكن بينه وبين المتواترات تفاوت، فقد سلمتم أنه متواتر، وأما التفاوت فغير ضار لأن العلوم الضرورية مختلفة بالأشدية والأضعفية. قوله: إن كثيرا من أكابر نقله الحديث لم ينقلوها كمسلم والبخارى وغيرهما. قلنا: كون شخص أو شخصين أهلا حديثا لم يلزم منه سقوط ذلك الحديث وكذبه، فإنه لو نقل كل الرواة كل الأخبار كما وقعت عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما وقع بين الناس خلاف في خبر قط، ومعلوم أن الخلاف في الأخبار أكثر من أن يحصى، ثم (الحامل لهم) [٢١٤] على الإهمال إما عدم الوصول إلى التزكية، أو لاعتقادهم عدم صحته لشبهه عندهم، أو لعدم اعتقادهم لصحته، أو لتوقفهم في رواته، حتى أن تاركه لو صرحوا بفساده لم يلزم فساده. قوله: على أن عليا (عليه السلام) كان يوم الغدير باليمن ولم يكن حاضرا. قلنا: لا نسلم فإن كل من نقل هذا الحديث نقل حضور علي (عليه السلام) وأخذ النبي (صلى الله عليه وآله) بضبعه [٢١٥] والإشارة إليه بهذا الكلام، فالعلم الحاصل بهذا الخبر مستلزم للعلم بوجوده (عليه السلام) في ذلك الوقت. وأيضا فكلام عمر مخاطبا له [٢١٦] وشعر حسان [صفحة ١٢٦] ابن ثابت في هذا المعنى يشهدان بحضوره في ذلك الوقت [٢١٧]. قوله: أما دعواكم تواتر هذا الخبر فمخالفوكم أيضا يدعون تواتر الأخبار الدالة على فضائل الشيخين، إلى آخره. قلنا: أما ما كان من تلك الأخبار مستلزم صحته إما منهما، أو قادحا فيما علمناه بالضرورة في حق علي (عليه السلام) فنحن نجزم بعدم صحته، لاستحالة أن يتكلم النبي (صلى الله عليه وآله) بكلامين متناقضين وما لم يكن كذلك من الأخبار الدالة على فضيلة لهما من خارج فنحن لا نمنع أن يقول النبي (صلى الله عليه وآله) في حق أحد كلاما يستميل به قلبه، فتأكد فيه محبة الإيمان ورسوخه، بعد ثبوت صحة ذلك النقل على وجهه. قوله: تعويلكم على رواية الشيعة إما لأجل كثرتهم أو لأجل إجماعهم، والأول باطل، لأنهم ما بلغوا في الزمن الأول حد التواتر. قلنا: إن مثل هذا الخبر لا يختص بنقله الشيعة فقط حتى لا تكون كثرتهم تفيد العلم. سلمنا أن الشيعة هم الناقلون فقط، لكن لم قلتهم أنهم لم يبلغوا في الكثرة إلى حد التواتر؟ وظاهر أنهم لم يزلوا بالغين إلى حد التواتر؟ سلمنا لكن [٢١٨] العلم التواتري لا يتوقف على الكثرة فإن المخبر الواحد مع انضمام القرائن إليه قد يفيد خبره العلم، فليس من شرط التواتر تحقق الكثرة دائما. قوله: إجماع الأمة إما أن يكون على كونه من أخبار الآحاد أو أخبار [صفحة ١٢٧] التواتر، الأول مسلم والثاني ممنوع فلم قلت: إن ذلك يدل على القطع؟ قلنا: اتفاق الأمة على نقله واعتقاد صحته دليل جزمهم به. قوله: إن أكثر الأمة تجعله خبر واحد بمعنى أنهم يعتقدون أن صحته مظنونة لا معلومة إلى آخره. قلنا: لا نسلم، وذلك أن أكثر الأمة إذا اعتقدوا بأسرهم مخالفهم ومؤالفهم [٢١٩] صحته خصوصا، وفي المخالفين لما يتضمنه هذا الخبر من شديد المعاندة في إنكار مقتضاه، فيستحيل أن

يكون فيه تسليم له ثم بعد ذلك يتعسف في صرفه عن ظاهره إلى تأويلات نادرة لا تسمن ولا تغنى من جوع. قوله: ولو سلمنا ذلك لكن، لا يمكنكم التمسك بالإجماع، لجواز [٢٢٠] أن يكون الإمام لم يظهر الحق لأجل الخوف من الظالمين. قلنا: مرادنا من الإجماع إطباق الخلق بأسرهم على نقله والتواتر به. سلمناه لكن هذا الاعتراف ليس بشئ لأن الحق إما صحة هذا الخبر أو كذبه، فإن كان الأول فالخلق بأسرهم قد أطبقوا على نقله فالتقية ممن تكون؟ وما مانع الإمام من إظهار الحق؟ وإن كان الحق كذبه فلا شك أن مضمونه على ما قرناه مما ينكره جمهور الخلق فلو كان الإمام يعلم أنه كذب لكان إظهار ذلك منه مما يوافق طباع أكثر الخلق ويحبوه وتميل أنفسهم إليه، لأنهم حينئذ كانوا يستغنون عن التعسف في تأويله وحمله على الوجوه التي لا يخفى فسادها، وكانت التقية أيضا عنه زائلة لمساعدة [٢٢١] أكثر الخلق على ذلك. [صفحة ١٢٨] قوله في الوجه الثاني: وأما المناشدة في الشورى فضعيف لأن الحاجة إلى تصحيح هذه المناشدة كالحاجة إلى تصحيح أصل الحديث بل ذلك أولى إلى آخره. قلنا: أما المناشدة فمعلومة بالتواتر كما علم أصل الحديث. قوله: ويتعذر صحتها فلا- نسلم إنهاؤها إلى جميع الصحابة. قلنا: لا شك في حضور المعبرين من الصحابة الذين يدعون الضدية في هذا الأمر وأنهم أولى به، وتقدير الاعتراض أن نقول: يجوز أن يكون احتجاج على (عليه السلام) في الشورى بهذا الخبر لو وصل إلى كل الصحابة لأنكر واحد منهم، لكنه إذا ثبت أن أجل الصحابة المتنازعين في هذا الأمر كانوا حضورا في وقت الخبر وفي وقت احتجاج على (عليه السلام) به لم ينقل عن أحد منهم إنكاره، فبطريق الأولى أن لا ينكره أحد من غيرهم ممن لا طمع له في هذا الأمر لو وصله، هذا مع تسليم أن الصحابة بأسرهم لم يكونوا حضورا عند احتجاج على (عليه السلام) في الشورى، وهو غير مسلم. قوله: بتقدير تسليم إنهاؤها إلى كلهم، فلا نسلم أنه لم يوجد فيهم من أنكر ذلك. قلنا: لا شك أن ذلك من الوقائع الكبار في الإسلام والأمور العظيمة التي يجب توافر الدواعي على نقلها، فعلمنا أنه لو كان هناك إنكار لنقل. قوله: وبتقدير عدم النكير فلا نسلم أن ذلك يدل على قطعهم بصحته إلى آخره. قلنا: لو لم تجزوا بصحته عند احتجاجه عليهم به لكان لهم أن ينكروه، خصوصا وهم في محل الحاجة إلى دفعه (عليه السلام) عن هذا الأمر، وقد سبق تقرير ذلك. قوله: لعلمهم سكتوا تقية وخوفا. [صفحة ١٢٩] قلنا: التقية والخوف في حق تلك الأمة من نفر يسير غير جائز، ولا- مسموع، ولو صح الخوف من بنى هاشم لكان الخوف منهم عند سلبهم لمنصبه على اطلاعهم على أولويته به وطلبه لمثل تلك المناشدة وغيرها، وكذلك ردهم لشهادته ومنعهم لإرث فاطمة (عليها السلام) وغير ذلك مما تواترت به الرواية من أفعالهم أولى وأتم، فهل يجوز أن يسكتوا لمثل هذا الخبر في مناشدته تقية لبنى هاشم ولا يجوز تقيتهم في مثل هذه المواضع وأمثالها. قوله: ثم إن سلمنا أصل الحديث فلا نسلم صحة هذه المقدمة [٢٢٢] إلى آخره. قلنا: أما المقدمة فمعلومة لنا بالتواتر، وذلك لأن كل ناقل من الشيعة نقل هذا الخبر فهو ناقل لها، وقد بينا أن نقل اليسير من الناس قد يفيد التواتر فضلا عن كثير الشيعة في كل الأطراف، وإنكار بعض الأمة لهذه المقدمة لا يضرنا فيما علمناه جزما. قوله: إن أحدا لم ينقل إن عليا (عليه السلام) ذكرها يوم الشورى. قلنا: من روى احتجاجه بالخبر يوم الشورى فإنه يروي المقدمة أيضا. سلمناه، لكن عدم نقلهم لمقدمته لا توجب أنهم لم يسمعوها منه، لجواز نقل البعض من الحديث اكتفاء به عن كله، لشهرته، أو لأنهم نسوا ذكره للمقدمة حال الرواية، وإن كانوا قد سمعوها حال الاحتجاج. سلمناه، لكن عدم ذكره لها يوم الشورى لا يستلزم عدم ذكرها من الرسول (عليه السلام) عند ذكر هذا الخبر، وهو ظاهر. قوله: سلمنا أصل الحديث لكن لا نسلم دلالة على الإمامة. [صفحة ١٣٠] قلنا: قد بيناه، وكذلك احتمال لفظ المولى (لمعنى) [٢٢٣] الأولى. قوله: إنه باطل لوجهين: أحدهما: أن "أفعل من كذا" موضوع ليدل على معنى التفضيل، ومفعول موضوع ليدل على الحدثان أو الزمان أو المكان. قلنا: هب أنه كذلك ولكن وضع مفعول لو منع كونه موضوعا في الأصل لما ذكرت، من إطلاقه على غير هذا المعنى، لكان كما يدل على معنى التفضيل كذا لا يدل على باقى المسمات المشتركة فيه، كالمعتق والمعتق والناصر والحليف وابن العم فلا يكون حينئذ لفظا مشتركا، وقد أجمع أهل اللغة والنحو أنه كذلك فإذن كون مفعول في الأصل موضوعا لهذه المعاني إما من واضع واحد أو أكثر على ما بين في أصول الفقه. قوله: إن أحدا من أئمة اللغة لم يذكروا أن مفعلا قد يكون بمعنى أفعال التفضيل. قلنا: قد بينا أن أكثر أهل اللغة ذكروه وأن المفسرين أطبقوا على وروده بمعنى أفعال التفضيل في

القرآن، وكذلك أئمة النحويين كالمبرد والفراء وابن الأنباري وغيرهم، من رؤساء العربية والنحو. قوله: لو كان لفظه المولى بمعنى الأولى لصح أن يقرن بأحدهما ما يقرن بالآخر، إلى آخره. قلنا: لا نسلم، بل التحقيق أن صحة إقران اللفظ باللفظ من عوارض الألفاظ لا من عوارض المعاني، إذ لو لم يكن كذلك لصح أن يبدل اللفظ بمرادفه من الفارسي، وكان يحسن أن يقال عوض قوله: اسقني معه إناء الماء أو اسقني من آب، وإذا كان صحة الاقتران من عوارض الألفاظ لم يلزم في كل ما عرض للفظ [صفحة ١٣١] أن يحسن عروضة للآخر، وقد تقرر ذلك في أصول الفقه [٢٢٤] فلا يلزم إذا أن يصح أن يقرن بلفظ المولى ما صح اقترانه للفظ الأولى. قوله: أما النقل عن أئمة اللغة فلا حجة لوجهين: أحدهما إلى آخره. قلنا: أما المرجع في اللغة إلى أئمة اللغة والنقل فذلك ظاهر مجمع عليه، فلا يلتفت إلى منعه. قوله: إن ذلك منهم لتساهل لا تحقيق فإن أحدا من أكابر الأئمة كالخليل وأضرابه لم يذكروه. قلنا: لا نسلم أنهم لم يذكروه، غاية ما في الباب أنكم لم تجدوا لهم نقلا، لكن عدم وجدانكم لا يدل على عدم وجوده. سلمناه لكن كون كل واحد من أهل اللغة لم يذكره ونقله الباقون لا يوجب القدح في النقل، فإن التساهل إذا جاز من الأكثرين جاز من الأقل فإذن الخليل لو ذكره لكان متساهلا وحينئذ لا يبقى وثوق بنقل اللغة. قوله: إن الذاكرين له لم يذكروه إلا في تفسير هذه الآية [٢٢٥] وآية أخرى مرسلا غير مسند لم يذكروه في الكتب الأصلية من اللغة، وليس كلما يذكر في التفاسير كان ذلك لغة أصلية، ولذلك فإنهم يفسرون اليمين بالقوة. قلنا: اشتمال اللغة على الحقيقة والمجاز ظاهر، ومعلوم أن المجاز إنما يصار إليه عند تعذر حمل الكلام على الحقيقة وإلا فالأصل في الكلام الحقيقة. ثم إن المجاز الأصلي قد يشيع ويكثر استعماله حتى تصير الحقيقة اللغوية بالنسبة إليه مجازا، وإذا كان كذلك فنقول إن لفظه المولى وإن كانت مشتركة إلا أن [صفحة ١٣٢] أهل اللغة فهموا بحسب القرينة في هذا الخبر أن المراد من المولى هو الأولى، بعد فهمهم أنه من جملة مسمياتهم اللغوية، فدعوى أنه ليس لغة أصلية استلزم أنه منقول، وهو معارض بما أنه خلاف الأصل، فتفسير هذه الآية أو غيرها إذن بحسب اللغة الأصلية. وأما ذكر أهل اللغة له مرسلا فلا يدل على فساده، فإن الإرسال قد يكون لظهور الرواية، وقد يكون لظهور مطابقة التفسير. وأما تفسيرهم بغير اللغة الأصلية كاليمين وأمثاله فذاك إنما كان لاستعماله اليمين بمعنى الجارحة على الله تعالى، فلا جرم لما لم تصح الحقيقة للإرادة عدلوا إلى المجاز. قوله: إن أصل تركيب والى [٢٢٦] يدل على القرب والدنو إلى آخره. قلنا: هب أنه كذلك. قوله: إذا عرفت ذلك فنقول: إن تفسير أبي عبيدة: ((مأواكم النار هي موليكم)) فإنها الأولى بكم ليس حقيقة، إلى آخره. قلنا: إن أفعال جاءت لإثبات الفضل فقط، فيحتمل أن يكون أبو عبيدة عنى بذلك أن النار لها ولايتهم، لا أنها أفضل من غيرها، وذلك لا ينافي غرضنا. سلمنا أنه يقتضى أن يكون للكفار حصه في الجنة لكن ذلك حق، وأن الانسان لمبدأ فطرته ثبت استحقاق الجنة له، وبأعماله الرديئة الطارئة على نفسه [٢٢٧]. المرسله لها ثبت استحقاق النار له، ولما كانت الشقاوة بحسب الكفر كانت النار لهم [صفحة ١٣٣] أحق ويدل على ذلك قول النبي (صلى الله عليه وآله): "كل مولود يولد على فطرة [٢٢٨] الإسلام، وإنما أبواه هما يهودانه وينصرانه." قوله: وأما بيت لبيد فقد حكى عن الأصمعي فيه قولان: أحدهما: أن المولى اسم لموضع الولي إلى آخره. قلنا: الأصل في اسم الموضع أن يكون مكسور العين، فدعوى تقليب حكم اللام مدفوع. قوله: في الوجه الثاني: أنه أراد بالمخافة الكلاب، وبالمولى صاحبها، لو كان كذلك لكان لا يجوز له في خلفها وأمامها إلا النصب، لأن الرفع يقتضى أن يكون صاحب الكلاب، فهو نفس الخلف والإمام فيصح رفعه، وحمله على الأولى حمل هو هو. قوله: وأما قوله تعالى: ((ولكل جعلنا موالى)) [٢٢٩] فمعناه وراث يلون [٢٣٠]. ما تركه الوالدان. قلنا: لو كان المراد هو أن يليه فقط دون أن يكون أولى لكان لمن [٢٣١] يلي حمله ونقله من الأجانب - والأقارب الذين ليسوا في درجة الوارث - فيه حصه كما للوارث لعله، أنهم يلونه، وهو ظاهر الفساد. قوله: وأما قول الأخطل " فأصبحت مولاها " وقوله: " لم يثأروا فيه [صفحة ١٣٤] إن [٢٣٢] كانوا مواليه " وقوله: " موالى حق " فالمراد به الأولياء. قلنا: المرجع في هذه المفهومات إلى أهل اللغة والنحو، وقد بينا أنهم فسروها بالأولى، على أنه لا معارض بين المفسرين، لأن الأولى فعيل بمعنى فاعل فيكون المعنى والى، ولا شك أن الوالى هو الأولى بالتصرف، وهو الجواب عن قوله (عليه السلام) " مزيئة وجهيته وأسلم وغفار موالى الله ورسوله " [٢٣٣] أى أولياء الله وقوله (عليه السلام) " أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن

مواليها [٢٣٤] فالرواية الثانية تفسره. قلنا: فإن المذكورين موالى الله، أى كل واحد منهم ولى الله، أى وال على إقامة مرضيه. وقد عرفت أن الوالى هو الأولى، فهم أولى بالتصرف فيما يرضى الله تعالى. لا يقال [٢٣٥] فلزم أن يكون هؤلاء أولى بالتصرف فى مرضى الله تعالى من أكابر الصحابة. لأننا نقول: الأولوية ها هنا بالله لهم بالنسبة إلى من دونهم فى ذلك. فإن قلت: فيلزم أن يكون الحال فى الخبر كذلك، فيكون الأولوية فيه ثابتة لعلي (عليه السلام) بالنسبة إلى من هو دونه، وذلك مما لا نأباه. قلت: الفرق ظاهر، فإن النبى (صلى الله عليه وآله) لما كان أولى من جميع الخلق بأنفسهم وجب أن يكون على (عليه السلام) كذلك، بخلاف خبر المذكورين، وكذلك الجواب عن [صفحة ١٣٥] الخبر فى ولى المرأة وأما قوله تعالى: ((ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم)) [٢٣٦] فحملة المولى ها هنا على الأولى بالتصرف حسن، على أننا لا ننكر أن يكون ها هنا بمعنى الناصر، فإننا ما ادعينا أن لفظه المولى فى كل موضوع تفيد الأولى، بل فى هذا الخبر. قوله: سلمناه لكن لم قلتم: إنه يتعين حملة فى حسن الاستفهام والتوكيد؟ قلنا: أما الاستفهام فلا نسلم حسنه فى هذه المواضع، بل الذهن السليم يشهد بقبحه، وأما حسن التوكيد [٢٣٧] فلا يدل على الاشتراك، بأنك إذا قلت: جاءنى زيد، يتبادر إلى فهم كل عقاب أن هذا الانسان المخصوص وصل إليك، والمبادرة إلى الذهن قرينة الحقيقة، فإن كان يحسن أن يؤكد فيقول: جاءنى زيد بنفسه. وأما المنع من الشهادة عليه إلا بعد الاستفسار فلا نسلم ذلك مطلقا. وبيانه: أن الفهم ها هنا قد يختلف بحسب ذلك السامع وبلاذته ونقصه وعدم تفضنه، فجائز أن يسبق إلى ذهن واحد المعنى المراد قبل الآخر، وأقوى منه، فيجوز له على ذلك التقدير أن يشهد عليه، وجائز لمن لم يكن كذلك أن يستفسر، بل قد يجب الاستفسار لاستثبات الحقوق الشرعية، وأما التأكيد، فقد علمت أنه لا يلزم منه الاشتراك. قوله: سلمناه لكن مؤخره الحديث يقتضى أن يكون المراد من الحديث الناصر، إلى آخره. [صفحة ١٣٦] قلنا: لا نسلم مبادرة الذهن إلى ما ذكرتم، بل نقول: دلالتها على ما أوردناه أولى، بيانه: أن قوله " اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله " غير لائق إلا بمن كان له أولياء وأنصار وخاذلون أعداء ويحتاج إلى النصرة، ويتضرر بالخذلان، وذلك لا يليق إلا بالسلطان. وأما قوله لا يسلم حملة على الأولى ولم لا يجوز حملة على ولاية الدين والنصرة؟! قلنا - لما تقدم قوله - فى ذكره فائدتان: إحداهما: أن لفظ العام، إلى آخره. قلنا: أما أن اللفظ عام، فظاهر، وأما تمكين المعاند من أن يقول ما قلتم حتى يحتاج إلى تعيين الرسول صلى الله عليه وآله. قلنا: بطلان هذا الكلام ظاهر، وذلك أن أحدا من الصحابة فى زمن الرسول (صلى الله عليه وآله) لا يشك [فى] أن عليا سيدا من سادات المؤمنين، وقد عرفوا مكانه من رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وجهاده فى سبيل الله، وطاعته لله، بل كان منهم من يعتقد أنه أفضل الخلق بعد الرسول (صلى الله عليه وآله). والذين جحدوا فضائله ونافسوا وكانوا يدعون المثلية فى زمن الرسول (صلى الله عليه وآله) لم ينقصوه عن مراتب سادات المؤمنين حتى يحتاج الرسول إلى ذلك الجمع العظيم فى ذلك الوقت الشديد الحر الذى [كان] يحتاج الشخص منهم إلى أن يضع رداءه تحت قدميه من شدة الحر، ويخطبهم ليقرر عليهم مثل هذا الأمر الظاهر. وهذا هو الجواب عن الفائدة الثالثة. قوله: سلمنا خلوه عن الفائدة فلم لا يجوز ذلك أليس عندكم أن إمامة على (عليه السلام) ثابتة بالنص الجلى، إلى آخره. قلنا: الفائدة ها هنا حاصله، وذلك لأن النصوص الجلية لم تكن بمحضر [صفحة ١٣٧] مثل هذا الجمع العظيم من الصحابة، فيجوز أن يكون النبى (صلى الله عليه وآله) قصد ها هنا أن يشهد بذلك الحال ويسمعها كل الصحابة فى ذلك الوقت، لأنه قريب وفاته (صلى الله عليه وآله)، فهو وقت الحاجة. وأما أنه لم يشهره فى الوقت الأول وينهيه إلى جميع الصحابة؟ فلجواز أن يكون (عليه السلام) عالما بامتداد عمره فلا يجب عليه إشاعته وجوبا مضيقا فى ذلك الوقت، لأنه حكيم لا يعترض عليه بتخصيص بعض الأوقات بإيقاع فعل أو قول دون وقت آخر، لجواز أن يفعل ذلك لمصلحة لا يطلع عليها. قوله فى الوجه الثالث: إن أهل اللغة فريقان، إلى آخره. قلنا: لا نسلم حصرهم فى الفريقين المذكورين، فإن منهم من جعلها حقيقة فى القدر المشترك أيضا. سلمنا أن ذلك لم يقل به أحد من أهل اللغة السابقين، لكن لا نسلم أن أخذ [٢٣٨] كل فرقة بقول يستلزم تحريم إحداث قول ثالث. قوله: إن ذلك إجماع منهم فيكون القائل [٢٣٩] بغير أحد القولين خارقا للإجماع. قلنا: لا نسلم أن الإجماع حاصل، سلمناه، لكن لا نسلم أن مثل هذا إجماع [٢٤٠] فإن الإجماع عبارة عن: اتفاق أهل الحل

والعقد من أمه محمد (صلى الله عليه وآله) على أمر من الأمور اتفاقا مقصودا بالقصد الأول، بحيث يفهم من كل منهم أن الحق ما اتفقوا عليه دون غيره. وها هنا ليس كذلك، فإن اتفاق أهل اللغة على أن المراد بهذه اللفظة أمر واحد أو أمران لا يحتمل غيرهما، غير حاصل. [صفحة ١٣٨] نعم لو بين الخصم أنه حصر أهل اللغة وحصر أقوالهم، ثم بين أنهم اختلفوا إلى هاتين الفرقتين، وأن كل واحدة منهما قالت بوجه من الوجهين المذكورين، وأنهم اتفقوا على أن هذه اللفظة لا تحتمل شيئا آخر، لأمكنه أن يستدل بالاجماع لكنه لم يمكنه ذلك. قوله في المعارضة بالمعتق: أنه يسمى مولى وليس أولى [٢٤١] بالتصرف. قلنا: بل هو أولى بالتصرف فيما هو أهل له، وهو خدمة معتقه والأمر التي تلزمه مراعاتها. قوله: معنى القرب قدر مشترك بينهما بنص أهل اللغة، فحملها عليه أولى. قلنا: حملها على ما ذكرناه أكثر فائدة لأن فيه معنى القرب وزيادة فكان أولى. وهو الجواب عن قوله: إن معنى النصرة أيضا حاصل في الجميع فلم لا تحملوها عليه؟ قوله في قول عمر: لم لا يجوز أن يكون أراد النصرة؟ قلنا: الضرورة تقتضي بأن كلام عمر مستلزم للغبطة، والنصرة لا شك أنها عامة لكل المؤمنين، ولا يحصل بتخصيصها في حق على (عليه السلام) غبطة. وأيضا: كلامه يدل بظاهره على حصول مرتبة لعلى ليست لغيره، والنصرة عامة لكل المؤمنين، فلا- يحصل لعلى (عليه السلام) بإظهارها في حقه مرتبة له. قوله: لو كان المراد ما ذكرتموه لزم أن يكون أولى بالتصرف [٢٤٢] في حياة النبي صلى الله عليه وآله. قلنا: ليس في اللفظ إلا- إثبات الولاية له (عليه السلام) كما ثبت للنبي (صلى الله عليه وآله)، أما أن [صفحة ١٣٩] تلك الولاية تكون في زمان النبي صلى الله عليه وآله أو بعده؟ فليس في اللفظ ما يدل عليه، إلا أن العقل حكم بحسب العرف والعادة أن التصرف للإمام في الأمور لا يحصل بالفعل إلا عند عدم النبي صلى الله عليه وآله، ثم لو سلمنا في أن اللفظ يعم الأوقات فلنا أن نقول: إن التخصيص بالعقل جائز. قوله: سلمنا ذلك، لكن لم قلت: إنها تدل على الإمامة؟! قلنا: لما بيناه. قوله: إنه جاء في القرآن لغير ذلك، كقوله تعالى ((إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه)) [٢٤٣] قلنا: هذا مطابق لغرضنا، لأن الذين اتبعوا إبراهيم هم أولى بالتصرف في خدمته وأحواله من الكفار الذين لم يتبعوه، وكذلك الرعية للسلطان والتلامذة للأستاذ، وهذا هو المتبادر إلى الأفهام والتبادر إلى الذهن دليل الحقيقة، ولا يحتمل الاستفهام، وأما التوكيد فقد عرفت أنه لا يوجب كون اللفظ مشتركا. قوله على الوجه الثاني: إن ذلك أيضا ممنوع، بدليل حسن الاستفهام والتوكيد. قلنا: أما حسن الاستفهام فممنوع، وأما التأكيد فقد عرفت أنه قد يؤكد اللفظ ويراد به حقيقة ظاهرة وبالله التوفيق. البرهان الثالث: قول النبي (صلى الله عليه وآله): "أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي" [٢٤٤] وجه الاستدلال به أن هذا الحديث يقتضي أن يثبت لعلى (عليه السلام) من النبي (صلى الله عليه وآله) مثل جميع المنازل التي كانت ثابتة لهارون من انظر من مصادر الحديث في تنمة المراجعات: سبيل النجاة: ١١٧ - ١٢٣. [صفحة ١٤٠] موسى (عليهما السلام)، ومن المنازل الثابتة لهارون من موسى كونه مستحقا للقيام مقامه بعد وفاته لو عاش بعده، فوجب أن يثبت لعلى (عليه السلام) ذلك. أما الأول فبيانه من ثلاثة أوجه: الأول: أن الحكيم إذا تكلم بكلام متناول بظاهرة أشياء ثم استثنى بعضها وهو يريد الإفهام فإنه يكون مريدا لما عدا المستثنى ويكون الاستثناء قرينة دالة على إرادته لما عدا المستثنى، لما يتناوله اللفظ، كقول القائل: من دخل دارى أكرمته إلا زيدا، عرفنا أنه أراد إكرام من عداه، لأنه أراد الإفهام، فلو لم يرد الإفهام ولم يرد إكرام عمرو أيضا لاستثناه كما استثنى زيد. الثاني: أن الحديث لو أفاد منزلة واحدة فقط لما جاز أن يستثنى منزلة النبوة، لأن الشئ الواحد لا يمكن أن يستثنى منه. الثالث: أن الأمة في هذا الحديث على ثلاثة أقوال: أحدها: قول من قصره على منزلة واحدة، وهو السبب الذى يدعونه من خروج الكلام عليه، وهو أنه (عليه السلام) لما لم يستصحبه في غزوة تبوك أرجف [٢٤٥] المنافقون بأنه إنما تركه بغضا له، فشكا على (عليه السلام) ذلك إلى النبي (صلى الله عليه وآله)، فذكر النبي (صلى الله عليه وآله) ذلك إزالة لذلك الوهم. والقول الثانى: أنه يتناول كل المنازل إلا ما خرج بالدليل. والثالث: التوقف إلى ظهور القرينة المعينة للمراد. فالأول: باطل لثلاثة أوجه: الأول: أن المرجف يبغض النبي (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام) إن لم يكن عاقلا فلا معنى لتأذيه منه، وإن كان عاقلا فالضرورة قاضية، بأنه لا يجوز أن يتوهم ذلك مع [صفحة ١٤١] علمه بقربه من الرسول (صلى الله عليه وآله) وأقواله فيه واعتداده به. الثانى: أن أكثر الروايات أن هذا الخبر ورد في غير غزوة تبوك. الثالث: أن ما ذكرتموه من الرواية

آحادية فلا تفيد العلم، وليس فى لفظ الحديث ما يقتضى الاقتصار على هذه الواقعة، فإذا يمتنع العلم بصحة هذا. والثالث أيضا باطل، لما ثبت فى أصول الفقه من القول بصيغ العموم، وإذا كان كذلك وجبت صحة القسم الثانى وإلا لكان الحق خارجا عن الأمة وإنه غير جائز. وأما بيان الثانى وهو: أن من جملة منازل هارون من موسى استحقاقه للقيام مقامه بعد وفاته، فوجهين: الأول: أنه كان خليفة لموسى حال حياته لقوله تعالى حكاية عنه " اخلفنى فى قومي [٢٤٦] فوجب بقاء أهليته للخلافه بعد وفاته. التقرير الثانى: أنا لا ندعى خلافة هارون لموسى، بل نقول إن هارون كان شريك موسى (عليهما السلام) فى الرسالة، ولا شك أنه لو بقى بعد وفاته لقام مقامه فى كونه مفروض الطاعة، وذلك القدر كاف فى المقصود، لأنه لما دل الحديث على أن حال على (عليه السلام) كحال هارون فى جميع المنازل، كان من منازل هارون استحقاقه للقيام مقامه من وجوب العصمة، وجب أن يكون على (عليه السلام) كذلك. لا يقال: الحديث لا يتناول إلا المنازل الثابتة دون المقدره، وإمامه هارون بعد موسى (عليه السلام) ما كانت حاصله بل كانت مقدره، فلا يتناولها الحديث. لأننا نقول: استحقاق هارون للقيام مقام موسى (عليه السلام) بعد وفاته منزله ثابتة فى الحال لأن استحقاق الشئ قد يكون حاصلًا وإن لم يكن المستحق حاصلًا فى [صفحة ١٤٢] الحال. لا يقال: لا نسلم دلالة الحديث على العموم، بيانه، هو: أن حسن الاستفهام والتوكيد دليل الاشتراك، ثم أنه (عليه السلام) لم يقل أنت منى بمنزلة هارون من موسى حتى الخلافة إن عشت بعدى. وعند الإمامية إذا قال الانسان ضربت كل من فى الدار وكان فيه أربعة فإنه يحسن من السائل أن يستفهمه، ومن القائل أن يؤكد، فبطريق الأولى أن حسن الاستفهام والتوكيد فى لفظ الحديث لا يقتضى العموم. قوله: الحكيم إذا تكلم بكلام ظاهره تناول للأشياء، ثم استثنى بعضها وهو يريد الافهام، فإنه يكون مريدا لما عدا المستثنى. قلنا: هذا لا يستقيم على مذهبكم، لأن حسن الاستفهام والتوكيد دليل الاشتراك عندكم، ومعلوم أنه يحسن الاستفهام بعد الاستثناء فيقال: أكرم كل من عدا زيدا. وكذلك التوكيد من المتكلم فيقال: أما جميع من عدا زيدا فإني أكرمهم. قوله: الحديث لو أفاد منزله واحدة لما جاز الاستثناء لامتناع الاستثناء من الشئ الواحد. قلنا: من مذهبكم أن الاستثناء يخرج من اللفظ ما لولاه لصح دخوله فيه، لا ما لولاه [٢٤٧] لوجب دخوله فيه، وإذا كان كذلك فقوله (عليه السلام): " أنت منى بمنزلة هارون من موسى " يصلح لجميع المنازل ويصلح لبعضها عندكم، فصح أن يستثنى منه النبوة ولا نقول: إنه يفيد منزله واحدة فقط، بل نتوقف فيه، ونحمل الحديث على السبب، لأنه المتيقن، إذ لا يجوز خروجه عن اللفظ، وما عداه فيلزم أن يتوقفوا فيه. [صفحة ١٤٣] قوله: هذا الحديث روى فى غير غزوة تبوك، سلمنا دلالة هذا الحديث على العموم، لكن لا نسلم أن منازل هارون من موسى كونه قائما مقامه بعد وفاته. وقوله: إنه كان خليفة فى حال حياته، فوجب بقاء تلك الخلافة بعد موته. قلنا: لا- نسلم كونه خليفة له حال حياته. أما قوله تعالى: ((اخلفنى فى قومي)). قلنا: لم لا يجوز أن يكون ذلك إنما كان [٢٤٨] على طريق الاستظهار، كما قال ((وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين)) ولأن هارون كان شريك موسى فى النبوة، فلو لم يستخلفه موسى لكان هو لا محالة يقوم بأمر الأمة، وهذا لا يكون استخلافا على التحقيق لأن قيامه بذلك إنما كان لكونه نبيا. ثم إن سلمنا أن موسى (عليه السلام) استخلف هارون فى قومه، لكن فى كل الأزمنة أو فى بعضها؟ الأول ممنوع، والثانى مسلم، بيانه: أن قوله: ((اخلفنى فى...)) [٢٤٩] أمر، وهو لا يفيد التكرار بالاتفاق، وأيضا القرينة دالة على أن ذلك الاستخلاف ما كان عاما لكل الأزمنة، لأن العادة جارية بأن من خرج من الرؤساء واستخلف على قومه خليفة أن يكون ذلك الاستخلاف معلقا بتلك السفره فقط، وإذا ثبت أن ذلك الاستخلاف لم يكن حاصلًا فى كل الأزمنة لم يلزم من ثبوته فى بعض الأزمنة ثبوته فى كلها. قوله: لو عاش هارون بعد موسى (عليه السلام) لقام مقامه فى كونه مفترض الطاعة. قلنا: تجب على الناس طاعته فيما يؤديه عن الله تعالى؟ أو فيما يؤديه عن [صفحة ١٤٤] موسى (عليه السلام)؟ أو فى تصرفه فى إقامة الحدود؟ الأول مسلم، ولكن ذلك نفس كونه نبيا، فلا يمكن ثبوته فى حق على (عليه السلام)، وأما الثانى والثالث فممنوعان لأن من الجائز أن يكون النبى صلى الله عليه [وآله] مؤديا للأحكام عن الله تعالى ويكون المتولى لتنفيذ تلك الأحكام غيره، وإذا جاز ذلك ما يلزم من تقدير بقاء هارون بعد موسى (عليه السلام) كونه متوليا لتنفيذ الأحكام، بل يجوز أن يتولى تنفيذ الأحكام غيره، وإذا لم يجب ذلك لم يجب كون على أيضا كذلك، سلمنا أن هارون لو عاش بعد موسى

لكان منفذا للأحكام، لكن لا- شك في أنه ما باشر ذلك، لأنه ما يستقبل موسى إماما لزم من الثاني أن لا يكون إماما [٢٥٠] وإذا تعارضا تساقطا. [الجواب عن الشبهات]: لأننا نجيب عن الأول أن لفظ المنزلة يفيد العموم، وأما حسن الاستفهام فممنوع، وأما التوكيد فبتقدير الاستثنا. على أن التأكيد إنما هو تقوية المعنى الأول الذي يفيد اللفظ الأول بلفظ ثان، فلو لم يكن اللفظ الأول مفيدا لعموم لما حسن تأكيده. قوله: إنه (صلى الله عليه وآله) لم يقل أنت مني بمنزلة هارون من موسى حتى الخلافة إن عشت بعدى. قلت: لما كانت لفظه "منزلة" مفيدة لعموم كل واحدة من المنازل، ومن جملة المنازل كونه خليفة له لو عاش بعده، لم يكن به حاجة إلى أفراد هذه المنزلة بالذكر. قوله في الثاني: هذا لا يستقيم على مذهبكم، لأن حسن الاستفهام [صفحة ١٤٥] والتوكيد دليلا الاشتراك، ومعلوم أنه يحسن الاستفهام بعد الاستثناء وكذلك التوكيد. قلنا: مر في الجواب عنه [٢٥١]. قوله في الثالث: من مذهبكم أن الاستثناء يخرج من الكلام ما لولاه لصح دخوله تحت اللفظ. قلنا: لا نسلم، بل هو عندنا يخرج من الكلام ما لولاه لوجب دخوله، وصيغ العموم عندنا صحيحة. سلمناه لكن قرينة توجب مراديه الباقي لا يستثنى ما يريد إخراج. قوله: أصحاب الرواية الصحيحة كانت في غزوة تبوك. قلنا: المعتبرون من أصحاب الرواية الصحيحة عندكم في هذا النقل غير بيني العدالة عندنا، فلا ثقة بقولكم. قوله: لا نسلم أن من جملة منازل هارون من موسى كونه قائما مقامه بعد موته. قلنا: تقدم جوابه. قوله: لا نسلم كونه خليفة له حال حياته. بل هو كذلك للآية. قوله: لم لا يجوز أن يكون ذلك إنما كان على سبيل الاستظهار. قلنا: حمل لفظ الخلافة على ما أردناه حقيقة، فصرفه إلى معنى آخر خلاف الظاهر، وإنه محتاج إلى الدليل. قوله: ولأن هارون كان شريك موسى في النبوة، فلو لم يستخلفه موسى [صفحة ١٤٦] كان [٢٥٢] هو لا محالة يقوم بأمر الأمة، وهذا لا يكون استخلافا على التحقيق. قلنا: حقيقة الاستخلاف هي قيام شخص مقام الآخر في تنفيذ مراسمه على سبيل النيابة عنه، وها هنا كذلك، لأن هارون لو عاش بعد موسى (عليهما السلام) لكان متصرفا في إقامة حدود شريعته، منفذا لسنته التي خلفها في قومه، فقيامه بأمر الأمة حينئذ ليس لكونه نبيا فقط. قوله: لو سلمنا أن موسى (عليه السلام) استخلف هارون في قومه لكن في كل الأزمنة أو بعضها؟ الأول ممنوع، لأنه أمر وهو لا يفيد التكرار، والثاني مسلم، إلى آخره. قلنا: مرادنا إثبات أهلية هارون للقيام مقام موسى بعده واستحقاقه له، ولا شك أن تلك الأهلية ثابتة، بدليل الاستخلاف، والعلم حاصل ببقائها على تقدير بقائه بعده، لمكان العصمة. قوله: يجب على الناس طاعته فيما يؤديه عن الله تعالى؟ أو فيما يؤديه عن موسى؟ أو في نصرته في إقامة الحدود؟ قلنا: بل في الكل، أما ثبوته في حق علي (عليه السلام) فإنما كان من جهة كونه مؤديا عن الرسول (صلى الله عليه وآله) ومتصرفا في إقامة الحدود، لاستحالة كونه نبيا. قوله: الثاني والثالث ممنوعان، لأن من الجائز أن يكون النبي (صلى الله عليه وآله) هو المؤدى عن الله تعالى، ويكون المتولى لتنفيذ الأحكام غيره. قلنا: الجواز ظاهر، لكن لا يلزم من عدم توليته لإقامة الحدود بنفسه خروجه عن كونه متصرفا، فإن التصرف في إقامة الحدود مثلا يصدق أن يأمر غلامه بذلك، فيصدق حينئذ أن هارون لو عاش بعد موسى لوجب طاعته [صفحة ١٤٧] فيما يؤديه عن الله، وعن موسى (عليه السلام)، وفي التصرف في إقامة الحدود، وإن لم يكن هو المباشر لإقامتها. قوله: سلمنا أنه لو عاش بعد موسى لكان منفذا للأحكام، لكن لا شك في أنه ما باشر تلك الأحكام، إلى آخره. قلنا: إن هارون إنما لم يباشر تلك الأحكام لموته قبل موسى، وأما علي (عليه السلام) فإنه لم يمت قبل الرسول (صلى الله عليه وآله)، فظهر الفرق، وبالله التوفيق. [صفحة ١٤٨]

الاستدلال بالبراهين العقلية

النوع الثالث: الاستدلال بالبراهين العقلية، وهي أربعة: البرهان الأول: على (عليه السلام) أفضل الصحابة، والأفضل يجب أن يكون هو الإمام، فإذا كان يجب أن يكون على هو الإمام. أما المقام الأول، فيبانه من اثنين وعشرين وجها. الأول: قوله تعالى: ((فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم، ونسائنا ونسائكم، وأنفسنا وأنفسكم)) [٢٥٣] وجه الاستدلال به أنه (عليه السلام) دعا عليا إلى ذلك المقام، وذلك يدل على غاية فضله. أما الأول فلو جهين: أحدهما أنه (عليه السلام) [٢٥٤] قصد بالمباهلة بيان دينه الذي جاء به، وذلك يقتضى أن

يخص بالمباهلة من يكون هو في غاية المحبة له، وإلا لكان للمناققين أن يقولوا: لو كان على بصيرة من أمره لدعا [٢٥٥] إلى المباهلة نزول العذاب على من يحبه ويخاف عليه، دون من ليس كذلك. ثم إن شفقة النبي (صلى الله عليه وآله) على الذين أحضرهم في ذلك الموضوع إما لشدة قربهم، وهو باطل، وإلا لأحضر العباس وعقيل كما أحضر عليا (عليه السلام)، أو لكمال فضلهم فيلزم أن يكون على أفضل الخلق. الثاني: أنه لما كانت نفس على (عليه السلام) نفسا له (صلى الله عليه وآله) وجب أن يثبت لعلي (عليه السلام) جميع ما يثبت له، لأن مقتضى الوحدة ذلك، ترك العمل به فيما عرف بضرورة [صفحة ١٤٩] العقل وهو التعدد والصفات التي اختص كل واحد منهما بها، أو بنظره [٢٥٦] كالنبوة، فيجب العمل به فيما عداه. الثاني: قوله تعالى: ((وإن تظاهرا عليه فإن الله هو موليه وجبرائيل وصالح المؤمنين)) [٢٥٧] جاء في التفسير أن الآية نزلت في على (عليه السلام) [٢٥٨]. الثالث: قوله تعالى: ((قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى)) [٢٥٩]. ولا شك في دخول على (عليه السلام)، وخروج أبي بكر. الرابع: خبر الطير: وهو ما روى: أنه (صلى الله عليه وآله) أهدى إليه طائر مشوى، فقال: اللهم ائتنى بأحب خلقك إليك، يأكل معي من هذا الطائر. وفي رواية أخرى: "اللهم أدخل إلى أحب أهل الأرض إليك" فجاء على (عليه السلام) وأكل معه من ذلك الطير [٢٦٠] والاستدلال به: إن أحب الخلق إلى الله ليس إلا- أكثرهم ثوبا، لأن المحبة منه تعالى لعبده ليس إلا- إرادة الثواب. وأما أن أكثر الناس ثوبا أفضل فهو ظاهر. الخامس: حديث المؤاخاة، فإنه (عليه السلام) لما آخى بين أصحابه اتخذها [صفحة ١٥٠] لنفسه [٢٦١] وذلك يدل على علو شأنه وزيادة منقته. السادس: خبر الرابية، وهو ما روى: أنه (صلى الله عليه وآله) بعث أبا بكر إلى خيبر فرجع منهزما، ثم بعث عمر فرجع منهزما، فبلغ ذلك من رسول الله (صلى الله عليه وآله) أي مبلغ، فبات ليلته مهموما، فلما أصبح خرج إلى الناس ومعه الرابية فقال: "لأعطين الرابية اليوم رجلا- يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، كرازا غير فرار" فتعرض لها المهاجرون والأنصار، فقال (صلى الله عليه وآله) أين على؟ فقالوا: إنه أرمد العين فجاء إلى النبي (صلى الله عليه وآله) فتفل في عينه، ثم دفع إليه الرابية [٢٦٢]. فهذا الحديث وكيفية ما جرى يستلزم سلب الأوصاف الحميدة التي تثبت لعلي (عليه السلام) عن غيره، خصوصا الذين غضب عليهم، وإلا لما كان في تخصيصه بهذه الأوصاف فائدة، وليس ذلك من دليل الخطاب، بل استدلال بقرائن كيفية ما جرت الحكاية عليه. السابع: قوله (صلى الله عليه وآله): "من كنت مولاه فعلى مولاه" [٢٦٣] وقد تقدم بيانه. الثامن: قوله: "أنت منى بمنزلة هارون من موسى" [٢٦٤] وهذا الخبر وإن لم يدل على الإمامة فلا أقل من دلالة على أنه (عليه السلام) أفضل من الشيخين. التاسع: قوله (صلى الله عليه وآله) في ذى الندية: "يقتله خير هذه الأمة" [٢٦٥] وقاتله كان على (عليه السلام). [صفحة ١٥١] العاشر: روى أن النبي (صلى الله عليه وآله) قال لفاطمة (عليها السلام): "إن الله اطلع إلى أهل الأرض فاختر منهم أباك فاتخذني نبيا، ثم اطلع ثانية فاختر منهم بعلك" [٢٦٦]. الحادي عشر: ما روى عن عائشة أنها قالت: كنت عند رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذ أقبل على (عليه السلام) فقال: "هذا سيد العرب" قالت: قلت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي أأنت سيد العرب؟ فقال: "أنا سيد العالمين، وهذا سيد العرب" [٢٦٧]. الثاني عشر: ما روى عن أنس أنه (عليه السلام) قال: "إن أخى ووزيرى، وخير من أتركه بعدى، يقضى دينى، وينجز موعدى: على بن أبى طالب" [٢٦٨]. الثالث عشر: عن أبى رافع قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لفاطمة (عليها السلام): "أما ترضين أن قد زوجتك خير أمتى" [٢٦٩]. الرابع عشر: عن سلمان (رضى الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): "خير من أترك بعدى على بن أبى طالب" [٢٧٠]. الخامس عشر: عن ابن مسعود قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): "على خير" [صفحة ١٥٢] البشر من أبى فقد كفر" [٢٧١]. السادس عشر: من الوجوه العقلية: على (عليه السلام) أعلم الخلق بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، والأعلم أفضل، بيان المقدمة الأولى بالإجمال والتفصيل: أما الاجمال فهو أنه لا نزاع أنه (عليه السلام) كان في أصل الخلقة في غاية الذكاء والاستعداد للعلوم، وكان النبي (صلى الله عليه وآله) في غاية الحرص في تربيته وإرشاده إلى اكتساب الفضائل، ثم إن عليا (عليه السلام) نشأ من أول صغره في حجر النبي (صلى الله عليه وآله)، وفي كبره صار خنتا له، وكان يدخل عليه في كل يوم، ومعلوم أن مثل هذا التلميذ إذا كان بهذه الأوصاف وكان أستاذه بالأوصاف المذكورة، ثم اتفق لهذا التلميذ أن اتصل بخدمة

مثل هذا الأستاذ في زمان الصغر وفي كل الأوقات، فإنه يبلغ المبلغ التام من العلم. أما أبو بكر وأمته فإنهم اتصلوا بخدمة الرسول (صلى الله عليه وآله) في زمان الكبر، ثم إنهم ما كانوا يصلون إليه في يوم وليلة إلا زمانا يسيرا، وقيل: "العلم في الصغر كالنقش في الحجر، والعلم في الكبر كالنقش في المدر." فثبت أنه (عليه السلام) كان أعلم من أبي بكر وغيره. وأما التفصيل فمن وجوه: أحدها: قوله (صلى الله عليه وآله): "أفضاكم علي [٢٧٢] والقضاء يحتاج إلى جميع أنواع العلوم فلما رجح على الكل في القضاء وجب رجحانه عليهم في كل العلوم، وأما سائر الصحابة فقد رجح بعضهم على بعض في علم خاص كقوله (صلى الله عليه وآله): "أفرضكم زيد بن ثابت" و "أقرأكم أبي." [صفحة ١٥٣] الثاني: أجمع أكثر المفسرين على أن قوله تعالى ((وتعيها أذن واعية)) [٢٧٣]. نزلت في حق علي (عليه السلام)، وقد روى: أنها لما نزلت [٢٧٤] قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): اللهم اجعلها أذن علي فقال علي (عليه السلام) بعد ذلك ما نسيت بعدها أبدا [٢٧٥] واختصاصه بمزيد الفهم يدل على اختصاصه بمزيد العلم. الثالث: روى: أن عمر أمر برجم امرأة ولدت لستة أشهر فنبهه علي (عليه السلام) بقوله: ((وحمله وفضاله ثلاثون شهرا)) [٢٧٦] مع قوله: ((والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين)) [٢٧٧] على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر. فقال عمر سود الله وجهي، لولا علي لهلك عمر [٢٧٨]. الرابع: أن امرأة أقرت بالزنا وهي حامل فأمر عمر برجمها، فقال علي (عليه السلام): إن كان لك سلطان عليها فما سلطانك علي ما في بطنها؟! دعها حتى تضع ولدها ثم افعل بها ما شئت. فترك عمر رجمها وقال: لولا علي لهلك عمر [٢٧٩]. الخامس: قال (عليه السلام): "لو كسرت لي الوسادة ثم جلست عليها لحكمت بين أهل التوراة بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وبين أهل الزبور بزبورهم، [صفحة ١٥٤] وبين أهل الفرقان بفرقانهم [٢٨٠] والله ما من آية نزلت في بر أو بحر، أو سهل أو جبل ولا سماء ولا أرض ولا-ليل ولا-نهار، إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وفي أي شيء نزلت [٢٨١] وذلك يدل على أنه لم يبار [٢٨٢] في العلوم. السادس: إن أعظم العلوم علم الأصول [٢٨٣]، وقد جاء في خطبه (عليه السلام) من أسرار التوحيد والعدل والنبوة والقضاء والقدر وأحوال المعاد ما لم يأت في كلام سائر الصحابة. السابع: إن جميع فرق العلماء تنتهي في علومهم مع اختلاف أنواعها إليه، فوجب أن يكون أعلمهم، بيان الأول: أما علم الأصول فالمتكلمون إما معتزلة وهم ينسبون إليه، وإما أشعريه وهم ينسبون إلى أبي الحسن الأشعري [٢٨٤] وهو تلميذ أبي علي الجبائي المعتزلي [٢٨٥]. وهو ينسب إلى أمير المؤمنين (عليه السلام). وأما الشيعة فانتسابهم إليه ظاهر. وأما الخوارج وهم مع بعدهم عنه منتسبون إلى أكابرهم وكانوا تلامذة علي (عليه السلام). [صفحة ١٥٥] وأما علم التفسير: فرئيس المفسرين ابن عباس وكان تلميذا لعلي (عليه السلام). وأما علم الفقه: فكان (عليه السلام) فيه في أعلى درجة، ولهذا قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) "أفضاكم علي [٢٨٦] وقال علي (عليه السلام): "لو كسرت لي الوسادة [٢٨٧] كما ذكرناه. وأما الفصاحة: فمعلوم أن أحدا من الصحابة الذين بعدهم والذين معه أيضا لم يدركوا درجته ولا القليل منها. وأما علم النحو: فمعلوم أنه إنما نشأ منه وهو الذي أرشد أبا الأسود الدؤلي إليه [٢٨٨]. وأما علم التصفية: فمعلوم أن نسبة جميع الصوفية تنتهي إليه. وأما علم الشجاعة وممارسة الأسلحة فمعلوم أن نسبة هذا العلم تنتهي إليه أيضا. فثبت بما ذكرناه أنه (عليه السلام) كان أستاذ العالمين بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، وجميع الخصال الحميدة والمقامات الشريفة حاصلة له، وإذا ثبت أنه (عليه السلام) كان أعلم الخلق بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ووجب أن يكون أفضلهم بعده لقوله تعالى: ((هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)) [٢٨٩] وقوله تعالى: ((يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)) [٢٩٠]. [صفحة ١٥٦] السابع عشر: علي (عليه السلام) كان أكثر جهادا من أبي بكر، فوجب أن يكون أفضل منه. أما الأول: فقراءة كتب السير والأخبار توضح ما قلناه [٢٩١]. وأما أن كل من كان جهاده أكثر كان أفضل، فلقوله تعالى: ((فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى، وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما)) [٢٩٢]. الثامن عشر: إيمان علي (عليه السلام) كان قبل إيمان أبي بكر، وإذا كان كذلك كان صلوات الله عليه أفضل من أبي بكر. أما الأول فلوجوه: أحدها: روى أن عليا (عليه السلام) قال علي المنبر: "أنا الصديق الأكبر والفاروق الأعظم آمنت قبل أن يؤمن أبو بكر وأسلمت قبل أن يسلم [٢٩٣] ثم إن تلك الدعوى كانت بمحضر جمهور الصحابة والتابعين ولم ينكر أحد منهم

عليه، ولو لم يكن ذلك مشهورا بينهم لما أمكنهم السكوت عنه. الثاني: سلمان الفارسي (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): "أولكم ورودا [صفحة ١٥٧] على الحوض أولكم إسلاما، على بن أبي طالب [٢٩٤]. الثالث: روى أنس بن مالك قال: بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوم الاثنين وأسلم على (عليه السلام) يوم الثلاثاء [٢٩٥]. الرابع: عبد الله بن الحصين قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: "أنا أول من صلى وأول من آمن بالله، ولم يسبقني غير رسول الله (صلى الله عليه وآله)" [٢٩٦]. الخامس: إن كون إيمان على (عليه السلام) قبل إيمان أبي بكر أقرب إلى العقل، وذلك أن عليا (عليه السلام) كان ابن عم رسول الله (صلى الله عليه وآله) وفي داره مختصا به، وأما أبو بكر فإنه كان من الأجانب، وفي غاية البعد أن يعرض الانسان هذه المهمات العظيمة على الأجانب قبل عرضها للأقارب المختصين به غاية الاختصاص سيما والله تعالى يقول: ((وأندر عشيرتك الأقرين)) [٢٩٧]. لا يقال: إسلام أبي بكر كان سابقا، لقوله صلى الله عليه وآله: "ما عرض الإيمان على أحد إلا وله كبره، غير أبي بكر فإنه لم يتلعم [٢٩٨] فلو تأخر إسلام أبي بكر [٢٩٩] فإن كان من قبل تأخر عرض الرسول (صلى الله عليه وآله) الإسلام عليه كان ذلك تقصيرا من الرسول (صلى الله عليه وآله) وهو غير جائز، وإن كان من قبل أبي بكر فهو باطل [صفحة ١٥٨] للخبر المذكور، فدل على أن إسلامه لم يتأخر، فهو بعينه يدل على أن من سواه قد تلعم، فيكون على (عليه السلام) كذلك، وذلك يدل على تأخر إسلامه. سلمناه، لكن نقول: إن عليا (عليه السلام) حين أسلم كان صبيا، لدليل الشعر المنقول عنه قوله: سبقتكم إلى الإسلام طرا++ غلاما ما بلغت أوان حلمي [٣٠٠]. وأبو بكر حين أسلم كان شيخا عاقلا، والناس قد اختلفوا في صحة إسلام الصبي، وكيف كان، ولا شك أن إسلام البالغ العاقل الصادر عن التمييز أفضل من إسلام الصبي الذي لا يكون كذلك. سلمنا أن عليا (عليه السلام) كان بالغا حين أسلم إلا- أنه كان في ذلك الوقت غير مشهور بين الناس ولا محترما ولا مقبول القول، بل كان كالصبي الذي يكون في البيت، فما كان يحصل بسبب إسلامه قوة في الدين. فأما أبو بكر فإنه كان شيخا موقرا محترما، فحصل بسبب شوخته قوة، فكان إسلامه أفضل من إسلام على (عليه السلام). لأننا نقول: أما الخبر الذي ذكرتموه فلا نسلم صحة طريقه، سلمناه، لكنه خبر واحد فلا يفيد العلم، سلمناه، لكنه لا- ينافي تأخير إسلام أبي بكر لجواز تأخيره من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله) العرض عليه، لأنه علم أنه لا يقبل الإسلام في تلك المدة ثم علم أنه قد فزع إلى الحق فعرض عليه فلم يتلعم، وهذا لا يدل على [صفحة ١٥٩] سبق إسلامه، وثبت بالأدلة السابقة أن إسلام على (عليه السلام) كان مقارنا للبعثه، فلم يلزم مما ذكره سبق إسلام أبي بكر على إسلامه. قوله: إن عليا (عليه السلام) حين أسلم لم يكن بالغا. قلنا: لا نسلم أنه أسلم قبل البلوغ، وبيانه: أن سن علي (عليه السلام) كان بين خمس وستين سنة وبين ست وستين سنة، والنبى (صلى الله عليه وآله) قد بلغ بعد الوحي ثلاثة وعشرين سنة، وعلى (عليه السلام) قد بقى بعد النبى (صلى الله عليه وآله) قريبا من ثلاثين سنة، فإذا أسقطنا ثلاثا وخمسين من ست وستين بقى ثلاثة عشر سنة [٣٠١] وبلوغ الانسان في مثل هذا [٣٠٢] السن ممكن، فعلمنا أنه كان ممكن البلوغ في ذلك الوقت، وإذا ثبت الإمكان وجب الحكم بوقوعه لقوله (صلى الله عليه وآله) لفاطمة (عليها السلام): "زوجتك أقدمهم سلما، وأكثرهم علما [٣٠٣] ولو كان صبيا حين أسلم لما صح هذا الكلام. سلمنا أنه ما كان بالغا حين أسلم لكن لا امتناع في وجود إسلام [٣٠٤] صبي كامل العقل قبل البلوغ، وكذلك حكم أبو حنيفة بصحة إسلام الصبي، وحينئذ يكون إسلام صبي قبل البلوغ دليلا على فضله لوجهين: أحدهما: أن الغالب على طباع الصبيان الميل إلى الأبوين، ثم إن عليا (عليه السلام) خالف أبويه وأسلم فدل ذلك على فضله. الثاني: أن الغالب على الصبيان الميل إلى اللعب فيكون نظره وفكره في دلائل التوحيد. وإعراضه عن اللعب من أدل الأمور على فضله، وكان في زمان [صفحة ١٦٠] صباه مساويا للعقلاء الكاملين. قوله: حصل بإسلام أبي بكر قوة وشوكة في الدين لم تحصل بإسلام على (عليه السلام). قلنا: هذا أولا إنما يتم لو صح أن أبا بكر قبل إسلامه كان موقرا محترما بين الخلق، وأنه دعا الناس إلى الإسلام وهما ممنوعان. ثم لا نسلم أنه حصل بسبب إسلامه شوكة في الدين. فيثبت بما قررناه أن إسلام على (عليه السلام) كان مقدما على إسلام أبي بكر، وبشوت ذلك ثبت أن عليا (عليه السلام) أفضل، لقوله تعالى: ((والسابقون السابقون أولئك المقربون)) [٣٠٥] لأن المسارعة إلى الخيرات توجب الأفضلية، لقوله تعالى في حق الأنبياء

(عليهم السلام): ((إنهم كانوا يسارعون فى الخيرات)) [٣٠٦]. التاسع عشر: أن عليا (عليه السلام) كان أفضل بنى هاشم بعد الرسول (صلى الله عليه وآله)، وهو متفق عليه وبنو هاشم أفضل من عداهم لقوله (صلى الله عليه وآله): "إن الله اصطفى من ولد إبراهيم قريشا، واصطفى من قريش هاشما" [٣٠٧]. والأفضل من الأفضل أفضل. العشرون: أن عليا (عليه السلام) لم يكفر بالله طرفة عين، وأبو بكر فى زمان الجاهلية كان كافرا، ولذلك خص على [٣٠٨] (عليه السلام) عند الخصم بقوله عند ذكره "كرم الله وجهه." وإذا ثبت هذا فنقول: إن عليا (عليه السلام) كان أكثر تقوى من [صفحة ١٦١] أبى بكر، لأن من كان مؤمنا مدة عمره فلا بد وأن يكون أكثر تقوى ممن كان أكثر عمره كافرا ثم صار مؤمنا. والأتقى أفضل، لقوله تعالى: ((إن أكرمكم عند الله أتقاكم)) [٣٠٩]. الحادى والعشرون: روى أحمد البيهقى فى "فضائل الصحابة" أن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: "من أراد أن ينظر إلى آدم فى علمه، وإلى نوح فى تقواه، وإلى إبراهيم فى خلته، وإلى موسى فى هيبته، وإلى عيسى فى عبادته، فلينظر إلى على ابن أبى طالب [٣١٠] فثبت بهذا الحديث أن عليا (عليه السلام) كان مساويا لهؤلاء الأنبياء فى هذه الخصال التى هى جماع [٣١١] المكارم، ولا نزاع فى أن هؤلاء كانوا أفضل من أبى بكر وسائر الصحابة، والمساوى للأفضل لا بد وأن يكون أفضل. الثانى والعشرون: أن الفضائل إما نفسانية، أو بدنية، أو خارجية عنهما. أما النفسانية فإما علمية أو عملية. أما العلمية فقد بينا أنه (عليه السلام) كان أعلم الصحابة ويؤيد ذلك وجوه [٣١٢]: الأول: قول النبى (صلى الله عليه وآله): "أنا مدينة العلم وعلى بابها" [٣١٣] ولا شك أن العلوم إنما تخرج من تلك المدينة إلى الخلق من قبل ذلك الباب، وقد فصلنا انتهاء مبادئ العلوم إليه فى حقه (عليه السلام) تصديقا لهذا الخبر. الثانى: قوله (عليه السلام): "علمنى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ألف باب من العلم فانفتح لى [صفحة ١٦٢] من كل باب ألف باب" [٣١٤]. الثالث: قول النبى (صلى الله عليه وآله) لفاطمة (عليها السلام): "زوجتك أكثرهم علما، وأعظمهم حلما" [٣١٥] وقول ابن عباس (رضى الله عنه) قسم العلوم عشرة أجزاء تسعة فى على (عليه السلام) وواحد فى الخلق، ولقد شاركهم فى العاشر [٣١٦]. وأما العملية فأقسام: منها: العفة والزهد، وقد كان رؤوس الزهاد من الصحابة كأبى ذر وسلمان تلامذة لعلى (عليه السلام). ومنها: الشجاعة، ولم يكن أحد [٣١٧] من الصحابة كشجاعته فى اعتدائها [٣١٨]. وثمرتها ولذلك قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): "لضربة من ضربات على خير من عبادة الثقلين" [٣١٩] ومن أوضح براهين ذلك قلعه لباب خيبر حيث يقول: "والله ما قلعت باب خيبر بقوة جسمانية، ولكن قلعته بقوة إلهية" [٣٢٠]. ومنها: السخاء، والمعلوم أنه لم يكن أحد من الصحابة أسخى منه، ويشهد بذلك لسبب نزول قوله تعالى: ((ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا)) [٣٢١] فى حقه، وهو مشهور. وكذلك تصدقه بخاتمه حال ركوعه. [صفحة ١٦٣] ومنها: حسن الخلق، وقد بلغ فيه إلى حد نسبه الجاهلون معه إلى الدعابة. ومنها: البعد عن الدنيا، وظاهر أنه مع إقبالها إليه لم يلتفت إليها رأسا، وكان يقول: "يا دنيا إليك عنى غرى غيرى، قد طلقتك ثلاثا لا رجعة فيها" [٣٢٢]. وله فى هذا المعنى شعر: دنيا تخادعنى كأنى ++ لست أعرف حالها مدت إلى يمينها ++ فرددتها وشمالها ورأيتها محتاجة ++ فوهبت جملتها لها والأمر فى ذلك ظاهر. ومنها: إقباله على الله بالكلية، ووصوله إليه، واشتغال سره به الذى هو الغاية القصوى من وجود الانسان، وقد كان (عليه السلام) فى ذلك سباق غايات وصاحب آيات، ويشهد بذلك أنه (عليه السلام) لما وقع فيه فى بعض الحروب سهم وقصد الحجام ينزعه فجعل يتملل فقال الحسن (عليه السلام) دعوه حتى يشتغل بالصلاة، فلما اشتغل بها نزع منه فى حال السجود ولم يحس به [٣٢٣]، وذلك لاتصال نفسه القدسية بمبدأها التام، وعدم ملاحظته شيئا آخر فى ذلك الوقت. وأما الفضائل البدنية: فقد كان (عليه السلام) من أقوى الخلق وأشدهم بأسا، وكان يقط الهام قط الأقلام. وأما الفضائل الخارجية: فمنها النسب، ومعلوم أن أشرف ما ينتسب إليه [صفحة ١٦٤] الانسان هو القرب من رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وكان أقرب الناس إليه. ومنها المصاهرة، ولم يكن لأحد منها مثل ما له. ومنها: أنه لم يكن لأحد من الصحابة فى تمام الفضل مثل أولاده الحسن والحسين (عليهما السلام) اللذين هما سيدا شباب أهل الجنة" [٣٢٤]، ثم أنظر إلى أولاد الحسن (عليه السلام) كالحسن المثنى، والمثلث [٣٢٥]، وعبد الله ابن الحسن [٣٢٦] والنفس الزكية [٣٢٧] وإلى أولاد الحسين مثل زين العابدين، والباقر، والصادق، والكاظم، والرضا (عليهم السلام) الذين يقر بفضلهم وعلو درجتهم كل عاقل

"والفضل ما شهدت به الأعداء." ومن أوضح دلالات فضلهم أن من أفضل المشايخ السالكين إلى الله تعالى بعدهم أبو يزيد البسطامي وكان سقاء في دار الصادق (عليه السلام) [٣٢٨]. وأيضا فمعروف الكرخي أسلم على يد علي بن موسى الرضا (عليه السلام)، وكان بواب داره، وبقي على حاله إلى آخر عمره ولم يكن لأحد مثل هذه الفضائل. وأما تقرير المقدمة الثانية، وهو أنه كل من كان أفضل وجب أن يكون هو الإمام، فبيانها أن من جعل إماما لغيره فقد جعل متبوعا لذلك الغير، وجعل الأكمل تبعا للأقل قبيح في بدهاء العقول، مثال ذلك أنه لو أخذ بعض الفقهاء [صفحة ١٦٥] الأوساط ونصب للتدريس وأمر الشافعي وأبو حنيفة بالجلوس بين يديه والتلمذ [٣٢٩] له لزم كل عاقل من تقدم في نصب ذلك الفقيه. فثبت أن عليا (عليه السلام) لما كان أفضل الخلق بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وجب أن يكون هو الإمام وهو المطلوب. البرهان الثاني: أن الأمة أجمعت على أن الإمام بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) إما علي أو أبو بكر أو العباس، ثم إن أبا بكر وعباسا لم يكونا صالحين للإمامة، فتعين أن يكون الإمام علي (عليه السلام). وإنما قلنا إنهما لم يكونا صالحين للإمامة، لأنه لا واحد منهما بمعصوم، وكل من يصلح للإمامة يجب أن يكون معصوما، فينتج أنه لا واحد منهما يصلح للإمامة. أما المقدمة الأولى فبالاتفاق، وأما الثانية فقد مر بيانها، فتعين حينئذ أن يكون الإمام بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) هو علي (عليه السلام). البرهان الثالث: أنه لا واحد من الصحابة عدا علي (عليه السلام) بمنصوص علي إمامته، وكل من كان إماما يجب أن يكون منصوصا على إمامته، ينتج: ولا واحد من الصحابة عدا عليا (عليه السلام) بإمام. أما المقدمة الثانية: فقد مر بيانها، وأما الأولى فلأن المتأهل للإمامة في نظر الأمة إما العباس وإما أبو بكر وإما علي (عليه السلام)، وثبت أن العباس وأبا بكر لم يكن [صفحة ١٦٦] منصوصا عليهما وأما العباس فظاهر وأما أبو بكر [٣٣٠] فلو كان منصوصا عليه كان توقيفه الأمر على البيعة من أعظم المعاصي، وذلك قاذح في إمامته، وإذ ليس واحد منهما بمنصوص عليه فيثبت أن عليا (عليه السلام) منصوص عليه ووجب أن يكون الإمام وإلا- لخرج الحق عن جميع أقوال الأمة، وإنه غير جائز. البرهان الرابع: أنه نقل عن أبي بكر وعمر مطاعن تقدح في صحة إمامتهما، ومتى كان كذلك تعين أن يكون علي (عليه السلام) هو الإمام، وأما المطاعن فمذكورة في الكتب المطولة، وأما أنهما متى كانا كذلك تعين أن يكون الإمام عليا (عليه السلام) فلضرورة أنه لا قائل بالفرق، وبالله التوفيق. [صفحة ١٦٧]

في تعيين باقي الأئمة

الإمام الحق بعد علي (عليه السلام) ولده الحسن، ثم الحسين، ثم ابنه علي بن الحسين زين العابدين، ثم ابنه محمد الباقر، ثم ابنه جعفر الصادق، ثم ابنه موسى الكاظم، ثم ابنه علي بن موسى الرضا، ثم ابنه محمد الجواد، ثم ابنه علي الزكي، ثم ابنه الحسن العسكري، ثم ابنه محمد الخلف الحجّة المنتظر (عليهم السلام). ولنا في إثبات هذا الترتيب وجهان: الأول: أننا قد بينا أن الإمام يجب أن يكون هو المنصوص عليه من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله) أو من يقوم مقامه، وثبت أيضا أن الإمام يجب أن يكون معصوما، ثم علمنا بالتواتر أن عليا (عليه السلام) نص علي ابنه الحسن بالخلافة، فتعين أن يكون هو الإمام بعده. وتعين أنه معصوم، وإنه نص علي أخيه الحسين وهكذا نص كل واحد منهم علي من بعده من المذكورين، فوجب أن يكون هو الإمام فلزم من ذلك أن تكون الإمامة معينة في المذكورين واحدا بعد آخر إلى آخرهم. الثاني: الخبر المتواتر عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال للحسين (عليه السلام): "ابني هذا إمام ابن إمام أخو إمام أبو أئمة تسعة، تاسعهم قائمهم حجّة ابن حجّة أخو حجّة [صفحة ١٦٨] أبو حجج تسع [٣٣١] وهذا نص في المسألة. بقي أن يقال لو سلمنا تواتر هذا الخبر في هذا اللفظ، لكن لم قلتم، إن التسعة هم الذين عنيتموهم، ولم يجوز أن يكون غيرهم من أولاد الحسين (عليهم السلام)، فحينئذ يتعين الرجوع منا إلى كل واحد منهم وقد نص علي من بعده. إذ نقول: إن غير الإمام يعترف باختيار الرعية له و [عدم] [٣٣٢] اطلاعهم على أنه صاحب الملكة الرادعة عن المعاصي المسماة بالعصمة من بين سائر أولاد الإمام، وتعيين [٣٣٣] الإمام يتعين أن يكون هو الإمام الحق، وبظهور الكرامات على يده. وأما الكلام في تواتر هذا الخبر سؤالا

وجوابا، وتقريراً وإبطالا، فكما تقدم فى تواتر النص الجلى على إمامة على (عليه السلام)، وبالله التوفيق. [صفحة ١٦٩]

فى تقرير شبهة الخصوم والجواب عنها

إشاره

المقدمة ١ - شبهة المنكرين لإمامة على (عليه السلام) ٢ - مطاعن الخوارج وغيرهم فى على (عليه السلام) ٣ - فساد ما قالته الطوائف من الشيعة المنكرين لواحد واحد من الأئمة (عليهم السلام) ٤ - غيبة الإمام (عليه السلام) [صفحة ١٧١]

المقدمة

فاعلم أن المخالفين لنا فى المسألة إما شيعه أو غير شيعه، أما غير الشيعة فهم المنكرون لتقديم على (عليه السلام) على أبى بكر وهم أكثر الأئمة، وأما الشيعة فأصولهم فرق أربعة: الإمامية، والكيسانية [٣٣٤]، والزيدية [٣٣٥]، والغلاة [٣٣٦]، وكل فرقة كالنوع لأصناف، ويلزم مقالة كل واحدة من هذه الأصناف إنكار أحد الأئمة الاثنى عشر (عليهم السلام)، ونحن نعين كل واحدة من الفرق المنكرون لإمام إمام. [فالأولى]: المنكرون لإمامة على (عليه السلام) من الشيعة بعد أن كان مستحقا لها وهم الكاملية أصحاب أبى كامل معاد بن الحصين، وذلك أنهم زعموا أن الصحابة [صفحة ١٧٢] كفرت لمخالفتهم النص الجلى، وأن عليا (عليه السلام) كفر بترك القتال معهم. الثانية: المنكرون لإمامة الحسن بن على (عليهما السلام)، وهم صنفان: الأول: السبئية وهم أصحاب ابن سبأ، زعموا أن عليا (عليه السلام) لم يمت وأنه فى السحاب، والرعد صوته والبرق سوطه، وأنه ينزل إلى الأرض بعد حتى يقتل أعداءه. الصنف الثانى: الذين قطعوا بموته لكنهم أنكروا إمامة الحسن (عليه السلام)، وساقوا الإمامة من على (عليه السلام) إلى ابنه محمد بن الحنفية (رضى الله عنه) وزعموا أنه القائم المهدي، وهو قول بعض الكيسانية. الثالثة: المنكرون إمامة [ولد] [٣٣٧] الحسين بعد أخيه الحسن (عليهما السلام)، وهم الذين ساقوا الإمامة من الحسن (عليه السلام) إلى ابنه الحسن "الرضى من آل محمد" ومنه إلى ولده عبد الله بن الحسن بن الحسن، ومنه إلى ولده محمد النفس الزكية، ومنه إلى أخيه إبراهيم. الرابعة: المنكرون لإمامة زين العابدين على بن الحسين (عليهم السلام)، وهم الذين ساقوها من الحسين (عليه السلام) إلى أخيه محمد بن الحنفية، وهم أكثر الكيسانية. الخامسة: المنكرون لإمامة محمد بن على الباقر (عليه السلام) وهم الذين ساقوها إلى زيد بن على (رضى الله عنه) وهم الزيدية. السادسة: المنكرون لإمامة جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام)، وهم فرقان: إحداهما: الذين قالوا إن الباقر لم يمت وهم ينتظرونه. الثانية: الذين قطعوا بموته لكن ساقوا الإمامة إلى محمد بن عبد الله ابن الحسن بن الحسن، من غير ولده، وهم أصحاب المغيرة بن سعد العجلي. [صفحة ١٧٣]

السابعة: المنكرون لإمامة موسى بن جعفر (عليه السلام) وهم طوائف: إحداهما: الذين قالوا بغيبة الصادق وأنه لم يمت ولن يموت حتى يظهر فيملا الأرض عدلا كما ملئت جورا وهو القائم المهدي، وهم بعض الناوسية. الثانية: الذين قطعوا بموته لكن زعموا أنه الإمام وأنه [٣٣٨] سيرجع إلى الدنيا فيملاها عدلا كما ملئت جورا وهم الناوسية أيضا. الثالثة: الذين جزموا بموته لكن ساقوا الإمامة إلى ولده عبد الله ابن جعفر، ويقال لهم الفطحية، لأن عبد الله كان أفطح [٣٣٩] ويقال لهم أيضا عمارية لانتسابهم إلى بعض أكابرهم يقال له عمار. الرابعة: الذين ساقوها إلى ولده محمد ويقال لهم السمطية. الخامسة: الذين ساقوها إلى ولده إسماعيل وهم الإسماعيلية السبعية. السادسة: الذين ساقوها إلى غير ولد جعفر وهم خمس طوائف: الأولى: الذين قالوا: إن جعفر أوصى بالإمامة إلى موسى بن الطفى، ويقال لهم الطفية. الثانية: الذين زعموا أنه أوصى بها إلى موسى بن عمران الأقمص وهم الأقمصية. الثالثة: الذين زعموا أنه أوصى بها إلى يرمع بن موسى الحايك وهم اليرمعية. الرابعة: القائلون بأن الصادق (عليه السلام) أوصى بها إلى عبد الله بن سعد التميمي، وهم التميمية. [صفحة ١٧٤] الخامسة: الذين ادعواها لأبى جعدة وهم الجعدية. السابعة: من المنكرين لإمامة موسى بن جعفر

(عليه السلام) اليقويية، وهم أصحاب أبي يعقوب، فإنهم جوزوا الإمامة لولد جعفر ولغير ولده. الثامنة: المنكرون لإمامة علي بن موسى الرضا (عليه السلام) وهم أيضا طوائف: الأولى: الذين توقفوا على موسى (عليه السلام) وقالوا: لا ندري أنه مات أو لم يموت، ويقال لهم الممطورة، لأن يونس بن عبد الرحمن من علماء الشيعة قال: ما أنتم إلا كلاب ممطورة. الثانية: الذين قالوا وجزموا بأنه لم يموت ولا يموت إلى يوم القيامة. الثالثة: الذين جزموا بموت موسى وساقوا الإمامة إلى ولده أحمد ابن موسى. التاسعة: والمنكرون لإمامة محمد بن علي الجواد (عليه السلام) محتجين بعدم علمه، لصغر سنه في ذلك الوقت لأنه لما مات الرضا (عليه السلام) كان سن الجواد أربع وقيل ثمان سنين. العاشرة: المنكرون لإمامة علي الزكي (عليه السلام)، وهم طائفة شاذة زعمت أن الإمام بعد محمد بن علي (عليهما السلام) ابنه موسى بن محمد أخو أبي الحسن علي بن محمد. الحادية عشر: المنكرون لإمامة الحسن بن علي العسكري (عليه السلام)، وهم الذين ساقوا الإمامة من علي بن محمد الزكي إلى ولده جعفر. الثانية عشر: المنكرون لإمامة الحجّة الخلف المنتظر (عليه السلام)، وهي ثلاثة عشر طائفة: إحداها: الذين قالوا إن الحسن (عليه السلام) لم يموت لأنه لو مات وليس له ولد ظاهر لخلا الزمان عن الإمام المعصوم، وذلك غير جائز. الثانية: الذين قالوا إنه مات لكنه سيحيى وهو المعنى بكونه قائما بعد [صفحة ١٧٥] الموت. الثالثة: قالوا إنه مات لا يحيى لكنه أوصى بالأمة إلى أخيه جعفر. الرابعة: قالوا إنه أوصى إلى أخيه محمد. الخامسة: قالوا: إنه مات من غير عقب، فعلمنا أنه ما كان إماما، وأن الإمام كان جعفر. السادسة: قالوا بل ظهر أن محمدا [٣٤٠] كان الإمام، لأن جعفر [٣٤١] كان مجاهرا بالفسق، والحسين كان فاسقا بالخفية، فتعين محمد للإمامة. السابعة: قالوا: مات، ولكن ولد له بعد موته بثمانية أشهر ولد. الثامنة: قالوا: لما مات الإمام ولا ولد له، ولا يجوز انتقال الإمامة منه إلى غيره، بقي الزمان خاليا عن الإمام وارتفعت التكاليف. التاسعة: قالوا يجوز أن يكون الإمام لا من ذلك النسل بل من غيره من العلوية. العاشرة: قالوا: لما لم يجز انتقال الإمامة من ذلك النسل إلى نسل آخر، ولا يجوز خلو الزمان عن الإمام، علمنا أنه بقي من نسله ابن وإن كنا لا نعرفه بعينه، ونحن على ولايته إلى أن يظهر. الحادية عشر: قالوا إن الإمامة إلى الرضا (عليه السلام)، وبعده مضطربة، فتوقف [٣٤٢]. في الكل. الثانية عشر: قالوا الإمام بعد الحسن ابنه المنتظر، وأنه علي بن الحسن، [صفحة ١٧٦] وليس كما تقول القطعية في الغيبة والانتظار حرفا بحرف. الثالثة عشر: قالوا إن أبا محمد مات من غير ولد ظاهر، ولكنه عن حمل بعض جواريه [٣٤٣] والقائم من بعد الحسن محمول لم تلد به أمه بعد، وإنما يجوز أن تبقى مائة سنة حاملا. فهذه الوجوه المشهورة في ضبط هذه الطوائف، ولهم شعب أخرى أضربنا عن ذكرها لعدم الفائدة فيه. وسنين فساد ما قالوه إن شاء الله تعالى. [صفحة ١٧٧]

في شبهة المنكرين لإمامة علي

واعلم أن من الناس من ينكرها مطلقا، أما الأولون فهم القائلون بإمامة أبي بكر، وأما الآخرون فهم الخوارج. أما الأولون فتمسكوا بعشرة شبه: الأولى: قوله تعالى ((وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم)) [٣٤٤] ولفظ "الذين آمنوا" لفظ جمع وأقل الجمع ثلاثة فقد وعد الله الثلاثة فما فوقها من أمه محمد (صلى الله عليه وآله) أن يستخلفهم في الأرض ويمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم، وكل ما وعد الله تعالى فلا بد وأن يوجد، وإلا وقع الخلف في خبره تعالى وهو محال، ومعلوم أنه لم يوجد إلا خلافة هؤلاء الأربعة. الشبهة الثانية: التمسك بقوله ((قل للمخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم أولى بأس شديد)) الآية [٣٤٥] فنقول: إن الداعي لهؤلاء الأعراب إما محمد (صلى الله عليه وآله)، أو الخلفاء الثلاثة الذين بعده، وإما علي (عليه السلام) ومن بعده، أما أن الداعي هو محمد (صلى الله عليه وآله) فمحال لقوله تعالى ((سيقول المخلفون إذا انطلقتم إلى مغانم لتأخذوها)) [صفحة ١٧٨] الآية [٣٤٦] وأما أنه علي (عليه السلام) فباطل، لأنه تعالى قال في صفة هؤلاء الدعاة ((تقاتلونهم أو يسلمون)) ولم يتفق لعلي (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله) قتال بسبب الإسلام، بل كانت محاربتة بسبب طلب الإمامة. وأما أن الدعاة هم الذين كانوا بعد علي (عليه السلام)، فهو ظاهر البطلان، لأنهم عندنا كانوا فساقا، وعند الخصم كفارا، وعلى التقديرين

فلا يليق بهم [ما] [٣٤٧] في قوله تعالى ((فإن تطيعوا يؤتكم الله أجرا حسنا)) الآية [٣٤٨] فلم يبق إلا أن يكون المراد هو إمامة هؤلاء الثلاثة. الشبهة الثالثة: لو كانت إمامة أبي بكر باطلة لما كان ممدوحا معظما عند الله تعالى، وقد كان كذلك، فوجب القطع بصحة خلافته، أما الملازمة فظاهرة، وأما أنه ممدوح معظم عند الله فلقوله تعالى ((لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة)) [٣٤٩] وهو من بايع تحت الشجرة، فوجب أن يكون مرضيا عند الله تعالى، ((والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه)) [٣٥٠] وإذا ثبت أنه مرضى عنه وجب صحة إمامته. الشبهة الرابعة: أن الصحابة كانوا يخاطبون أبا بكر بخليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وعلى (عليه السلام) حاضر، والخصم يعترف بذلك إلا أنه يحمله على التقية، ثم إن الله سبحانه وتعالى وصف الصحابة بالصدق فقال ((للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم)) إلى قوله ((وأولئك هم [صفحة ١٧٩] الصادقون)) [٣٥١] فلما ثبت أنهم خاطبوه بالخليفة، وثبت أنهم صادقون، وجب أن يكون خليفة حقا. الشبهة الخامسة: تمسكوا بقوله (صلى الله عليه وآله) " اقتدوا بالذين من بعدى أبي بكر وعمر [٣٥٢] وقوله " اقتدوا " لفظ للجمع، وهو إما للوجوب أو الندب، وعلى التقديرين فإنه يدل على جواز الاقتداء بهما في الأحكام، ولو كان على الخطأ والضلالة لما جاز ذلك. الشبهة السادسة: روى شعبة: أن النبي (صلى الله عليه وآله) قال " : إن الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا عضوضا [٣٥٣] وصف القائمين بهذا الأمر بعده مدة ثلاثين سنة بالوصف المقتضى للمدح والتعظيم، ووصف من بعدهم بالوصف الدال على أنهم أرباب الدنيا لا أرباب الدين، وذلك نص على صحة خلافة الخلفاء الأربعة. الشبهة السابعة: أبو بكر أفضل الخلق بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) والأفضل هو الإمام وإنما قلنا إنه أفضل لقوله (صلى الله عليه وآله) " : ما طلعت الشمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على أحد أفضل من أبى بكر [٣٥٤] وأما أن الأفضل هو الإمام فقد مر تقريره. الشبهة الثامنة: أن النبي (صلى الله عليه وآله) استخلف أبا بكر في الصلاة، فوجب أن يبقى خليفته في باقى الأحكام ضرورة، لأنه لا قائل بالفرق. [صفحة ١٨٠] الشبهة التاسعة: طريق ثبوت الإمامة إما بالنص، وإما الاختيار، وقد بينا أن النص باطل فثبت الاختيار، وكل من قال أن الطريق إليه الاختيار قال أن الإمام هو أبو بكر، فوجب القول بصحة إمامته ضرورة، لأنه لا قائل بالفرق. الشبهة العاشرة: لو كانت الإمامة حقا لعلى (عليه السلام) لكان تركه لها إما حال ما كانت الأمة مساعده على الطلب أو حال ما كانت مخالفة له، فإن كان الأول تعين عليه الطلب، بحيث لو لم يطلب تبيين أن الإمامة لم تكن حقا له، وإن كان الثانى وجب أن تكون هذه الأمة شر أمة أخرجت للناس، مع أنهم خير أمة أخرجت للناس، وإذا ثبت أنهم خير أمة لم يكن تركه (عليه السلام) طلب للإمامة إلا- بسبب دفعهم له عنها، وذلك يقتضى أن يكون تركه لها إنما كان لأنها ليست حقا له. الجواب عن الشبهة الأولى: لا نسلم حملها على الأربعة فقط، فإن اللفظ ((الذين آمنوا)) لفظ عام يتناول كل من آمن وعمل صالحا، فتخصيصه بالبعض دون البعض ترجيح من غير مرجح، فوجب حمله على كل المؤمنين. وأما لفظ الخلافة فلا نسلم أن المراد منها الإمامة فإن الخلافة أعم، ووضع العام مكان الخاص مجاز، بل المراد أن الله تعالى وعد جميع من آمن أن يستخلفهم عوضا من الكفار فى الجاهلية. وعن الثانية: لم لا يجوز أن يكون الداعى هو النبى (صلى الله عليه وآله)، وأما ما تبيين الاستقبال فى ((سيقول)) فتحمل على أن الآية نزلت قبل بعض الغزوات، وحينئذ يكون الوعد بالقول فى المستقبل عند تلك الغزوة حسنا ويصلح دخول التبيين فيه. سلمناه، لكن لم قلت أن الداعى إذا كان أحد هؤلاء الثلاثة وجب أن تكون إمامتهم صحيحة؟ إذ من الجائز أن يكون الانسان على الفسق المخرج عن قبول [صفحة ١٨١] الشهادة فضلا عن الإمامة ويدعو مع ذلك إلى طاعة الله، ويحرص على بعض أوامر الله، ويؤيده ما روى عن النبى (صلى الله عليه وآله) " إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاسق [٣٥٥] . وعن الثالثة: لا نسلم أن أبا بكر بقى معظما مطلقا، وبيانه من وجهين: أحدهما: أن لفظ " رضى " لفظ فعل ماض، ومع ذلك فهو مقيد بوقت البيعة فى الشجرة، والمقيد بوقت يحتاج فى استيعابه فى باقى الأوقات إلى دليل. الثانى: أن الرضا أعم من الرضا عنه فى أفعاله وأحواله ومن الرضا فى بعضها، والمشارك لا يدل على إحدى الخصوصيتين، فلم لا يجوز أن يحمل رضاه عنه ها هنا على الرضا عنه من جهة تصديقه بالرسول (صلى الله عليه وآله) ومبايعته له فقط، وهذا لا ينافى أن يكون غاصبا للخلافة من أهلها. وبأنه يجوز أن يرضى عن المؤمن من جهة إيمانه

ويسخط عليه من جهة فسقه. وعن الرابعة: أن مخاطبة الصحابة أبا بكر بالخلافه كمخاطبتهم لمعاوية، بل كمخاطبة بنى مروان بها، وسكوت على لا يدل على الرضا، فإن من لزم التقيه في وقت عدم تمكن أبى بكر فى طلب هذا الأمر العظيم فلئن يلزم السكوت عن إطلاق لفظ بعد امتداد يد أبى بكر أولى. وأما كون الصحابة صادقين فلا نسلم أن الفقراء الموصوفين بالصفات المذكورة كانوا هم المخاطبين لأبى بكر بالخلافه، بل كما يحتمل ذلك يحتمل أن يكونوا هم أصحاب على (عليه السلام) ومن أنكر إمامه أبى بكر. سلمناه، لكن الصادق أعم من الصادق فى كل أحواله أو فى بعضها، فلم قلت أن المراد أنهم صادقون فى كل أقوالهم، وحتى لا يجوز أن يكذبوا ومعلوم أن [صفحة ١٨٢] الكذب جائز بالاتفاق على آحادهم، وإذا جاز ذلك كانت مخاطبتهم له بالخلافه كذبا. وعن الخامسة: لا نسلم صحة الخبر، سلمناه لكنه خبر واحد لا يجوز العمل به، سلمناه لكن الاقتداء أعم من الاقتداء فى كل الأمور أو فى بعضها، ولم لا يجوز أن يحمل الاقتداء بها على الاقتداء فى المشاورات فى أمور الدنيا، أو فى أمر جزئى، سلمناه لكن الأمر لا يقتضى التكرار فلم لا يجوز الاقتداء بهما فى وقت ما فلا- يتعين أن يكون فى خلافتهما، سلمناه لكن الأمر ورد بالاقتداء بهما معا وظاهره يقتضى أن يقتدى بهما حالة اجتماعهما على الفتوى أو على الأمر المقتدى فيه بهما، وهما حال الاجتماع لا يكونان إمامين، فإن الإمام يشترط أن لا يكون معه غيره، بل يشترط أن لا يكون معه فى الحكم غيره. وعن السادسة: لا نسلم صحة هذا الخبر، سلمناه، لكنه خبر واحد فلا يعتمد عليه، سلمناه لكنه معارض بما أن خلافة الحسن والحسين (عليهما السلام) كانت عندكم بعد أبيهما، فعلى تقدير صحة هذا الخبر لا يكون خلافتهما صحيحة، لأن مفهومه أن هذه الرئاسة لا تسمى خلافة إلا فى مدة ثلاثين سنة فأما بعدها فتكون ملكا. فإن قلت: المراد بالخلافه التى يكون المسلمون متمكنون فيها من إجراء الشريعة على وجهها. قلت: الخلافه أعم من الإمامه، فلم لا يجوز أن يكون المراد خلافة المسلمين بعدى التى يتمكنون فيها من إظهار الحق ثلاثون سنة، وحينئذ لا يكون فى الخبر دلالة على صحة الإمامه ولا على فسادها. وعن السابعة: لا نسلم أنه الأفضل، وأما الخبر فممنوع الصحة، وأيضا [صفحة ١٨٣] فهو معارض بقوله (صلى الله عليه وآله) "على خير البشر فمن أبى فقد كفر" [٣٥٦] وأيضا لو صح هذا الخبر لكان مكذبا لرسول الله (صلى الله عليه وآله) فى قوله "وليتكم ولست بخيركم" [٣٥٧] وذلك يستلزم سقوطه عن درجة الاعتبار فى الإمامه. وعن الثامنة: فلا نسلم أن النبى (صلى الله عليه وآله) استخلفه فى الصلاة، فإن الذى صح وثبت أن عائشة قالت: مروا أبا بكر يصلى بالناس [٣٥٨] وكان الأمر بذلك من جهتها فى ظاهر الحال، والخصم يقول: إنما أمر بذلك النبى (صلى الله عليه وآله) ولم تثبت لهم هذه الدعوى بحجة. ويدل على اختصاص ذلك الأمر بعائشة قول النبى (صلى الله عليه وآله) عند إفاقة من عشيتته وقد سمع صوت أبى بكر فى المحراب "إنكن لصويحبات يوسف" [٣٥٩]. ومبادرته معجلا معتمدا على أمير المؤمنين (عليه السلام) والفضل بن العباس (رحمه الله) ورجلاه يخطان فى الأرض من الضعف، حتى نحى أبا بكر عن المحراب، ولو كان (صلى الله عليه وآله) هو الذى أمر بالصلاة لما رجع باللوم على أزواجه فى ذلك ولا بادر فى تلك الحال الصعبة حتى صرفه عن الصلاة. سلمناه، لكن أمر النبى (صلى الله عليه وآله) لا يقتضى شيئا آخر، بل لا يقتضى مرة أخرى، لأن الأمر لا- يقتضى التكرار. وأيضا فمثل هذا الأمر لا- يستدعى العزل لأن العرب لا- تحتاج إليه لو ثبت أن الاستخلاف دائما، والخصم يعترف بأنه لم يوله [صفحة ١٨٤] دائما. وعن التاسعة: أنا بينا أن الطريق إلى إثبات الإمامه هو النص، وأما الاختيار فهو ساقط عن درجة الاعتبار. وعن العاشرة: إنما ترك بسبب خذلان أكثر الأمة وجمهورهم له، قوله: يلزم أن يكونوا شر أمة أخرجت للناس قلنا لا نسلم كونهم بأسرهم كذلك بل بعضهم، وهم الدافعون لهذا الحق عن أهله، والمقصرون عن نصرته، وكون البعض أشرارا لا ينفى ((كنتم خير أمة أخرجت للناس)) لأن هذا الخطاب إما مع كل الأمة بحيث لا يخرج منها واحد، وهذا باطل بالاتفاق لأن فيه كثيرا من الأشرار، فيبقى أن يحمل على الأخيار من الأمة، وحينئذ يصير التقدير: لو كان هذا الحق مدفوعا عن أهله لكان الدافع له شر أمة أخرجت للناس، والدافع له بعض الصحابة. قوله تعالى ((كنتم خير أمة أخرجت للناس)) لأنه خاص ببعضهم أيضا، والجزئيتان لا يتناقضان. سلمناه لكن لفظه "كنتم" تدل على أنهم كانوا فى زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كذلك، أما بعده فلا نسلم، لأن ذلك يدل على الزمان الماضى. وقوله ((تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)) لا نسلم لأنه للاستقبال بل بحال

الماضى، والله الموفق. [صفحہ ١٨٥]

فى مطاعن الخوارج و غيرهم فى على

هؤلاء ذكروا مطاعن فى على (عليه السلام) وتوسلوا بذلك إلى خروجه عن أهلية الإمامة، وتلك المطاعن من وجوه عشرة: الأول: أنه حكم الرجال فى دين الله تعالى، فلو لم يكن شاكا فى إمامة نفسه لما حكم. الثانى: أنه رضى بتحكيم عمرو بن العاص " لعنه الله تعالى " مع فسقه وحكم أبا موسى الأشعري وكان يشبط أهل الكوفة عنه. الثالث: أن قتله عثمان كانوا فى جنده وقد قام جماعة منهم فقالوا: " نحن قتلنا عثمان " فلم يقتص منهم. الرابع: أنه شهد وحده لفاطمة (عليها السلام) على فذك، ولم يعلم أن شهادة الواحد لا تقبل، وأن شهادة الزوج لزوجته لا تقبل. الخامس: أنه ما يعرف تدبير الحروب، وكان لا يستقيم له رأى، ولذلك لم ينتظم له أمر فى حياة النبى (صلى الله عليه وآله) ولا بعد وفاته. السادس: أن ابن عباس أشار عليه أن يولى معاوية مدة ثم يستدرجه ويعزله فلم يفعل حتى كان منه ما كان. [صفحہ ١٨٦] السابع: أنه رد على عمر سهم ذى القربى وكان العباس أشار عليه بغير ذلك. الثامن: أنه كان يستبد برأيه وتارك المشورة، وتارك المشورة مخط بإجماع العقلاء. التاسع: أنه اضطرب عليه عسكره لسوء تدبيره حتى قال أهل الشام: على رجل شجاع غير أنه لا بصيرة له فى الحرب [٣٦٠]. العاشر: أنه أشار عليه الصحابة بالمقام بالمدينة فلم يفعل، وقد أقام بها من كان قبله. وكانوا يبعثون بالجيوش، وقد كان هو يشير عليهم بمثل ذلك، فإنه أشار على عمر لما استشاره فى الخروج إلى بعض الغزوات فقال له " إنك إن تخرج بنفسك إلى العدو فلا- يكون للمسلمين كائفه يأوون إليها " إلى آخر الكلام كما هو مذكور فى (نهج البلاغة) [٣٦١]. والجواب عن الأول: أما المراد بقوله إنه حكم الرجال، إن عنيتم به أنه لا- يجوز أن يرد أمر ديننا إلى حكم رجل يحكم فيه برأيه من غير مراجعة كتاب الله أو بسنة رسوله، فذلك ممنوع، بل هو جائز، والتحكيم فى هذا الأمر كالتحكيم فى الزوجين، وقد أشار (عليه السلام) إلى هذا فقال " ما حكمنا الرجال وإنما حكمنا كتاب الله، وإنه خط مسطور بين لوحين لا ينطق حتى يتكلم به [صفحہ ١٨٧] الرجال [٣٦٢] وقوله: إن ذلك يقتضى أن يكون شاكا فى إمامته. قلنا: هذا باطل، لأنه فى أول أمره لم يرض بالتحكيم بل منع منه " أنها مكيدة من ابن النابغة [٣٦٣] فلم يطيعوه، ويسلمونه [٣٦٤] إلى التحكيم فأجاب إليه للاضطرار إليه. وعن الثانى: أنه (عليه السلام) لم يحكم عمرو بن العاص وإنما حكمه خصمه، وقد أجاب ابن العباس (رضى الله عنه) عن ذلك فقال " أرأيتم لو كانت امرأة المسلم يهودية ووقع الخلاف بينهما فبعثت يهوديا حكما أما كان يرضى به المسلم [٣٦٥]؟ وأما أبو موسى الأشعري فلم يرضه (عليه السلام)، ولما قالوا أنه صاحب رسول الله وإنه كذا وكذا قال (عليه السلام): إن هذا الأمر لا يؤتى من زهد ولا ورع، وإنما يدفع إلى داهية العرب [٣٦٦] واختار هو (عليه السلام) ابن العباس (رضى الله عنه) فلم يطيعوه ولم يشعر (عليه السلام) فى ذلك الوقت أنه كان يشبط الناس عنه [٣٦٧]. [صفحہ ١٨٨] وعن الثالث: أن قتله عثمان كانوا فى شوكة ويحتاج فى إجراء حكم الله عليهم إلى معونة، وقد شغله من ذلك طلحة والزبير ومعاوية، وقد أجاب (عليه السلام) معاوية عن هذا فقال " أدخل فيما دخل الناس فيه ثم حاكم القوم إلى أحملكم على كتاب الله تعالى [٣٦٨] وكيفيه إقامة حكم الله تعالى عليهم ما أشار إليه (عليه السلام) وهو أن يمهل ويعاون [٣٦٩] ولا يشغل عنهم ويدعى أولياء الدم عند الإمام، ويعينوا القتل حتى يتمكن من إقامة القصاص عليهم. وربما يقال: إن عليا (عليه السلام) هو الذى قتل عثمان! وهذا من بهت معاوية وأمثاله وافترائهم عليه، وقد أجاب (عليه السلام) عن هذا فقال مخاطبا لمعاوية " إنك إن أنصفتنى وجدتنى أبرأ قریش من دم عثمان [٣٧٠]. وعن الرابع: أن الشك فى علم على (عليه السلام) بما هو واضح مشهور بين الصحابة من أعجب العجائب، أما شهادته وحده فلا يمكن الخصم أن يجزم بأنه كان عالما بأنه لا شاهد إلا هو، فإنه قد روى أن الحسن والحسين (عليهما السلام) كانا شاهدين بذلك أيضا [٣٧١]. سلمناه، لكن يحتمل أن يكون (عليه السلام) قد جوز أن غيره سمع ما سمع وأدى ما كان عليه، مع تجويز أن يظهر غيره فيشهد بمثل شهادته. [صفحہ ١٨٩] سلمناه، لكن يجوز أن يحكم الحاكم بشاهد ويمين كما يروى عن النبى (صلى الله عليه وآله) [٣٧٢]. وأما شهادة الزوج لزوجته فهى شهادة صحيحة مقبولة،

وكذلك شهادة الولد لوالده. ولا- نسلم أنها لا تجوز، وبيان ذلك من المسائل الفقيهية [٣٧٣]. وعن الخامس: أن مشاهد حروبه ووقائعه بحسب التواتر وتصفح كلامه في كيفية الحرب، مما تضطر معه العقول إلى أنه كان أوحده الخلق في إصابة الرأي في تدبير الحروب، وكذلك مشاورات النبي (صلى الله عليه وآله) في ذلك، ورجوع أبي بكر وعمر إليه في كثير حركاتهم، وعدم مخالفتهم لحرف مما يقوله في أمر تدبير الحرب دليل واضح على دوام إصابة الرأي، غير أن قومه ما كانوا يطيعونه، وكان ذلك مذكورا في خطبه، مثل [٣٧٤] " لا رأى لمن لا يطاع [٣٧٥] وكل فساد جرى في أمر ولايته (عليه السلام) إنما كان من قبلهم لسوء تدبيرهم وقلّة طاعتهم له. وعن السادس: أنه إنما لم يول معاوية لأنه لم يكن في نظره أهلا [٣٧٦] للولاية لأن شرط ذلك أن يكون عدلا في الظاهر، وما كان عنده كذلك، ولذلك قال تعالى ((وما كنت متخذ المضلين عضدا)) [٣٧٧]. [صفحة ١٩٠] وعن السابع: أنه إنما رد سهم ذى القربى لأن اجتهاده [٣٧٨] أدى إلى أن استحقاقهم إياه إنما يكون لفقروهم، ولذلك قال لعمر: " إن بنا العام لغنيّة عنه وبالناس [٣٧٩] حاجة إليه [٣٨٠]، وذلك من فضائله. وعن الثامن: لا نسلم أنه كان يستبد برأيه مطلقا بل فيما يعلمه، وظاهر أنه (عليه السلام) كان يشاور أهل العلم والرأى. سلمناه، لكن قد ثبت أنه (عليه السلام) معصوم، فيلزم حينئذ أن تكون أوامره كلها صائبة. وعن التاسع: أن اضطراب عسكره لا يدل على سوء تدبيره. وهو لأن حركاتهم الفاسدة مربوطة بأرائهم الفاسدة، وقد بينا أنه (عليه السلام) واحد الناس بالعلم بكيفية الحروب وممارستها. وعن العاشر: أن الاهتمام بالأمور يفتح أبواب الآراء والترجيح بينها، ولا شك أن آراءه كانت أولى من آراء غيره، لشدة اهتمامه بالأمر في ذلك الوقت، فلم تأخذه في ذلك لأئمة، وقد ثبت أنه (عليه السلام) معصوم فيجب حمل جميع أفعاله على الصواب، وبالله التوفيق. [صفحة ١٩١]

في فساد ما قالته الطوائف من الشيعة المنكرين لواحد واحد من الأئمة الإثني عشر

نذكر بعون الله تعالى ما يدل على فساد ما قالوه دلالة مجملّة، تشتمل على إبطال جميع أقوالهم، ونورد بعد ذلك ما تمسك به طوائف منهم تفصيلا، إن شاء الله تعالى: أما الأول: فبيانه من وجوه: أحدها: لا واحد ممن يدعى هؤلاء الطوائف بمعصوم. وما ليس بمعصوم فليس بإمام، وهو المطلوب. أما المقدمة الأولى فمتفق على صحتها، أما الثانية فقد مضى تقريرها. الوجه الثاني: أنه لا واحد ممن يدعى هؤلاء الطوائف إمامته بمنصوص عليه، وقد بينا أن الإمام يجب أن يكون منصوصا عليه، ينتج أنه لا واحد ممن يدعى هؤلاء الطوائف إمامته بإمام. أما المقدمة الأولى فسنبين صحتها، وأما الثانية فقد ثبت بالدليل. الوجه الثالث: أن الشيعة بأسرهم معترفون بتقيح العقل وتحسينه، إذا عرفت ذلك فنقول: لو كان الحق مع أحد هؤلاء الطوائف المذكورة لما جاز انقراضها على تقدير أن الحق معها، وإلا لزم خروج الحق عن الأمة وإنه [صفحة ١٩٢] غير جائز، وأما فساد الثاني: فظاهر أنه لم يكن لأحد من هذه الطوائف كثرة ليعتد بنقلهم، ولم يكن بينهم من هو مشهور بالعلم، ولم يبرز لهم قول حتى اضمحل. إذا عرفت ذلك فلنشرع الآن في بيان ما تمسك به طوائف منهم من الخيالات، ثم نبين فسادها إن شاء الله تعالى. الطائفة الأولى - الكيسانية: إنما تسموا بهذا الاسم لأنهم أصحاب المختار، وكان اسمه أولا كيسان [٣٨١]، وقيل سبب تسميته أن أباه حملة وهو صغير إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) فوضعه بين يديه فمسح يده على رأسه وقال له " كيسان كيسان [٣٨٢] ثم إنهم تمسكوا في أن الإمام بعد علي (عليه السلام) محمد بن الحنفية (رضى الله عنه) لقول أمير المؤمنين (عليه السلام) له يوم البصرة " أنت ابني حقا [٣٨٣] وأنه كان صاحب رأيه كما كان علي (عليه السلام) صاحب راية رسول الله (صلى الله عليه وآله). استدلووا بذلك على أنه أولى الناس بمقامه. وأما أنه القائم المهدي فلقول النبي (صلى الله عليه وآله) " لن تنقضى الأيام والليالي حتى يبعث الله رجلا من أهل بيتي اسمه اسمي وكنيته كنييتي واسم أبيه اسم أبي [٣٨٤] وكان من أسماء علي (عليه السلام) عبد الله لقوله (عليه السلام) " أنا عبد الله وأنا أخو رسول الله وأنا [صفحة ١٩٣] الصديق الأكبر لا يقولها بعدى إلا كذاب مفتر [٣٨٥] وزعموا أنه إذا كان هو الإمام وكان الإمام القائم المنتظر فلا إمام إذا غيره، ولا يجوز أن يموت قبل ظهوره فتخلو الأرض من حجة. الجواب: أما قوله (عليه السلام) " أنت ابني حقا " فلا شك في هذه المقالة، وإنما النزاع في دلالة هذا

الكلام على تخصيصه بالإمامة، وظاهر أنه ليس فيه دلالة على ذلك، بل إنما يحمل ذلك على الشهادة له بالشجاعة وطيب المولد وذلك أن محمدا (رضى الله عنه) لما حمل الراية يوم البصرة ثم [٣٨٦] صبر حتى كشف الناس، فأبان من شجاعته وبأسه ما كان مستورا [٣٨٧]، سر به (عليه السلام) وأحب أن يعظمه ويمدحه على فعله، أي أنك تشبهني في هذه الخصال وفي الصبر في الله. وأما كونه صاحب الراية كما كان على (عليه السلام) صاحب راية رسول الله (صلى الله عليه وآله) فليس ذلك من الدلالة على إمامته في شيء البتة، ولو صح الاستدلال بهذا القدر على الإمامة لكان كل من حمل راية النبي (صلى الله عليه وآله) ولعلي (عليه السلام) كان منصوبا عليه بالإمامة، وذلك ظاهر الفساد. وبالجملة فهم مطالبون على تصحيح دعواهم بالدليل الموجه. وأما تمسكهم في أنه المهدي بقول الرسول (صلى الله عليه وآله) فليس في هذا الخبر إلا أن الله يبعث رجلا وله هذه الأوصاف، أما أنه هو هذا أو ذاك فلا يتناوله الخبر، على [صفحة ١٩٤] أن أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يكن اسمه عبد الله وإنما مراده من قوله "أنا عبد الله" الاعتراف لنفسه بصفة العبودية لله [٣٨٨]. ثم الذي يدل على أن محمدا (رضى الله عنه) ليس بإمام أنه لم يدع الإمامة ولا دعا أحدا إلى اعتقاد ذلك عنه. بدليل أنه سئل - عند [٣٨٩] ظهور المختار وادعائه عليه أنه أمره بالخروج والطلب بثار الحسين (عليه السلام) وأنه أمره أن يدعو الناس إلى إمامته - عن ذلك وصحته؟ فأنكره وقال: "والله ما أمرته بذلك، لكني لا أبالي أن يأخذ بثارنا كل أحد، وما يسؤني أن يكون المختار هو الذي يطلب بدمائنا [٣٩٠]" فاعتمد السائلون له ذلك وكانوا خلقا كثيرا قد رحلوا إليه لهذا المعنى بعينه، على ما ذكره أهل النقل، فرجعوا ونصر أكثرهم المختار على الطلب بدم الحسين (عليه السلام)، ولم ينصره على القول بإمامة محمد (رحمه الله) [٣٩١] ومع ذلك لا يمكن القول بإمامته، وبالله التوفيق. الطائفة الثانية - الزيدية: ويجمعهم أن الإمام بعد النبي (صلى الله عليه وآله): علي، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم كل فاطمي خرج بالسيف مستحقا لشرائط الإمامة وشبهتهم أن زيد بن علي (رضى الله عنه) كان عالما زاهدا آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر، فوجب أن يكون مستحقا لشرائط الإمامة فكان هو الإمام. والجواب: أنا بينا أن من شرائط الإمامة العصمة والنص، وهما مفقودان في حق زيد رضي الله عنه فمن ادعاهما فعليه البيان. [صفحة ١٩٥] الطائفة الثالثة - الناووسية: وانتسابهم إلى رجل من أهل البصرة يقال له عبد الله بن ناووس [٣٩٢] ويجمعهم كما عرفت أنهم يقولون: أن جعفر بن محمد سيرجع إلى الدنيا فيملأها عدلا كما ملئت جورا، وإن اختلفوا في أنه مات أو لا؟ واحتجوا على ذلك بخبر رواه عنبسة بن مصعب عنه عليه السلام أنه قال "إن من جاء يخبركم عنى بأنه غسلني وكفني ودفنني فلا تصدقوه [٣٩٣]". والجواب: أن العلم بموته معلوم بالضرورة لا يدفع بخبر واحد، وأيضا هذا الخبر إن لم يصح بطل ما قالوه، وإن صح سلطنا عليهم التأويل، لمعارضته العقل ووجوب ترجيح العقل على النقل [٣٩٤]. الطائفة الرابعة - الإسماعيلية: شبهتهم من وجهين: أحدهما: أن إسماعيل كان أكبر ولد جعفر، وليس يجوز أن ينص على غير الأكبر [٣٩٥]! الثاني: قالوا: قد أجمع من خالفنا على أن أبا عبد الله عليه السلام نص على إسماعيل غير أنهم ادعوا أنه "بدا لله فيه" وهذا قول لا نقبله منهم [٣٩٦]. جواب الأول: أن النص على الأكبر متى يجب إذا كان الأكبر باقيا بعد والده أو إذا لم يكن؟ الأول مسلم، والثاني ممنوع، فإن إسماعيل رضي الله عنه مات في زمن والده، وإذا كان كذلك لم يكن للنص عليه معنى، ولو وقع لكان كذبا، لأن المعنى [صفحة ١٩٦] أن المنصوص عليه يكون خليفة الماضي فيما يكون يقوم به، فإذا لم يبق بعده لم يكن خليفته، فيكون النص عليه حينئذ كذبا لا محالة [٣٩٧]. وجواب الثاني: أنا لا نسلم تسليم الجماعة لهم حصول النص عليه، فإن أحدا من أصحابنا لم يعترف بأن أبا عبد الله عليه السلام نص على ولده إسماعيل، ولم ينقل أحد منهم ذلك شادا ولا معروفا، وإنما غلطوا من حيث أن الناس كانوا في حياة إسماعيل يظنون أن أبا عبد الله عليه السلام ينص عليه لأنه كان أكبر أولاده وكان يعظمه، فلما مات إسماعيل رحمه الله زالت ظنونهم وعلموا أن الإمامة في غيره، فتمسك هؤلاء المبطلون بهذا الظن وجعلوه أصلا وادعوا وقوع النص عليه، وليس عندهم في ذلك أثر ولا خبر يسندوا دعواهم إليه. فأما ما روى [٣٩٨] من قول الصادق عليه السلام: (ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل) [٣٩٩] فليس على ما توهموه من البداء في الإمامة لوجهين: أحدهما: أن أبا عبد الله عليه السلام قال: (إن الله كتب القتل على ابني إسماعيل مرتين فسأله فيه، فما بدا له في شيء كما بدا له في إسماعيل) [٤٠٠]

وعنى به ما ذكره من القتل الذي كان مكتوبا عليه فصرفه عنه بمسألة أبي عبد الله عليه السلام [٤٠١]. [صفحة ١٩٧] الثاني: أن الإمامة لا يوصف الله تعالى فيها بالبداء، لإجماع الإمامية على النقل المشهور عن الأئمة عليهم السلام أنهم قالوا: (مهما بدا لله في شئ فلا يبدو له في نقل نبي عن نبوته ولا إمام عن إمامته ولا مؤمن قد أخذ الله عهده بالإيمان عن إيمانه) [٤٠٢] وذلك يبطل ما ادعوه من ثبوت النص، وبالله التوفيق. الطائفة الخامسة - الشمطية: القائلون بإمامة محمد بن جعفر، وسموا الشمطية لنسبتهم إلى رئيس لهم يقال له يحيى بن أبي الشمط. شبهتهم: أنهم زعموا أن أبا عبد الله عليه السلام كان جالسا في داره، فدخل عليه محمد وهو صبي فكبا في قميصه ووقع لوجهه، فقام إليه أبو عبد الله فقبله ومسح رأسه وضمه إلى صدره وقال: (سمعت أبي يقول: إذا ولد لك ولد يشبهني فسمه باسمي، فهذا الولد يشبهني ويشبه الرسول صلى الله عليه وآله ويكون على سنته) [٤٠٣]. جوابها: لا نسلم صحة الخبر، سلمناه، لكنه خبر واحد ولا يجوز العمل به، سلمناه، لكنه لا دلالة فيه على مرادكم، لأن مسح أبي عبد الله عن وجه ولده التراب وضمه إلى صدره وقوله (أن أبي أخبرني أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: سيولد لي ولد يشبهه يكون على سنته) لا يدل شئ منه على الإمامة لا بالمطابقة ولا بالتضمن ولا بالالتزام. سلمناه، لكنه معارض بما أن محمدا خرج بعد أبيه بالسيف ودعا الناس إلى إمامته، وتسمى بإمرة المؤمنين، ولم يتسم بذلك أحد خرج من آل أبي طالب، ولا خلاف بين الإمامية أن من تسمى بهذا الاسم بعد أمير المؤمنين عليه السلام فقد أتى [صفحة ١٩٨] منكر [٤٠٤]، ولم يكن أهلا للإمامة. الطائفة السادسة - الفطحية: القائلون بإمامة عبد الله بن جعفر عليه السلام، وسموا بذلك لأن عبد الله بن جعفر كان أفتح الرجلين [٤٠٥] وقيل إنه كان لهم رئيس، يقال له عبد الله بن أفتح [٤٠٦] وكلام هذه الطائفة ظاهر البطلان، لأنهم لم يدعوا نصا عن أبي عبد الله عليه السلام، وإنما عملوا على ما رووه من أن الإمامة تكون في الأكبر. وجوابه من وجوه: الأول: لا نسلم أنه الأكبر، فإن الأكبر كان إسماعيل. الثاني: أن هذا الحديث لم يرد قط إلا مشروطا، وذلك أنه ورد (إن الإمامة تكون في الأكبر ما لم يكن به عاهة) [٤٠٧] وأهل الإمامة القائلون بإمامة موسى ابن جعفر عليه السلام متواترون بأن عبد الله كانت به عاهة في الدين لأنه كان يذهب مذاهب المرجئة [٤٠٨] الذين الواقعون في علي وعثمان، وأن أبا عبد الله عليه السلام قال فيه وقد خرج عنه: (هذا مرج كبير) [٤٠٩] وإنه دخل عليه يوما وهو يحدث أصحابه، فلما رآه سكت حتى خرج، فسئل عن ذلك فقال: (أما علمتم أنه من [صفحة ١٩٩] المرجئة) [٤١٠]! الثالث: لم يكن له من العمل ما يتميز به من العامة، ولا يروى عنه شئ من مسائل الحلال والحرام، ولا كان بمنزلة من يستفتى في الأحكام، ولما خرج وادعى الإمامة بعد أبيه امتحن بمسائل صغيرة فلم يجب عنها ولا تأتي [٤١١] له الجواب. فثبت بهذه الوجوه أنه ليس أهلا للإمامة. الطائفة السابعة - الممطورية: وهم الوقفة في موسى عليه السلام أنه مات أو لم يمت، شبهتهم من وجهين: أحدهما: أنهم حكموا أنه لما ولد موسى عليه السلام دخل أبو عبد الله عليه السلام على حميدة أم موسى فقال لها: (يا حميدة بخ بخ، حل الملك في بيتك) [٤١٢]. الثاني: ما رووا أنه سئل عليه السلام عن اسم القائم فقال: (اسمه اسم حديدة الحلاق) [٤١٣]. وجواب الأول: أن أبا عبد الله عليه السلام لعله أراد بالملك الإمامة على الخلق وفرض الطاعة على البشر، وملك الأمر والنهي هو الملك على الحقيقة، ومثله قوله تعالى: (فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما) [٤١٤] فإنه أراد بالملك ملك الدين والرئاسة فيه على العالمين. وجواب الثاني: لا نسلم صحة هذا الخبر، سلمناه، لكن لم لا يجوز أن تكون [صفحة ٢٠٠] إشارته [إلى] [٤١٥] القائم بالإمامة بعده، ولم يشر به إلى القائم بالسيف، وقد علمنا أن كل إمام فهو قائم بالإمامة بعد أبيه. الطائفة الثامنة - القائلون بإمامة أحمد بن موسى: ولهم شبهتان: إحداهما: أن الرضا عليه السلام وصى بالإمامة إليه، ونص بها عليه [٤١٦]. الثانية: أن أبا جعفر كان صغير السن في ذلك الوقت، لأن الرضا عليه السلام مات وهو ابن سبع سنين ومثل هذا لا يصلح للإمامة [٤١٧]. جواب الأولى: لا نسلم صحة النص على أحمد بن موسى، فإن أحدا ممن يعتبر نقله من الإمامية لم يروه [٤١٨]. وجواب الثانية: أن الالتباس عليكم من جهة سنه عليه السلام بين الفساد، وذلك أن كمال العقل لا يستنكر لحجج الله تعالى مع صغر السن، وله اعتبار بقصة عيسى عليه السلام حيث قال القوم: (كيف نكلم من كان في المهد صبيا قال إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبيا) [٤١٩] الآية وقال تعالى في قصة يحيى: (وآتيناه الحكم صبيا) [٤٢٠] فلم يكن كمال العقل منافيا للصبى في حق أولئك،

فوجب أن لا يكون منافيا في حق أولياء الله تعالى، وذلك يبطل ما قالوه. [صفحة ٢٠١] الطائفة التاسعة - القائمون بأن الإمامة بعد أبي الحسن علي بن محمد صارت إلى ابنه محمد بن علي، بنص أبي الحسن عليه السلام: وهؤلاء مطالبون - أولا - بنقل لفظ النص ولن يجردوه. الثاني: أنهم قد انقضوا ولم يبق منهم إلا شذاذة [٤٢١] لا يعتد بنقلهم، ولا يكون حجة يتعين به الإمام. الطائفة العاشرة - الذين زعموا أن الحسن بن علي لم يمت: شبهتهم: أنه لو مات وليس له ولد، لخلا الزمان عن الإمام المعصوم، وأنه غير جائز. الجواب: أما موته فمعلوم بالضرورة. وأما أنه لا ولد له فلا نسلم، فإن الجمهور من الإمامية يثبتون ولادة ابنه القائم المنتظر، وصحوا النص عليه، وقالوا هو سمي رسول الله ومهدي الأنام، وتواتر بينهم أن الحسن عليه السلام أظهره لهم وأراههم شخصه، وإن كان بنهم خلاف في سنه عند وفاة أبيه، فقال كثير منهم كان سنه إذ ذاك خمس سنين، لأن أباه توفي سنة ستين ومائتين، وكان مولد القائم سنة خمس وخمسين ومائتين. وقال بعضهم: بل كان مولوده سنة اثنين وخمسين، وكان [٤٢٢] سنه عند وفاة أبيه ثمان سنين. واتفقوا على أن أباه لم يمت حتى أكمل الله تعالى عقله وعلمه الحكمة وفص الخطاب، وأبانه من سائر الخلق بهذه الصفة، إذ كان خاتم الحجج ووصي الأوصياء وقائم الزمان [٤٢٣]. واحتجوا على جواز ذلك عقلا: بقصة عيسى عليه السلام في قوله تعالى: (كيف [صفحة ٢٠٢] نكلم من كان في المهدي صبيا قال إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبيا) [٤٢٤] وبقصة يحيى عليه السلام بقوله تعالى: (وآتيناه الحكم صبيا) [٤٢٥] وقالوا [٤٢٦]: (أن صاحب الأمر حتى لا يموت حتى يملأ الأرض عدلا كما ملئت ظلما) وأما إنه لم وجب بقاؤه؟ فلما تقدم من وجوب نصب الإمام من الله تعالى في كل وقت. فهذا هو الكلام على الطوائف المشهورة منهم، وأما الباقيون فكلامهم ظاهر الفساد، وبالله التوفيق. [صفحة ٢٠٣]

في غيبة الإمام

إعلم أن البحث في هذه المسألة يقع في مقامات أربع: المقام الأول: في سبب الغيبة. [المقام] الثاني: في إمكان بقاء المزاج الانساني مثل المدعة التي ندعيها لهذا الإمام الغائب. [المقام] الثالث: وقوع ذلك البقاء في الأمزجة كثيرة مشهورة. [المقام] الرابع: في كون المدعى إمامته هذا هو الإمام المعين. وعند بيان هذه الأمور نبين لك أن إنكار ما يقول الاثنى عشرية في أمر الغيبة جهل محض من منكريه، وعصبيته باطله في مقابلة الحق. أما المقام الأول، وهو بيان سبب الغيبة، فاعلم: أنا بينا في البحث الاول في وجوب عصمة الإمام، أن سبب انبساط يده مركب من ثلاثة أجزاء: أحدها: يجب من الله وهو إيجاده وإكمالها في ذاته. والثاني: يجب عليه نفسه وهو القيام بأعباء الإمامة. والثالث: على الخلق وهو الانقياد له ومساعدته في تنفيذ أوامر الله تعالى والقيام بها. [صفحة ٢٠٤] والماهية المركبة لا- تتحقق إلا بمجموع أجزائها، لكن وإن حصل وجوده وقيامه بأعباء الإمامة - وهذان الأمران اللذان يتعلقان بالله تعالى وبه نفسه - فإن الجزء الثالث من الخلق لم يحصل، إذ لم يزل خائفا مستترا من الأعداء، فقد [٤٢٧]. ظهر من ذلك: أن سبب غيبة الإمام هو قوة الظالمين والخوف منهم. على أن لنا أن نقول: إن سلما أن هذا ليس بسبب، لكن إذا ثبت أنه عليه السلام معصوم لم يفعل قبيحا ولم يخل بواجب، لم يزل من عدم تعقلنا [٤٢٨] لعل غيبته أن لا يكون موجودا، لجواز أن يكون ذلك لمصلحة لا يطلع عليها. وأما المقام الثاني، وهو إمكان بقاء المزاج الانساني مثل المدعة التي ندعيها لهذا الإمام القائم، فاعلم به ضروري، ويدل على ثبوت الإمكان تواتر الوقوع. وأما المقام الثالث، وهو ثبوت البقاء في أمزجة مشهورة، فهو أيضا بين، ولندكر عدة من أعمار المعمرين الذين تواترت بتعيين أعمارهم الأخبار: فمن أولئك: الربيع بين ضبيع الفزارى، كان من المعمرين وعاش ثلاثمائة وثمانين سنة [٤٢٩]، روى أنه دخل على بعض خلفاء بني أمية فقال: يا ربيع، لقد طلبك جد [٤٣٠]. غير عاشر. فقال: فصل لي عمرك. فقال: عشت مائتي سنة في الفترة فترة عيسى ابن مريم عليه السلام، ومائة وعشرين سنة في الجاهلية، وستين سنة في الاسلام. مع [صفحة ٢٠٥] سؤالات أخر لا تتعلق بغرضنا [٤٣١]. ومنهم: المستوغر وهو عمر بن ربيعة بن كعب بن سعد بن زيد مناة، عاش ثلاثمائة وعشرين سنة، وأدرك أول الإسلام، وله في ذلك شعر: ولقد سئمت من الحياة وطولها++ وعمرت من بعد السنين مئينا مئة أتت من بعدها مئتان لي++ وازددت

من بعد المئين سنينا [٤٣٢]. هل ما بقى إلا كما قد فاتنا++ يوم يكر ولية تفنينا [٤٣٣]. ومنهم أمانه بن قيس بن الحارث بن شيان بن العارك بن معاوية بن الكندي [٤٣٤]، عاش ثلاثمائة وعشرين سنة، وفي ذلك المسلم النخعي يقول: أيا ليتنى عمرت يا أم خالد++ كعمر أمانات بن قيس بن شيان لقد عاش حتى قيل ليس بميت++ وأفنى فثاما [٤٣٥] من كهول وشبان فحلت به من بعد حرس وحقبة++ دويهية حلت بنصر بن دهمان ومنهم: عبد المسيح بن بقله الغساني، وهو عبد المسيح بن عمر بن قيس ابن حنان بن بقله، وبقله: كنية لثعلبة وقيل الحرث، وإنما سمي بقله لأنه خرج على قومه في بردين أخضرين فقالوا له: ما أنت إلا بقله، فعرف بذلك وعاش ثلاثمائة سنة وخمسين سنة، وأدرك الإسلام ولم يسلم وكان نصرانيا [٤٣٦]. [صفحة ٢٠٦] ومنهم: دويد بن زيد بن نهد بن زيد بن أسلم بن الحاف [٤٣٧] بن قضاة، عاش أربعمئة سنة وستة وخمسين سنة. وأما من عاش في الإسلام وقبيل الإسلام المأتين وفوقها فكثيرون، كزهير ابن حباب الكلبي [٤٣٨]: فإنه عاش مائتين وعشرين سنة، وواقع مائتي وقعة [٤٣٩]، وكان سيدا مطاعا في قومه. وكالرجل الجرهمي [٤٤٠] قيل إنه دخل على معاوية بن أبي سفيان رجل فقال ممن الرجل؟ فقال: من جرهم، فقال: ومنهم باق؟ فقال: بقيت ولو لم أبق لم أتك، فقال له معاوية: صف لنا الدنيا وأجز، فقال: نعم سنيات بلاء وسنيات رخاء، يولد مولود ويهلك هالك، ولولا- المولود لباد الخلق، ولولا الهالك لضاقت الأرض برحبها، وقال: وما الدهر إلا صدر يوم ولية++ ويولد مولود ويفقد فاقد وساع لرزق ليس يدرك قوته++ ومهدى إليه رزقه وهو قاعد وكان سنة مائتين وأربعين سنة. فهؤلاء بعض من عاش إلى هذه المدة في هذا القرن. وأما الأخبار عن أعمار من كان في القرون الأولى [٤٤١] فمشهورة، وقد نبه القرآن العظيم على بعضها كعمر نوح عليه السلام إذ لبث في قومه يدعوهم سوى ما سبق [صفحة ٢٠٧] (ألف سنة إلا خمسين عاما) [٤٤٢] وما اشتهر عن عمر لقمان [٤٤٣] وأنه عاش ثلاثة آلاف سنة، وقيل: سبعة آلاف سنة. وبالجملة: فالعلم التواترى حاصل بامتداد الحياة الانسانية هذه المدة وأمثالها. وأما المقام الرابع، وهو أن المدعى إمامته وغيبته هو هذا المعين، فقد بينا أن ذلك معلوم من نص أبيه [٤٤٤] وأن الاثنى عشرية ينقلون خلفا عن سلف أن الحسن عليه السلام أظهره لهم ونص عليه، ولم يخرج من الدنيا حتى أكمل الله عقله وعلمه الحكمة وفصل الخطاب، وإذا عرفت هذه المقامات ظهر لك أن استنكار غيبه هذا الإمام وطول حياته ممن ينكرها ليس إلا بمجرد العصبية الفاسدة، ولو سلمنا أنه لم يوجد بقاء المزاج الانساني إلى الحد المذكور إلا- أن ذلك من الأمور الممكنة، والله تعالى قادر على جميع الممكنات، ومن مذهب الكل أن خرق العادة في حق الأولياء والصالحين أمر جائز وحيثنذ يكون الاستنكار والاستبعاد قبيحا، والله ولى التوفيق والعصمة، وهو ولى السداد وله الحمد والمنه، والحوال والقوة.

باورقي

- [١] الزمر: ١٧، ١٨.
- [٢] انظر للمزيد معجم البلدان ١: ٣٤٦ - ٣٤٩، طبعه بيروت ١٩٧٩ م.
- [٣] وعليه فلا يصح ما في نهاية مقدمة شرح النهج الكبير للمؤلف ١: ٣٠٠ أنه دفن في مقبرة جده المعلى في قرية هلتا.
- [٤] واختار الدكتور الشيخ محمد هادي الأميني في تحقيقه لاختيار مصباح السالكين للمؤلف المترجم له ابن ميثم (رحمه الله) وسطا بين التاريخين: ٧٨٩ بلا ذكر مستند له لذلك.
- [٥] البحار ٦: ١١٩.
- [٦] أحوال وآثار خواجه نصير الدين: ١٤، (فارسي).
- [٧] كان أبوه من كهروود واليوم يقال لها وشارة - بين قم وساوة تنمة المنتهى: ٥٢٠، طبعه قم، والفوائد الرضوية: ٦٠٤. انظر روضات الجنات ٦: ٣٠٠. بل يرى الأفندي أن طوس كانت من قرى قم، انظر رياض العلماء ٥: ١٦٠.
- [٨] ياد بود خواجه طوسي: ١٥، (فارسي).

- [٩] عصا صغيرة كان يأخذها رسول الله (صلى الله عليه وآله) بيده يسمى القضيب الممشوق.]
- [١٠] نقل ابن الأثير في الكامل: أن البردة كان قد أهداها النبي (صلى الله عليه وآله) إلى كعب بن زهير الشاعر واشتراها معاوية من ورثته بعشرين ألف درهم، فكانت بيد الخلفاء حتى أحرقتها التتار ٢: ٢٧٦.
- [١١] يابود خواجه طوسي، المقدمة: ٢، للدكتور موسى عميد.
- [١٢] أعيان الشيعة ٤٦: ١١.
- [١٣] فهرست آل بويه وعلماء البحرين: ٦٩، والسلافة البهية في الترجمة الميثمية بضمن كشكول البحراني ١: ٤١ - ٥٣.
- [١٤] الذريعة ٢٠: ٢٩٧.
- [١٥] بدأه الطريحي في مجمع البحرين، مادة مثم ٦: ١٧٢.
- [١٦] لؤلؤة البحرين: ٢٤٦، وروضات الجنات ٦: ٣١٤، وتنقيح المقال ٣: ١٧٩.
- [١٧] انظر مقدمة الحاتمي لشرح النهج الكبير للمؤلف ١: ١، والحاتمي هو الشيخ محمد رضا البروجردى المتوفى في ١٤٠١ هـ، معجم رجال الفكر: ١٤٦.
- [١٨] أعيان الشيعة ٤٦: ١١.
- [١٩] تلخيص معجم الآداب في معجم الألقاب ١: ٢٠٨، برقم ٢٦٣.
- [٢٠] الحوادث الجامعة: ٢٧٧، وعنه في الأنوار الساطعة: ٨٩.
- [٢١] راجع ترجمته في مقدمة الكتاب، الصفحة: ٢.
- [٢٢] مقدمة قواعد المرام في علم الكلام: ٢٠، طبعه قم المقدسة.
- [٢٣] انظر صورة النسخة في الصفحة الأخيرة من مقدمة الكتاب.
- [٢٤] ذكرها بعضهم: بأكبريه، بينما المعروف: المرء بأصغريه، بقلبه ولسانه، لا بأكبريه، ولا أراه إلا من التصحيح بالغلط.
- [٢٥] مجالس المؤمنين ٢: ٢١٠. والمناسب مع هذه القصة أن تكون هذه السفارة الأولى له إلى الحلّة قبل إقامته ببغداد ٦٧٦ هـ وفيها كانت مباحثة المحقق الحلّي معه وإقراره له بالفضل، مجمع البحرين ٦: ١٧٢ فهذا هو المناسب، لا بعد إقامته ببغداد وصدور كتبه واشتهاره بها.
- [٢٦] لم يسم شرحه هذا الكبير في مقدمته باسم، ولكنه سمي مختاره منه باسم: اختيار مصباح السالكين في شرح كلام أمير المؤمنين (عليه السلام). ففعل ذلك اشتقاقاً من هذا الوصف " السالك " الذي أطلقه على من كتب له هذا الشرح: علاء الدين الجويني.
- [٢٧] شرح النهج للبحراني ١: ٣ - ٤.
- [٢٨] شرح النهج للبحراني ٥: ٤٦٨.
- [٢٩] اختيار مصباح السالكين، مقدمة المؤلف: ٤٥ - ٤٨، طبعه مشهد.
- [٣٠] اختيار مصباح السالكين: ٦٨٥، طبعه مشهد.
- [٣١] مجالس المؤمنين ٢: ٤٦٧ - ٤٨١.
- [٣٢] شرح النهج للبحراني ١: ٥ - ٦٠، طبعه طهران - النصر.
- [٣٣] الذريعة ٣: ٣٥٢.
- [٣٤] الأنوار الساطعة: ١٧٣ - ١٧٤، وسر گذشت خواجه نصير الدين: ٦٧، (فارسي).
- [٣٥] مجالس المؤمنين ٢: ٤٨٢، وسر گذشت وعقائد خواجه نصير الدين: ٦٧.
- [٣٦] شرح المائة كلمة: ٢، طبعه طهران.

- [٣٧] شرح المائة كلمة، المقدمة: ي.
- [٣٨] الأنوار الساطعة: ١٧٢، نقلا عن القاضي في مجالس المؤمنين، وانظر ترجمة ابنه بهاء الدين محمد في: ١٧٣.
- [٣٩] سرگذشت خواجه نصير الدين الطوسي: ٦٦، (فارسي)، وانظر مجالس المؤمنين ٢: ٤٧٣ و ٤٧٨.
- [٤٠] لب التواريخ: ٢٣٦ و ٢٣٧، (فارسي).
- [٤١] مهج الدعوات: ٤١٥، كما عنه في البحار ٩٥: ٣٣٦.
- [٤٢] الذريعة ١٧: ١٧٩ باسم القواعد الإلهية في الكلام والحكمة. وباسم مقاصد الكلام في علم الكلام في ٢١: ٣٨٤، وباسم منهج الأفهام في علم الكلام في رياض العلماء ٥: ٢٢٧.
- [٤٣] الذريعة ٢٤: ٦١، برقم ٢٩٦.
- [٤٤] الذريعة ١٤: ١٤٩، وباسم مصباح السالكين ٢١: ١١٠.
- [٤٥] ذكر باسم مختصر شرح النهج في الذريعة ٢٠: ١٩٩، وباسم شرح النهج المتوسط أو الصغير ١٤: ١٤٩، والوسيط ١٤: ١٧٠.
- [٤٦] الذريعة ٣: ٣٥٢. وباسمه مقدمة البلاغة ٢٢: ٤٤، وباسم أصول البلاغة ٢: ١٧٩.
- [٤٧] أعيان الشيعة ١٠: ١٩٨، والذريعة ١٤: ٤١، وباسم منهاج العارفين ٢٣: ١٦٨.
- [٤٨] راجع ترجمته في مقدمة الكتاب.
- [٤٩] الخامل: قليل الذكر والاسم.
- [٥٠] أصدفه: صرف بوجهه عنه.
- [٥١] أي مجموعة أعراض بمجموعها تكون عرضا خاصا وسيفسره المؤلف قريبا.
- [٥٢] أتباع نجدة الخارجي، يقولون بعدم وجوب الإمامة مطلقا. انظر الملل والنحل: ٩٦، طبعه طهران ١٢٨٨ هـ.
- [٥٣] هو أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصبم المعتزلي، وكان يخطي عليا (عليه السلام) في كثير من أفعاله ويصوب معاوية في بعض أفعاله (٢٢٥ هـ)، أعلام الزركلي ٣: ٣٢٣.
- [٥٤] في النسختين: النوطي، والظاهر أنه يريد هشام بن عمرو الفوطي أحد رؤوس المعتزلة، الفهرست: ٢١٤.
- [٥٥] أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي الأهوازي البصري البغدادي، المعتزلي الكبير المتوفى في بغداد سنة ٣٠٦ هـ، وفيات الأعيان ١: ٤٨١.
- [٥٦] أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي الأهوازي البغدادي الكبير المتوفى في بغداد سنة ٣٢١ هـ. وفيات الأعيان ١: ٢٩٢.
- [٥٧] عمرو بن بحر الجاحظ البصري المتوفى بالفالج في البصرة سنة ٢٢٥ وهو غلام النظام المعتزلي.
- [٥٨] أبو القاسم البلخي عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي المتوفى ٣١٧. وفيات الأعيان ١: ٢٥٢.
- [٥٩] هشام بن الحكم الشيباني (١٧٥ أو ١٧٩ أو ١٩٠ أو ١٩٩ هـ) ولد بالكوفة ونشأ بواسط وسكن بغداد، كانت له كتب في الرد على الزنادقة وعلى القائلين بإمامة المفضول وعلى المعتزلة في طلحة والزبير، وفي القدر والإمامة.
- [٦٠] سيأتي الجواب عن هذا القول والإشكال بعنوان: الجواب عن الأول.
- [٦١] هذا جواب قوله: لا يقال.
- [٦٢] كذا في النسختين "عا" و "ضا" و "لعل الأولى: التقرير.
- [٦٣] راجع الاحتجاج على أهل اللجاج ٢: ٢٧١ - ٣١٥، طبعه النجف الأشرف.
- [٦٤] النصوص: الناصح المخلص، النصوص: الرشح. أي: الناصح المخلص قد يترشح منه الكلام إلى غيره.
- [٦٥] في النسختين: شايح. والشائع ما أثبتناه.

- [٦٦] سيظهر من خلال أجوبه المؤلف على هذه المناقشات أنها أربعة، أولها ما ذكره بعد قوله: لا يقال.
- [٦٧] الأول: نفوذ حكمه على غيره. والثانى: عدم نفوذ حكم غيره فيه.
- [٦٨] الإمامة: رئاسة عامة فى أمور الدين والدنيا.
- [٦٩] فرسخ: معرب عن الفارسية: فراسنگ، بعد ما بين الحجرين المنصوبين فى الطريق علامة. والفرسخ يعادل: خمس كيلومترات ونصف كيلومتر تقريبا.
- [٧٠] فى النسختين: للرعية.
- [٧١] فى الأصلين: مصيبة، وهو غير مصيب.
- [٧٢] كذا فى الأصلين.
- [٧٣] فى الأصلين: الطرفين.
- [٧٤] نسبة إلى أبى الحسن الأشعري المتوفى ٣٢٠ هـ.
- [٧٥] أتباع واصل بن عطاء الذى اعتزل مجلس درس الحسن البصرى. بهجة الآمال ١: ٨٤.
- [٧٦] بدأوا بالخروج على على (عليه السلام) وافترقوا إلى أكثر من عشرين فرقة، بهجة الآمال ١: ١٠٥ - ١١٠.
- [٧٧] الزيدية: القائلون بإمامة زيد بن على بن الحسين (عليهم السلام)، والصالحية فرقة منهم. بهجة الآمال ١: ٩٥.
- [٧٨] الأهوازي البصرى البغدادي المعتزلى المتوفى فى بغداد ٣٠٦ هـ.
- [٧٩].
- [٨٠] الحديث ٢٥٨٠ من الجامع الصغير للسيوطى عن مسند أحمد وأبى داود والنسائى وابن ماجه.
- [٨١] كذا فى النسختين، ولعله من باب الجرى فى الجدل.
- [٨٢] المائدة: ٣.
- [٨٣] شرح النهج للمعتزلى ٦: ٥١ و ٥٢ عن الجوهرى. وذيله فى ١١: ١١ و ١٧: ١٧١.
- [٨٤] كذا فى النسختين، ولعل الصواب: لأن المقصود الأول من الإمامة إنما هو....
- [٨٥] عن هامش الأصل نسخة، أو هى مقتضى السياق ويأتى الإرجاع عليه.
- [٨٦] كلمة غير مقروءة فى النسختين.
- [٨٧] سبقت الإشارة إلى هذه الفرق إلا المرجئة، وهم القائلون بإرجاء القرار بشأن الفاسقين إلى يوم القيامة، وراجع بهجة الآمال ١: ١١٠ - ١١٣.
- [٨٨] الغدير ١: ٢٧٠.
- [٨٩] الغدير ١: ٢٠٧، ومصادر حديث الدار فى سبيل النجاة: ١١٣ - ١١٥.
- [٩٠] الغدير ١: ٢٠٧، ومصادر حديث الدار فى سبيل النجاة: ١١٣ - ١١٥.
- [٩١] أحمد بن يحيى المروزى البغدادي المتكلم المعتزلى، كان فى أول أمره حسن السيرة جميل المذهب كثير الحياء، وقيل أنه تاب ومات ١٢٤٥ أو ٢٥٠ ببغداد. هدية الأحباب: ٦٨، طبعه الحيدرى.
- [٩٢] سيرة ابن هشام ٤: ٣٠٤، ورواه المعتزلى عن كتاب السقيفة للجوهري فى ٢: ٤٨ و ٥١، طبعه أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف و ١٢: ٢٦٢ وفى الطبرى خبر يشير إليه ٤: ٢٣٠.
- [٩٣] الإمامة والسياسة ١: ٤، وشرح المعتزلى ١: ١٦٠.
- [٩٤] كذا فى النسختين، ولعل الأولى: لسابقتهم.

[٩٥] شرح النهج للمعتزلى ٢: ٢٥، طبعه دار التعارف، عن الواقدى.

[٩٦] الطبرى ٣: ٢٢٠ - ٢٢٢، عن الكلبي عن أبي مخنف وأقرب منه لفظا فى الإمامة والسياسة ١: ٩، طبعه ٦٩ م، و ١: ١٦، طبعه بيروت.

وفى تاريخ الخلفاء للسيوطى: ٨٠ - ٨٢، بيروت ٤٠٨ هـ.

[٩٧] الطبرى ٣: ٤٣٠، بإسناده عن عبد الرحمن بن عوف. و ١٢: ٢٦٣، والإمامة والسياسة ١: ١٨، طبعه مصر، و ١: ٢٤، طبعه بيروت،

وشرح النهج ١٧: ١٦٤.

[٩٨] الطبرى ٤: ٢٢٨، عن أبي مخنف وغيره. والإمامة والسياسة ١: ٢٣، طبعه مصر، و: ٢٨، طبعه بيروت، وكنز العمال ٥: ٧٣٤، وشرح

النهج ١: ١٨٥.

[٩٩] البحار ٣٢: ٣٢، مع اختلاف فى التعبير.]

[١٠٠] بمعناه فى نهج البلاغة، الكتاب ٦، وبنصه.

[١٠١] صدره فى مجمع الزوائد ٩: ١٣٧، وكنز العمال ٥: ١٦٧.

[١٠٢] لم نجده فى مظانه.

[١٠٣] نهج البلاغة، الخطبة: ٩١، شرح النهج للمعتزلى ١: ١٦٩.

[١٠٤] النص فى الخطبة ٩٢: دعونى والتمسوا غيرى... ولعلى أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم.

[١٠٥] بمعناه فى الأغانى ٧: ٢٥٧، وأخبار السيد الحميرى للمرزبانى بتحقيق الأمينى، طبعه النجف الأشرف عام ١٣٨٦ هـ، وعنهما فى

الغدیر ٢: ٢٤١ و ٢٤٢.

[١٠٦] بمعناه فى الذخيرة: ٤٦٥، وفى الذريعة ٢: ٤٩٢.

[١٠٧] كذا فى النسخين، ويبدو أن الصحيح: إذ.

[١٠٨] كذا فى النسخين، وفى الفصول المختارة ٢: ٢٠٣ جاء النص هكذا "على رسلكم معشر بنى هاشم أنتم المظلومون وأنتم

المقهورون" وهو الصحيح.

[١٠٩] فى النسخين: يعقل.

[١١٠] كذا فى النسخين، والنص للشيخ المفيد فى العيون والمحاسن والفصول المختارة منها ٢: ٢٠١ وفيه "لتعلقه بها" وعنه فى

الدرجات الرفيعة: ٨٥ وفيه "ليعلقه بها" وهو الصحيح، أى ليعلق الاتفاق بالبيعة.

[١١١] النص فى النسخين "إنما ألخ" وأثبتنا الصحيح من الفصول المختارة ٢: ٢٠١.

[١١٢] النص فى النسخين "حتى يخرج الله مخرجا" وأثبتنا الصحيح من الفصول المختارة ٢: ٢٠١.

[١١٣] الفصول المختارة ٢: ٢٠١.

[١١٤] الفصول المختارة ٢: ٢٠١ و ٢٠٢.

[١١٥] نهج البلاغة، الخطبة الثالثة، الخطبة الشقشقية.

[١١٦] فى النسخين: لما دخل... والصحيح: لم، أو: لماذا.

[١١٧] أى لأن عبد الرحمن بن عوف كان زوج أم كلثوم بنت عقيبة بن أبى معيط الأموى وهى أخت عثمان من أمه. راجع شرح النهج

للمعتزلى ١: ١٨٩. هذا وقد قتل على (عليه السلام) عقبه بن أبى معيط يوم بدر.

[١١٨] فى النسخين: عند أن... أثبتنا الصحيح.

[١١٩] فى النسخين: إذا، وأثبتنا الصحيح.

[١٢٠] فى النسخين: الحجة، وأثبتنا الصحيح.

- [١٢١] فى النسختين: إذا وهو غلط.
- [١٢٢] النص فى النسختين: "لولا ظهور الحجّة وقيام الناصر،" وأثبتنا الصحيح كما فى الخطبة الشقشقية، الثالثة من نهج البلاغة.
- [١٢٣] هكذا النص فى النسختين، ولعل فيه سقطا.
- [١٢٤] اللفظ غير واضح، وأقرب ما يقرأ: متأنه كما أثبتناه.
- [١٢٥] انظر الغدير ٢: ١٦ وأخبار السيد الحميرى، للمرزبانى. بتحقيق الأمينى، وشاعر العقيدة، للحكيم.
- [١٢٦] المائة: ٥٥.
- [١٢٧] زيادة لأزمنة.
- [١٢٨] لا نعرف نسخة من الكتاب، ونقل عنه هذا السيد المرتضى فى الشافى وفى تلخيصه ٢: ١٣، وفى الذخيرة: ٤٣٨.
- [١٢٩] انظر التبيان ٣: ٥٥٩، طبعه النجف الأشرف، وتلخيص الشافى ٢: ١١، والهاشميات، ديوان شعر الكميت بن زيد الأسدى، فى قصيدة مطلعها: طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ++ ولا لعبا منى، وذو الشيب يلعب!.
- [١٣٠] فى النسختين: منتفیه.
- [١٣١] الظاهر أنه لم يذكر إلا وجها واحدا.
- [١٣٢] تلخيص الشافى ٢: ١٦.
- [١٣٣] انظر مظان البحث فى كتب أصول الفقه.
- [١٣٤] التوبة: ٧١.
- [١٣٥] الأول فى معنى الولى، والثالث فى الدلالة على الإمامة، والثانى أى المقدمة الثانية فى نفى معنى الناصر.
- [١٣٦] التوبة: ٧١.
- [١٣٧] فى نسخة "عا: هذا، وأثبتنا الصحيح من نسخة "ضا."
- [١٣٨] من نسخة "ضا."
- [١٣٩] عبد الله بن أبى بن سلول رأس المنافقين.
- [١٤٠] ابن القيس الأنصارى الخزرجى (٣٨ ق - ٣٤ هـ) شهد العقبة فى نعباء الأنصار، وشهد بدرا وسائر المشاهد، وحضر فتح مصر، وولى على القضاء فى الرملة أو القدس من فلسطين ومات هناك فى ٣٤ هـ.
- [١٤١] سيرة ابن هشام ٣: ٥٠ - ٥٣، ومغازى الواقدى ١: ١٧٦ - ١٨٠، وإعلام الورى: ٨٠، ولعله عن ابن إسحاق.
- [١٤٢] وليكم... والذين آمنوا... الذين يقيمون... ويؤتون... وهم راعون.
- [١٤٣] النص: نفاها.
- [١٤٤] النص: وليك.
- [١٤٥] فى الأصل: عقل.
- [١٤٦] النص: وليس هى.
- [١٤٧] فى الأصل: الثانى.
- [١٤٨] المائة: ٥١.
- [١٤٩] كما فى نسخة "عا،" وفى "ضا" لا تقرأ الكلمة.
- [١٥٠] أثبتنا الراجح فى الظن، وفى النسختين: إذا.
- [١٥١] أثبتنا الصحيح، وفى النسختين: إلا، وفى نسخة "ضا: "إلا أن يبدو.

- [١٥٢] من نسخة " ضا. "
- [١٥٣] زيادة الواو بمقتضى السياق.
- [١٥٤] فى النسختين: أن.
- [١٥٥] فى " عا " هنا زيادة: أن.
- [١٥٦] نوح: ١.
- [١٥٧] القدر: ١.
- [١٥٨] أثبتنا الصحيح، وفى النسختين: يتخذوهم.
- [١٥٩] هنا فى النسختين: حسنه، ولا مناسبة لها.
- [١٦٠] أثبتنا الراجح فى الظن، وفى النسختين: ولا بد.
- [١٦١] فى نسخة (عا): منعه.
- [١٦٢] فى " عا: " الحسن.
- [١٦٣] زيادة بمقتضى السياق.
- [١٦٤] كذا وردت العبارة فى النسختين، وهى مضطربة.
- [١٦٥] فى النسختين: وكان. وأثبتنا الراجح.
- [١٦٦] أثبتنا ما صح، وفى النسختين: تكثير.
- [١٦٧] فى النسختين: ليس.
- [١٦٨] الرحال: جمع الرحل: ما يوضع على الإبل لركوبها.
- [١٦٩] انظر الجزء الأول من موسوعة الغدير فى الكتاب والسنة والأدب، للعلامة الشيخ عبد الحسين الأمينى التبريزى النجفى (قدس سره).
- [١٧٠] أيضا انظر الغدير ١: ١٥٩ - ١٦٣.
- [١٧١] هنا فى النسختين زيادة: (ما).
- [١٧٢] زيادة بمقتضى السياق.
- [١٧٣] الحديد: ١٥.
- [١٧٤] التبيان ٩: ٥٢٧، ومجمع البيان ٩: ٣٥٥، وتفسير شبر: ٥٠٤، وانظر الميزان ١٩: ١٥٨.
- [١٧٥] النساء: ٣٣.
- [١٧٦] التبيان ٣: ١٨٦، ومجمع البيان ٣: ٦٥، وتفسير شبر: ١١٣، وانظر الميزان ٤: ٣٤٣.
- [١٧٧] انظر التبيان ٣: ١٨٧، ومجمع البيان ٣: ٦٥.
- [١٧٨] انظر مجمع البيان ٢: ٤١، والضمير فى غدت إلى البقرة.
- [١٧٩] انظر التبيان ٣: ١٨٧.
- [١٨٠] الظاهر أن الصواب ما أثبتناه من ديوان الأخطل: ١٠٧. وفى الأصل: كانوا موالى حق يطلبون لهم - فأدر كوه وما ملوا ولا تعبوا.
- [١٨١] الظاهر أن الصواب ما أثبتناه، راجع ديوان الأخطل: ٨٥. والمعنى: أنهم لم يبطروا فتغرمهم النعمة كسواهم الذين إذا ما أنعم الله عليهم ملك رأسهم الغرور والكبر. نقلا عن هامش الديوان: ٨٥. وفى الأصل: لم يثأروا فيه إذا هم كانوا مواليه - ولو يكون لقوم غيرهم.

- [١٨٢] يحيى بن زياد الديلمى الكوفى اللغوى النحوى، كان من خواص الكسائى، واستخدمه المأمون لتأديب أبنائه، توفى فى ٢٠٧ هـ. وقد يطلق الفراء على معاذ بن مسلم الكوفى النحوى من أصحاب الصادق (عليه السلام) - هدية الأحياب: ٢٣٠.
- [١٨٣] زيادة بمقتضى السياق.
- [١٨٤] فى النسختين: وهو.
- [١٨٥] زيادة بمقتضى السياق.
- [١٨٦] المقصود به رسول الله.
- [١٨٧] انظر الغدير ١: ٢٧٠ - ٢٨٣.
- [١٨٨] الأحزاب: ٦.
- [١٨٩] التبيان ٨: ٣١٧، ومجمع البيان ٨: ٥٣٠، وتفسير شبر: ٣٩٧، والميزان ١٦: ٢٧٦.
- [١٩٠] فى النسختين: الأولى، وفى هامش " ضا " المولى، وهو الصحيح.
- [١٩١] زيادة بمقتضى السياق.
- [١٩٢] فى " عا " هذا زيادة: من هذا.
- [١٩٣] فى نسخة " عا: " قبلتين، وفى " ضا: " فتلين، وأثبتنا الراجح الصحيح.
- [١٩٤] فى نسخة " عا: " نحكم بصحة اقتران مفهوم من مفهوم الأولى نحكم... وفى نسخة " ضا: " نحكم بصحة اقتران مفهوم من مفهوم الأولى نحكم أيضا... والراجح أن الجملة متكررة زائدة.
- [١٩٥] معمر بن المثنى البصرى اللغوى النحوى (١١٠ - ٢١٠ هـ).
- [١٩٦] الأخفش على الاطلاق هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعى تلميذ الخليل وسيبويه، ومعنى الأخفش: صغير العينين مع ضيق النظر تشبيها بالخفاش.
- [١٩٧] إبراهيم بن محمد الزجاج الأديب النحوى تلميذ المبرد وثعلب توفى فى (٣١٠ هـ).
- [١٩٨] على بن عيسى بن عبد الله الرماني الواسطى النحوى والمعتزلى (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ).
- [١٩٩] الزمر: ٦٧.
- [٢٠٠] ق: ٣٧.
- [٢٠١] كذا فى النسختين، ولعل الصحيح: ولى.
- [٢٠٢] هنا فى النسختين لفظه فموضع زائدة.
- [٢٠٣] قوله: فغدت كلا الفرجين تحسب أنه ++ مولى المخافة خلفها وأمامها وانظر مجمع البيان ٣: ٦٥..
- [٢٠٤] النساء: ٣٣.
- [٢٠٥] فى النسختين: يليون، غلطا.
- [٢٠٦] الألفاظ بين الأقواس ساقطة.
- [٢٠٧] كنز العمال ١٢: ٨٨، الحديث ٣٤١١٣، مع تقديم وتأخير فى مفردات الحديث.
- [٢٠٨] انظر التبيان ٣: ١٨٧، ومجمع البيان ٢: ٤١ وفيهما: نكحت.
- [٢٠٩] سورة محمد: ١١.
- [٢١٠] انظر التبيان ٩: ٢٩٥، ومجمع البيان ٩: ١٥١، وتفسير شبر: ٤٧٥، والميزان ١٨: ٢٣٠.
- [٢١١] اللفظ هنا فى النسختين: وذلك، وأثبتنا الصحيح.

- [٢١٢] آل عمران: ٦٨.
- [٢١٣] فى نسخة " عا: " نذكره، غلطا.
- [٢١٤] عن هامش نسخة " عا: "
- [٢١٥] انظر الجزء الأول من موسوعه الغدير فى الكتاب والسنة والأدب، للعلامة الشيخ عبد الحسين الأمينى النجفى (قدس سره).
- [٢١٦] انظر حديث التهئة فى الغدير ١: ٢٧٠ - ٢٨٣.
- [٢١٧] انظر شعر حسان وترجمته فى الغدير ٢: ٣٥ - ٦٥.
- [٢١٨] فى نسخة " عا " هنا زيادة: لم قلت؟ وهى فى نسخة " ضا " مكتوبة ولكن مشطوب عليها.
- [٢١٩] فى نسخة " عا: " مخالفتهم ومؤالفتهم، وهو غلط. وفى نسخة " ضا " هنا زيادة (على).
- [٢٢٠] فى نسخة " عا: " يجوز، وهو غلط.
- [٢٢١] من الإسعاف، بمعنى المساعدة.
- [٢٢٢] مقدمة النبى للنص على الوصى (عليهما السلام).
- [٢٢٣] زيادة بمقتضى السياق.
- [٢٢٤] انظر مظان البحث فى كتب أصول الفقه.
- [٢٢٥] المائة: ٥٥.
- [٢٢٦] كذا فى النسختين، ولعل الأولى: ولى.
- [٢٢٧] هذا أقرب ما تقرأ الكلمة فى نسخة " ضا، " وجعلها فى " عا: " يقينية، ولا مناسبة لها.
- [٢٢٨] روى الحديث إلى هنا " على الفطرة " الكلينى فى أصول الكافى ٢: ١٣ عن ابن إبراهيم بن هاشم القمى، وليس فى تفسيره. وروى ذلك الصدوق فى التوحيد: ٣٣٠، ٣٣١ عن إبراهيم بن هاشم القمى.
- [٢٢٩] النساء: ٣٣.
- [٢٣٠] فى النسختين: يكون. وأثبتنا الصحيح.
- [٢٣١] فى النسختين: من، وأثبتنا الصحيح.
- [٢٣٢] فى نسخة " عا: " و. وهو غلط.
- [٢٣٣] كنز العمال ١٢: ٨٨، ح ٣٤١١٣.
- [٢٣٤] انظر التبيان ٣: ١٨٧، ومجمع البيان ٢: ٤١.
- [٢٣٥] فى " ضا: " لا ننال. وفى " عا: " من الأنقال. وأثبتنا الصحيح.
- [٢٣٦] سورة محمد (صلى الله عليه وآله): ١١.
- [٢٣٧] هنا فى النسختين كلمة (قلنا)، زائدة.
- [٢٣٨] تقرأ الكلمة فى " ضا: " اقد. ولذلك كتبت فى " عا: " أقل! وأثبتنا الصحيح.
- [٢٣٩] فى " عا: " القابل، خطأ.
- [٢٤٠] فى " عا: " الإجماع، غلطا.
- [٢٤١] من نسخة " ضا: "
- [٢٤٢] من نسخة " ضا، " وفى " عا: " بالنصرة. غلطا.
- [٢٤٣] آل عمران: ٦٨.

- [٢٤٤] فى النسختين: رجف، وأثبت الصحيح.
- [٢٤٥] الأعراف: ١٤٢.
- [٢٤٦] فى " عا: " لو لأنه يوجب. خطأ.
- [٢٤٧] فى النسختين: يكون، وأثبتنا الراجح.
- [٢٤٨] كذا فى النسختين، والعبارة غير مستقيمة المعنى.
- [٢٤٩] الأعراف: ١٤٢، وبعده فى " عا: " فى أمر فهو. غلطا.
- [٢٥٠] كذا فى النسختين، والعبارة غير وافية.
- [٢٥١] كذا فى النسختين، والعبارة غير وافية.
- [٢٥٢] فى " عا: " فكان. خطأ.
- [٢٥٣] آل عمران: ٦١.
- [٢٥٤] هنا فى النسختين زيادة: إنه إن.
- [٢٥٥] هنا فى النسختين زيادة الهاء: لدعاه.
- [٢٥٦] أى بنظر العقل، فى مقابل ضرورة العقل.
- [٢٥٧] التحريم: ٤.
- [٢٥٨] انظر تلخيص الشافى ٣: ٩، وبهامشه بعض مصادر الخبر، والتبيان ١٠: ٤٨، ومجمع البيان ١٠: ٤٧٤، وتفسير شبر: ٥٣٣، والميزان ١٩: ٣٣٢ و ٣٤٠ و ٣٤١، وما نزل فى القرآن فى أهل البيت (عليهم السلام) للجبرى: ٨٦، طبعة قم الأولى، وينابيع المودة ١: ٩٣، طبعة استانبول.
- [٢٥٩] الشورى: ٢٣.
- [٢٦٠] انظر تلخيص الشافى ٣: ١١، وبهامشه بعض مصادر الخبر، والفصول المائة ٢: ٣٢٧ - ٣٥٠.
- [٢٦١] أنظر مصادر خبر المؤاخاة فى تتمه المراجعات، سبيل النجاة: ١٢٣ - ١٢٧.
- [٢٦٢] أنظر مصادر خبر الراية فى كتاب (على فى الكتاب والسنة) ٢: ٣٢٣ - ٣٢٦، طبعة بيروت، وتلخيص الشافى ١: ٢٣٦ و ٢: ٣٩ و ٣: ١٣.
- [٢٦٣] أنظر البحث عن حديث الغدير وطرقه وتفصيله فى الفصول المائة ٢: ٤٠٧ - ٤٨٧.
- [٢٦٤] أنظر البحث عن حديث المنزلة وطرقه فى الفصول المائة ٢: ٣٥٧ - ٣٩٧.
- [٢٦٥] أنظر تلخيص الشافى ٢: ٢٦٥ وبعض مصادره بهامشه، والذخيرة: ٤٩٢ و ٤٩٣.
- [٢٦٦] أنظر الذرية الطاهرة: ٩٣، وتلخيص الشافى ٣: ١٦ وبهامشه بعض مصادره، والذخيرة: ٤٩٣ وبهامشه بعض مصادره، تتمه المراجعات، سبيل النجاة: ١٥٦ و ٢٢٤ - ٢٢٧.
- [٢٦٧] أنظر تلخيص الشافى ٣: ١٦ وبهامشه بعض مصادره، والذخيرة: ٤٩٣.
- [٢٦٨] أنظر تلخيص الشافى ٣: ١٧ وبهامشه بعض المصادر، والذخيرة: ٤٩٣ وبهامشه بعض المصادر.
- [٢٦٩] أنظر تلخيص الشافى ٣: ١٦ وبهامشه بعض المصادر، والذخيرة: ٤٩٣، والغدير ٣: ٩٥ و ٧: ١٨٢.
- [٢٧٠] أنظر تلخيص الشافى ٣: ١٧ وبهامشه بعض المصادر، والذخيرة: ٤٩٣.
- [٢٧١] أنظر تلخيص الشافى ٣: ١٧ وبهامشه بعض المصادر، والذخيرة: ٤٩٣ وفيه: فمن أبى.
- [٢٧٢] أنظر تلخيص الشافى ٢: ٢٧٣ و ٣: ٢١، والغدير ٣: ٩٦ و ٦: ٦٩، و ٧: ١٨٣.

- [٢٧٣] الحاقه: ١٢، وانظر التبيان ١٠: ٩٨، ومجمع البيان ١٠: ٥١٩، وتفسير شير: ٥٣٠، والميزان ٢٠: ٣٩٥ و ٣٩٦.
- [٢٧٤] فى النسختين هنا هذه الآيه. وهى زائده.
- [٢٧٥] أنظر تفاسير التبيان ومجمع البيان والميزان كما سبق، والغدير ٣: ٣٩٤ و ٤: ٦٥.
- [٢٧٦] الأحقاف: ١٥.
- [٢٧٧] البقره: ٢٣٣.
- [٢٧٨] الغدير ٦: ٩٣ و ٩٤.
- [٢٧٩] الغدير ٦: ١١٠ و ١١١.
- [٢٨٠] إلى هنا فى تلخيص الشافى ٣: ٢٢ ومصادره فى الهامش.
- [٢٨١] الغدير ٢: ٤٤، و ٧: ١٠٨.
- [٢٨٢] يبار: فعل مستقبل مجزوم من المباره أى المسابقه.
- [٢٨٣] الأصول هنا أصول العقائد، كما يأتى.
- [٢٨٤] أبو الحسن على بن إسماعيل البصرى البغدادى، من أحفاد أبى موسى الأشعري، توفى فى ٣٣٤ هـ ببغداد.
- [٢٨٥] أبو على محمد بن عبد الوهاب المعتزلى البصرى البغدادى المتوفى فى بغداد، وعن ابن نديم أنه أوصى أن ينقل إلى قريته الجباء بناحية البصره فيدفن بها - هديه الأحاب: ١٣٤.
- [٢٨٦] أشير إلى مصادره قبل قليل.
- [٢٨٧] أشير إلى مصادره قبل قليل.
- [٢٨٨] الفصول المختاره ١: ٥٩، طبعه النجف الأشرف.
- [٢٨٩] الزمر: ٩.
- [٢٩٠] المجادله: ١١.
- [٢٩١] أنظر فصل جهاده (عليه السلام) فى الإرشاد: ٣٨ - ٨٨ طبعه النجف الأشرف، ومناقب آل أبى طالب ٢: ٦٥ - ٧٠، طبعه قم.
- [٢٩٢] النساء: ٩٥.
- [٢٩٣] أنظر مصادر لقب الصديق والفاروق لعلى (عليه السلام) فى تتمه المراجعات: سبيل النجاه: ٢٣٥ و ٢٣٦، والصديق فقط فى هامش تلخيص الشافى ٣: ٣٤٤، ونص الخبر فى الغدير ٣: ٢٢١ و ٢٢٣، وشرح النهج للمعتزلى ١٣: ٢٢٨.
- [٢٩٤] أنظر مصادره فى الغدير ٣: ٢٢٠، ثم البحث فى ذلك حتى ٢٤٣، والصحيح فى السيره ١: ٢٤١ - ٢٤٥، والفصول المختاره: ٢١٢.
- [٢٩٥] أنظر الغدير ٣: ٢٢٤ و ٢٢٥، وشرح النهج ١٣: ٢٢٩.
- [٢٩٦] أنظر كلماته (عليه السلام) المختلفه فى هذا المعنى فى الغدير ٣: ٢٢١ - ٢٢٤.
- [٢٩٧] الشعراء: ٢١٤.
- [٢٩٨] تلثم الرجل: إذا مكث وتأنى. ونقل الخبر المعتزلى عن نقض العثمانيه للإسكافى فى شرح النهج ١٣: ٢٤٩.
- [٢٩٩] فى النسختين: لكان إن كان. وأثبتنا الصحيح.
- [٣٠٠] فى النسختين: غلام، وأثبتنا الصحيح. ورواه المفيد (صغيرا) كما عنه فى الفصول المختاره ٢: ٢١١ وفى ٢٢٦ هكذا: سبقتكم إلى الإسلام طرا++ على ما كان من فهمى وعلمى وبحثه من ٢٠٤ - ٢٢٨، وفى الغدير ٢: ٢٥ - ٣٣.
- [٣٠١] هنا (ثلاث عشره سنه) مكرره فى النسختين.
- [٣٠٢] من نسخه "عأ."

[٣٠٣] أنظر تلخيص الشافى ٣: ٢٣٣ و ٢٣٤ متنا وهامشا. ونزل الأبرار: ٦٤.

[٣٠٤] من نسخة "عا.".

[٣٠٥] الواقعة: ١٠ و ١١.

[٣٠٦] الأنبياء: ٩٠.

[٣٠٧] أنظر تاريخ بغداد ١٣: ٦٤، وأمالى المفيد: ٢١٦، طبعه الغفارى، كلاهما عن وائل بن الأصقع.

[٣٠٨] فى النسختين: عليا. وأثبتنا الصحيح.

[٣٠٩] الحجرات: ١٣.

[٣١٠] أنظر إحقاق الحق ٤: ٣٨٩ - ٤٠٥.

[٣١١] الجماع بالضم: المجمع، أو الجامع، وبالكسر: النكاح.

[٣١٢] فى النسختين: وجهان، وما أثبتناه هو الصواب.

[٣١٣] أنظر كتاب فتح الملك العلى بصحة حديث باب مدينة العلم على. لابن الصديق الحسنى المغربى، طبعه طهران. وراجع تلخيص

الشافى ٢: ٢٨١، والفصول المائة ٢: ٥٠٩ - ٥٢٠.

[٣١٤] أنظر ينايع المودة: ٧٢، وكتاب فتح الملك العلى: ١٩.

[٣١٥] أنظر الذرية الطاهرة للدولابى: ٩٣ متنا وحاشية.

[٣١٦] لم أجده مسندا.

[٣١٧] جاءت هذه الكلمة فى "عا: " أحدا، وفى "ضا: " أحد. وأثبتنا الصحيح.

[٣١٨] كذا فى النسختين، ولعل الصحيح: اعتدالها، أو احتدامها.

[٣١٩] أنظر إحقاق الحق ٦: ٤ - ٨ و ١٦: ٤٠٢ - ٤٠٥، ونزل الأبرار: ٧٦.

[٣٢٠] البحار ١٠٢: ١٣٨ مع اختلاف يسير.

[٣٢١] الدرر: ٨، وانظر التبيان ١٠: ٢١١، ومجمع البيان ١٠: ٦١١، وتفسير شبر: ٥٤٢، والميزان ٢٠: ١٣٢ - ١٣٩.

[٣٢٢] نهج البلاغة، الكتاب: ٤٥، القطع: ٢١، وقصار الحكم: ٧٧ ومصادر الكتاب فى المعجم المفهرس: ١٣٩٦، طبعه قم. ومصادر

الحكمة: ١٤٠٢. وعن زهده (عليه السلام) فى إحقاق الحق ٤: ٤٢٥ و ٨: ٢٧٢ و ٢٧٤ و ٥٩٨ - ٦٠٠ و ١٥: ٦٣٨ - ٦٤٤.

[٣٢٣] لم أعثر له على مصدر معتبر موثوق به.

[٣٢٤] أنظر الإمام الحسن (عليه السلام) من تاريخ دمشق لابن عساكر: ١٢٨ - ١٤٢، والإمام الحسين (عليه السلام) كذلك: ٤١، ونزل

الأبرار: ٩٣.

[٣٢٥] هو الحسن بن الحسن بن الحسن السبط.

[٣٢٦] أمه وأخيه المثلث: فاطمة بنت الحسين (عليهم السلام).

[٣٢٧] هو محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن.

[٣٢٨] هو طيفور بن عيسى بن آدم، زاهد صوفى معروف، توفى فى ٢٦١ هـ فيستبعد جدا أن يكون سقاء فى بيت الإمام الصادق (عليه

السلام) المتوفى فى ١٤٨ هـ إلا أن يكون من المعمرين فوق المائة والأربعين ولم يكن ولم نجد للدعوى مصدرا معتبرا.

[٣٢٩] فى النسختين: التلمذ، ونحن أثبتنا الصحيح، واللفظة من التلموذ بالعبرية، فالتلمذة تعنى درايته بالتلموذ، تفسير التوراة.

[٣٣٠] فى النسختين: أبا بكر.

[٣٣١] إكمال الدين ٢: ٢٦٢، مع اختلاف فى التعبير.

- [٣٣٢] زيادة بمقتضى السياق.
- [٣٣٣] فى النسختين: بتعين.
- [٣٣٤] الكيسانىة: نسبة إلى كيسان معرب كيشان مولى المختار بن أبى عبيدة الثقفى والوسيط بينه وبين محمد بن على (عليه السلام) المعروف بابن الحنفية، وكان كيسان يقول بإمامته.
- [٣٣٥] الزيدية: نسبة إلى زيد بن على بن الحسين (عليهم السلام) يقولون بإمامته بعد أبيه.
- [٣٣٦] الغلاة: الذين غالوا فى على (عليه السلام) بالقول بأن الله قد اتحد به أو حل فيه!
- [٣٣٧] زيادة بمقتضى السياق.
- [٣٣٨] هنا فى النسختين: بعده. زائدة.
- [٣٣٩] الأفتح: المنبطح باطن قدميه فلا حفرة ولا تفرع فيهما.
- [٣٤٠] فى النسخة "ضا: " محمد.
- [٣٤١] فى النسختين: جعفرًا.
- [٣٤٢] فى النسختين: متوقف. وأثبتنا الصحيح.
- [٣٤٣] فى النسختين: جواره.
- [٣٤٤] النور: ٥٥.
- [٣٤٥] الفتح: ١٦.
- [٣٤٦] الفتح: ١٥.
- [٣٤٧] زيادة بمقتضى السياق.
- [٣٤٨] الفتح: ١٦.
- [٣٤٩] الفتح: ١٨.
- [٣٥٠] التوبة: ١٠٠.
- [٣٥١] الحشر: ٨.
- [٣٥٢] الصواعق المحرقة: ١٩، والجامع الصغير للسيوطى ١ - مادة أقي.
- [٣٥٣] الصواعق المحرقة، والرياض النضرة، باب فضائل أبى بكر، وانظر تلخيص الشافى ٣: ٣٩ وفيه الرواية عن سفينته بدل شعبه.
- [٣٥٤] الروض الفائق: ٢٢٠، مع اختلاف يسير.
- [٣٥٥] شرح نهج البلاغة، ابن أبى الحديد ٢: ٣٠٩.
- [٣٥٦] مرت مصادره قبل هذا.
- [٣٥٧] أنظر سيرة ابن هشام ٤: ٣١١، وعنه فى الطبرى ٣: ٢١٠، وفى الإمامة والسياسة ١: ١٦، وشرح النهج للمعتزلى ١، ١٣٤، وتأريخ الخلفاء: ٨٢ طبعة بيروت.
- [٣٥٨] شرح نهج البلاغة، ابن أبى الحديد ٦: ٤٤.
- [٣٥٩] شرح نهج البلاغة، ابن أبى الحديد ٩: ١٩٧.
- [٣٦٠] نهج البلاغة، الخطبة ٢٧، المقطع ١٥: حتى لقد قالت قريش: إن ابن أبى طالب رجل شجاع ولكن لا علم له بالحرب. والمصادر فى المعجم المفهرس: ١٣٧٩، طبعة قم.
- [٣٦١] إنك متى تسير إلى هذا العدو بنفسك فتلقيهم فتنكب لا تكن للمسلمين كأنفه دون أقصى بلادهم - نهج البلاغة، الخطبة ١٣٤،

- المقطع ٢، والأموال لأبى عبيد: ٢٥٢، والفتوح لابن الأعمش ٢: ١٦٥، وشرح النهج للبحراني - المؤلف ٣: ١٦٢.
- [٣٦٢] نهج البلاغة، الخطبة ١٢٥: إنا لم نحكم الرجال وإنما حكمنا القرآن، وإن هذا القرآن إنما هو خط مستور بين الدفتين لا ينطق بلسان، ولا بد له من ترجمان، وإنما ينطق عنه الرجال. والمصادر فى المعجم المفهرس: ١٣٨٧.
- [٣٦٣] أنها من مشورة ابن النابغة - وقعه صفيين: ٤٩١ من كلام الأشتر، وعن على (عليه السلام): لكنها الخديعة والمكيدة: ٤٨٩ طبعه هارون.
- [٣٦٤] فى النسختين: فسلم ليطيعوه ويسلموه. غلطا.
- [٣٦٥] لم نعثر عليه.
- [٣٦٦] لم نجده فى مظانه فى التاريخ.
- [٣٦٧] فى النسختين: أنه إنما. وإنما زائدة. بل الجملة زائدة فى غير محلها، فإنه (عليه السلام) كان قد علم بأن الأشعري كان يثبط الناس عنه فى الكوفة، ولذلك أرسل إليه ابنه الحسن (عليه السلام) مع صاحبه عمار بن ياسر ومعهم كتاب منه إلى أهل الكوفة يدعوهم إلى نصرته فى البصرة ثم عزل الأشعري عن الكوفة. أنظر شرح النهج للمعتزلى.
- [٣٦٨] نهج البلاغة: الكتاب ٦٤، المقطع ١٠، والإمامة والسياسة ١: ٧٠.
- [٣٦٩] هاتان الكلمتان فى نسخة (عا): يمهد ويبارد، والأولى فى (ضا) كما أثبتناه: يمهل، والثانية غير واضحة والأقرب والأنسب ما أثبتناه: يعاون.
- [٣٧٠] لئن نظرت بعقلك دون هواك لتجدنى أبرا الناس من دم عثمان - نهج البلاغة، الكتاب ٦، المقطع ٤، ووقعه صفيين: ٢٩، وعنه فى الطبرى ٥: ٢٣٥، طبعه أوربا وسائر المصادر فى المعجم المفهرس: ١٣٩٤ طبعه قم.
- [٣٧١] أنظر كتاب فذك فى التاريخ للشهيد السيد الصدر (رحمه الله).
- [٣٧٢] رواه الكليني فى فروع الكافي ٧: ٣٨٥ عن الصادق عن النبى (صلى الله عليه وآله)، وفى الفقيه ٣: ٥٤، وفى أماليه عن أهل السنة: ٢١٨ طبعه حجر، وفى التهذيب ٢: ٨٣، والوسائل ١٨: ١٩٣.
- [٣٧٣] راجع المقنعة: ٧٢٦، والخلاف والبحث والأدلة فى الانتصار: ٢٤٤ - ٢٤٦، والسرائر ٢: ١٣٤، والتفصيل فى الجواهر ٤١: ٧٤ - ٧٨ طبعه النجف الأشرف.
- [٣٧٤] فى النسختين: المثل.
- [٣٧٥] نهج البلاغة، الخطبة ٢٧، المقطع ١٦، ومصادره فى المعجم المفهرس: ١٣٧٩ طبعه قم.
- [٣٧٦] فى " عا: " أمر. غلطا.
- [٣٧٧] الكهف: ٥١.
- [٣٧٨] فى نفى الاجتهاد عن الإمام أنظر تلخيص الشافى ١: ٢٤٩ - ٢٥٢.
- [٣٧٩] نسخة " ضا. "
- [٣٨٠] وفى هامش نسخة " ضا: " والحق فى الجواب أن يقال: إن كان المراد بهم ذوى القربى المرود هو ما يخصه (عليه السلام)، فذلك جائز لا اعتراض عليه فيه، لأن له التصرف فيه بأى جهة كانت، ويدل عليه قوله (عليه السلام " : إن بنا العام لغنية عنه " فإن ظاهره الإخبار عن نفسه، وإن كان المراد سهم ذوى القربى غير الإمام، فهو ممنوع، وكيف يحق لمبترع أن يتبرع... إلى غير أهله؟!..
- [٣٨١] كان لقبه كيسان - رجال الكشى: ١٢٨ برقم ٢٠٤. وكيسان معرب كيشان، وكيش - بالفارسية - الدين.
- [٣٨٢] رجال الكشى: ١٢٧ برقم ٢٠١ طبعه مشهد، والفصول المختارة: ٢٩٦.
- [٣٨٣] الفصول المختارة: ٢٩٦، وتلخيص الشافى ٤: ١٩١.

- [٣٨٤] أنظر هذه الأحاديث والجواب عنها فى العنوان ٢٢ من الجزء الأول من معجم أحاديث الإمام المهدي عجل الله فرجه، والشيعه والرجعه: ٢.
- [٣٨٥] أنظر الغدير ٢: ٢١٤ و ٣: ٢١٢، وتلخيص الشافى ٣: ٢٤٤ (الهامش)، وتممه المراجعات: سبيل النجاه: ١٤٣ برقم ٥٥٦ و ٢٣٥ برقم ٧٥٨. ويبدو أن المؤلف قد أخذ ذلك كله عن الفصول المختارة ٢: ٢٩٦.
- [٣٨٦] (ثم) من الفصول المختارة ٢: ٣٠٢.
- [٣٨٧] هنا فى النسختين زياده: و.
- [٣٨٨] راجع وقارن بالفصول المختارة: ٣٠٣.
- [٣٨٩] فى النسختين: عن، ولا يستقيم الكلام إلا أن تكون هذه الكلمه: عند.
- [٣٩٠] أنظر الفصول المختارة: ٣٠٠.
- [٣٩١] راجع وقارن الفصول المختارة ٢: ٢٩٤ - ٣٠٥ فلا تكاد ترى إلا اختصارا وتلخيصا.
- [٣٩٢] أنظر الفصول المختارة: ٣٠٥.
- [٣٩٣] الفصول المختارة: ٣٠٥.
- [٣٩٤] راجع وقارن بالفصول المختارة: ٣٠٥ و ٣٠٦.
- [٣٩٥] الفصول المختارة: ٣٠٦.
- [٣٩٦] الفصول المختارة.
- [٣٩٧] أنظر الفصول المختارة: ٣٠٨.
- [٣٩٨] هنا فى (ضا: فأما ما من قول... وفى (عا) كتبت (من) ثم شطب عليها. وبالنظر إلى الفصول المختارة: ٣٠٩ يبدو أن لفظه روى محذوفه.
- [٣٩٩] كذا ذكره المفيد فى الفصول المختارة: ٣٠٩، وتصحيح الاعتقاد: ٦٦، ورواه الصدوق عن الصادق عليه السلام فى التوحيد: ٣٣٦، وأخرجه المجلسى عن أصل زيد النرسى الكوفى عن الحلبي عن الصادق عليه السلام فى البحار ٤: ١٢٢.
- [٤٠٠] تصحيح الاعتقاد: ٦٦، والفصول المختارة: ٣٠٩، واللفظ للأخير.
- [٤٠١] الفصول المختارة: ٣٠٩.
- [٤٠٢] راجع وقارن بالفصول المختارة ٢: ٢٥١.
- [٤٠٣] راجع وقارن الفصول المختارة: ٣٠٦.
- [٤٠٤] راجع وقارن الفصول المختارة ٢: ٣١٠ و ٣١١.
- [٤٠٥] أى كان باطن قدميه لا قعر فيه.
- [٤٠٦] الفصول المختارة: ٣١٢.
- [٤٠٧] راجع وقارن بالفصول المختارة: ٣١٢.
- [٤٠٨] هنا فى النسختين: وهم... وعدلنا النص من الفصول المختارة ٢: ٢٥٣ فهو الصحيح، إذ ليس كل المرجئه يقعون فى على وعثمان.
- [٤٠٩] (هذا مرجئ كبير) الفصول المختارة: ٣١٢.
- [٤١٠] الفصول المختارة: ٣١٢.
- [٤١١] فى (ضا): ولا يتأتى، وفى (عا): ولم يتوتى، وفى الفصول: ولا تأتى: ٣١٢.

- [٤١٢] الفصول المختارة: ٣١٣.
- [٤١٣] الفصول المختارة: ٣١٣.
- [٤١٤] النساء: ٥٤.
- [٤١٥] زيادة بمقتضى السياق.
- [٤١٦] الفصول المختارة: ٣١٥.
- [٤١٧] الفصول المختارة: ٣١٤ و ٣١٥.
- [٤١٨] فى النسختين: لم يرووه.
- [٤١٩] مريم: ٢٩ و ٣٠.
- [٤٢٠] مريم: ١٢.
- [٤٢١] يبدو منه بقاء عدة منهم حتى عصر المصنف رحمه الله، بينما الشيخ المفيد يفيد: أنهم انقرضوا ولا بقاء لهم، وذلك مبطل لما ادعوه - الفصول المختارة: ٣١٨.
- [٤٢٢] فى الأصل: كانت.
- [٤٢٣] فى النسختين: إذا خطأ. أنظر الفصول المختارة: ٣١٨.
- [٤٢٤] مريم: ٢٩ و ٣٠.
- [٤٢٥] مريم: ١٢.
- [٤٢٦] فى النسختين: قال. والصحيح من الفصول المختارة: ٣٠٩.
- [٤٢٧] هنا فى النسختين: فإن وأثبتنا مقتضى السياق.
- [٤٢٨] فى الأصل: عقيلتنا. ولعل الصواب ما أثبتناه.
- [٤٢٩] عاش ثلاثمائة وأربعين سنة، أنظر الفصول العشرة فى الغيبة: ٩٦، والغيبة للطوسى: ٨٠ طبعه النجف الأشرف.
- [٤٣٠] الجد هنا بمعنى الحظ.
- [٤٣١] أنظر الغيبة للطوسى: ٧٩ و ٨٠ وإكمال الدين: ٥١٢، ٥١٣ و ٥٢٢.
- [٤٣٢] إلى هنا فى الفصول العشرة فى الغيبة للمفيد: ٩٧ و المعمرون: ١٣ - ١٤.
- [٤٣٣] وإلى هنا فى الغيبة للطوسى: ٨٠.
- [٤٣٤] ذكره الصدوق: أماباة بن قيس بن الحارث بن شيبان الكندى، عاش ستين ومائة سنة، إكمال الدين: ٥٥٧.
- [٤٣٥] الفئام: جماعات، وفى النسختين: قياما. غلطا.
- [٤٣٦] أنظر الغيبة للطوسى: ٨١.
- [٤٣٧] فى النسختين: الحرث، وأنظر الغيبة للطوسى: ٨٣.
- [٤٣٨] وفى الغيبة للطوسى: ٨٣: الحميرى.
- [٤٣٩] فى النسختين: واقع مائتى وتسعة. والصحيح من الغيبة للطوسى: ٨٣.
- [٤٤٠] ذكره الصدوق فى إكمال الدين: ٥١١.
- [٤٤١] فى النسختين: القرن الأول. والصحيح بالسياق ما أثبتناه.
- [٤٤٢] العنكبوت: ١٤.
- [٤٤٣] أنظر إكمال الدين: ٥٢١، والفصول العشرة فى الغيبة للمفيد: ٩٤.

[٤٤٤] الكلمة في النسختين: الله. إلا أنها في (عا) مصححة (أبيه) وهو الصحيح بمقتضى السياق.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رحم الله عبداً أحيا أمرنا... يتعلم علوماً ويعلمها الناس؛ فإن الناس لو علموا محاسن كلامنا لأتبعونا... (بناذر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رحمه الله - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيء مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلاميه، إناله منابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و...

- منها العداة الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى.
- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كاشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسه

(ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربيه المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" ومفترق "وفائي" / "بنايه" القائمية "

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الالكتروني: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية والمبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد والمتسع للامور الدينية والعلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حد التمكن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ والله ولي التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

